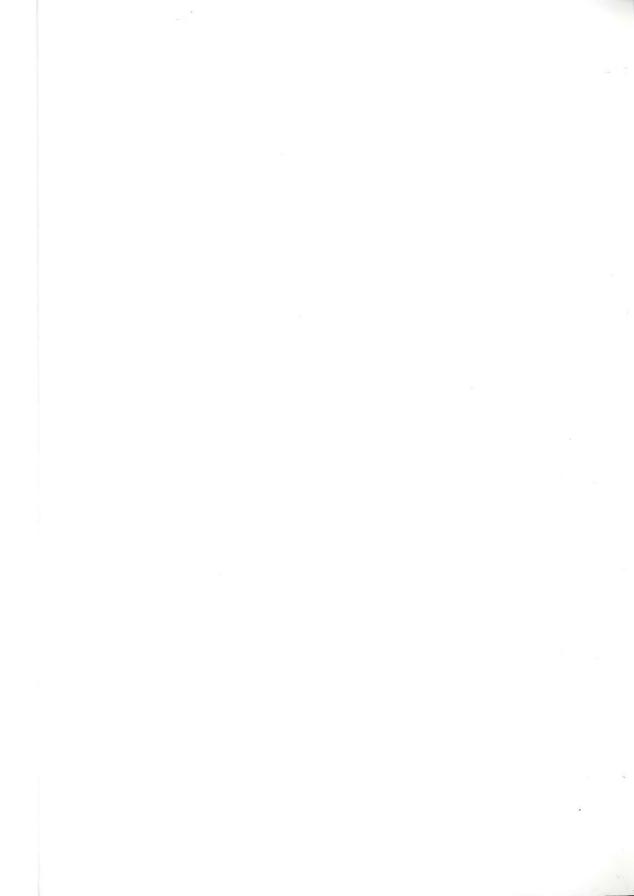


نظم جمع الجوامع

للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السُّيوطيُّ رحمه الله تعالى المتوفى سنة (٩١١هـ).

> تَحْقِیْق عَلِی بْن حَمَدالصَّالِحِی عضرهنِهٔ الریسِ باسهٔ ام العرف مَد بِسَرِیهٔ







# الْحَكُورُ الْمُرْجِعُ الْجَوَامِعُ الْجَوَامِعُ الْجَوَامِعُ الْجَوَامِعُ الْجَوَامِعُ الْجَوَامِعُ

لِلحَافِظِ أَجِ الفَضِّلَ جَلَالَ الدِّينَ عَبْدِ الرَّحَمِٰنِ بْنِ أَدِبَجَ وَالشَّيُوطِيِّ (المَّوَقِّ سَنَة ١١٥ م)

تَحْقِيْق عَلِي بْن حَمَد الصَّالِحِي عَفْرهنِهُ الدّربِ بِمامه أم القرى بمدّ بكرية



دار طیبة الخضراء للنشر والتوزیخ عنمینتفهیه ماینتفیه ( yyy.018hotmail.com



















### جَقُوق الطبع هِجَفُوطَيُ

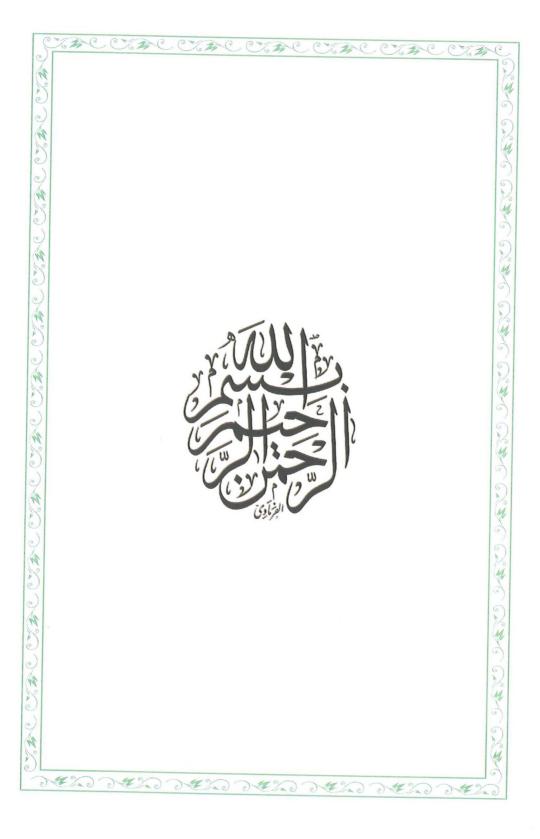
### الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ



للنشر والتوزيع | علم ينتفع به 0125562986 | yyy.01@hotmail.com











### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلِّي وأسلّم علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فلا يخفىٰ علىٰ طالب العلم أهمية الحفظ في طريق طلب العلم، وأنه رُكنٌ ركينٌ لا بدَّ منه لطالب العلم، وجادَّةُ أهل العلم في جعل الحفظ أساسًا في التحصيل معروفةٌ، وتاريخ هذه الأمة حافلٌ بالأئمة الحفَّاظ المتقنين الذين لا نظير لهم في الأمم السابقة، فكانوا مفخرةً في التاريخ، وغُرَّةً في جبين الزمن.

ومن الأمور التي تعين علىٰ تيسير المحفوظ أن يكون علىٰ هيئة نظم علىٰ أوزان بحور الشعر - وخصوصًا علىٰ وزن بحر الرَّجَز - فيكون له إيقاعٌ تطربُ لسماعه الأذن، ويسهل بذلك حفظه واستذكاره، ولهذا انصرفت همم كثير من أهل العلم إلىٰ تأليف منظوماتٍ في فنون العلوم، تجمع أشتات هذا العلم، وتُلِمُّ بمقاصده، وتسهِّل علىٰ الطالبين حفظه، كما قال الناظم:

واحرص على المنظوم فهو أسهلُ للحفظ من نشرٍ، ومنهُ أجملُ وهسو للطلّب العلوم أنفعُ وللفوائد الحِسان أجمعُ



### مِن أَجْلِ هذا عوَّل الأعلامُ عليه، وانبرتْ له الأَقللمُ (١)

ثم إن منظومة «الكوكب الساطع» في أصول الفقه، لجلال الدين السيوطي حرحمه الله— (ت ٩١١ه)، من أجلً المنظومات في أصول الفقه، وأشملها وأنفعها؛ وذلك لأنه نظمٌ لكتاب جليل في أصول الفقه، وهو كتاب «جمع اللجوامع»، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي رحمه الله (ت ٧٧١هـ)، الذي لخص فيه ما يزيد على مائة مصنّف من مصنفات أصول الفقه بعبارة مختصرة محكمة متقنة، فجاء السيوطي وَهَاللّهُ فنظم هذا الكتاب الجليل في نظم سهل عذب سلسبيل، تلذُّ بقراءته الأفواه، وتطرب لسماعه الآذان، ولا غَرْوَ!، فالسيوطي حرحمه الله—صاحب يد طولى في النظم، وأنظامه كثيرة مشتهرة، فجاء نظم السيوطي «الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع» في (١٤٨١) بيتًا من بحر الرَّجز، وقد تلقَّىٰ أهل العلم نظم «الكوكب الساطع» بالقبول، واعتنوا بحفظه وشرحه وتدريسه والتَّعليق عليه.

بَيْد أن هذا النظم - على جلالته ومكانته - لم يلْق العناية التي تليق به، من ناحية إخراجه للناس في حلَّة قشيبة، سليمًا من الأخطاء، ومن السَّقْط والتحريف، فخرجت عدد من الطبعات لهذا الكتاب، ولكنها طبعات رديئة، مليئة بالسقط والتحريف، ويعوزها الكثير من الضبط والتنقيح للنص، مما جعلني أعزم -مستعينًا بالله - على تحقيق هذا الكتاب وإخراجه في صورة تليق به، وتُعين مَن يروم حفظ هذا النظم وفهمَه على تحقيق مراده، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله العلي العظيم، فحصلت على عدد من مخطوطات النظم، ورجعت إلى عدد من شروحه لضبط فحصلت على عدد من مخطوطات النظم، ورجعت إلى عدد من شروحه لضبط

<sup>(</sup>١) الأبيات للشيخ الدكتور: عبد الله بن محمد سفيان الحكمي -حفظه الله- في نظمه «عُدة الطلب بنظم منهج التلقي والأدب» (ص ٤٠).

### الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع - ﴿

النص، واجتهدتُ قدر الاستطاعة في ضبط النص وإخراجه سليمًا من الأخطاء والتحريفات، وبقيت بين جنبات هذا النظم ما يقرُّب من خمس سنين - ضبطًا وتحقيقًا وتنقيحًا ومراجعةً ومطالعة للشروح - حتى استوى على سُوقه، وخرج بالصورة المرفقة بحمد الله تعالىٰ ومنِّه وفضله وتوفيقه.

هذا؛ وأسأل الله تعالىٰ أن ينفعني وإخواني طلاب العلم بهذا العمل، وأن يبارك فيه، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وزلفيٰ لديه في جنات النعيم. اللهم اجعل عملي كله صالحًا، واجعله لوجهك خالصًا، ولا تجعل فيه لأحد شيئًا.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبيّنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

كتبه

### علي بن حمد الصالحي

مكة المكرمة

ali.h.s.32@gmail.com







هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي، نسبة إلىٰ أسيوط من قرئ صعيد مصر.

ولد بالقاهرة سنة (٨٤٩هـ)، ونشأ يتيمًا؛ إذ توفّي والده وعمره خمس سنوات، فتولىٰ تربيته الكمالُ بن الهمام الحنفي، وختم القرآن قبل الثامنة من عمره، وحفظ «عمدة الأحكام»، و«منهاج البيضاوي في الأصول»، و«منهاج النووي في الفقه»، و«ألفية ابن مالك»، وشرع في الاشتغال بطلب العلم وهو في الخامسة عشرة من عمره، أي: في سنة (٨٦٤هـ)، فلازم الشيوخ وقرأ عليهم وأخذ عنهم مختلف العلوم في الفقه والفرائض والعربية والحديث والتفسير والأصول والمعاني وغيرها من العلوم، ومن أبرز شيوخه: علم الدين البلقيني، وشرف الدين المناوي، وتقي الدين الحنفي، ومحيي الدين الكافيجي، وسيف الدين الحنفي، والقاضي العزبن إبراهيم الكتاني، وخلقٌ كثير غيرهم، وسافر في طلب العلم إلىٰ الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب وتكرور.

<sup>(</sup>۱) ترجم الشيخ لنفسه في كتاب مستقل وهو «التحدث بنعمة الله»، وترجم لنفسه أيضًا في «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» (۱/ ٣٣٥)، وانظر ترجمته أيضًا في: «الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة»، لنجم الدين الغزي (۱/ ٢٢٧)، و «شذرات الذهب»، لابن العماد (۱/ ۷۲)، و «البدر الطالع»، للشوكاني (۱/ ٣٢٨).

\*X8.

ثم شرع في التصنيف سنة (٨٦٦هـ)، وكان معروفًا بسرعة التأليف، وقد قال تلميذه الداوودي: عاينتُ الشيخ وقد كتب في يوم واحد ثلاث كراريسَ تأليفًا وتحريرًا، وكان مع ذلك يملي الحديث، ويجيب عن المتعارض منه بأجوبة حسنة.

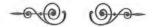
وقد صنَّف في مختلف الفنون حتى ذكر الداوودي تلميذُه أن كُتُبَ شيخِه السيوطي تزيد على خمسمائة مؤلَّفٍ.

ومن جملة تصانيفه: «الإتقان في علوم القرآن»، و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، و«لباب النقول في أسباب النزول»، و«مفحمات الأقران في مبهمات القرآن»، و«المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب»، و«الإكليل في استنباط التنزيل»، و«تكملة تفسير الشيخ جلال الدين المحلي»، و«التحبير في علوم التفسير»، و«حاشية على تفسير البيضاوي»، و«تناسق الدرر في تناسب السور»، و«مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع»، و«الألفية في مصطلح الحديث»، و«الألفية في النحو»، و«الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع»، و«الألفية في النحو»، و«الأشباه والنظائر في فروع الشافعية»، و«الأشباه والنظائر في فروع الشافعية»، و«الأشباه والنظائر في تحريب النواوي»، و«جمع الجوامع في العربية»، و«الجامع الصغير»، و«الحاوي للفتاوي»، و«حسن والمحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»، و«طبقات المفسرين»، و«بغية الوعاة في طبقات النحاة»، و«تاريخ الخلفاء»، و«لب اللباب في تحرير الأنساب»، وغيرها الكثير والكثير من المصنفات، وقد سردها السيوطي في ترجمته لنفسه في «حسن



المحاضرة».

وهكذا بذل الجلال السيوطي حياته في العلم والتعليم والتدريس والفتيا والتصنيف، إلىٰ أن اخترمته المنيَّة بالقاهرة في تاسع عشر جمادى الأولىٰ سنة (٩١١هـ) وله من العمر إحدىٰ وستون سنة، وقد خلَّف تركةً ضخمةً جدًّا من المصنفات في سائر العلوم، والتي نفع الله بها القرون التي جاءت بعده، فرحمه الله رحمةً واسعة، وأسكنه فسيح جنته.





منظومة «الكوكب الساطع» هي نَظمٌ لكتاب «جمع الجوامع» لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، وإذا عرَفنا مكانة «جمع الجوامع» عرفنا قيمة نظمه «الكوكب الساطع».

فكتاب «جمع الجوامع» كتاب مختصر جامع لمسائل أصول الفقه، ومن أجمع المختصرات وأشملها لمسائل الأصول؛ فقد استمد ابن السبكي ماد ته من أكثر من مائة مصنف، وجمع فيه ما تفر ق في هذه المصنفات، وجعل فيه عصارة فكره وزُبدة ما أودعه في شرحيه له المنهاج البيضاوي» و «مختصر ابن الحاجب»، فيقول في مقدمته: «نحمدك اللهم على نعم يؤذن الحمد بازديادها، ونصلي على نبيك محمد هادي الأمة لرشادها، وعلى آله وصحبه ما قامت الطروس والسطور لعيون الألفاظ مقام بياضها وسوادها، ونضرع إليك في منع الموانع عن إكمال «جمع الجوامع» الآتي من فن الأصول بالقواعد القواطع، البالغ من الإحاطة بالأصلين مبلغ ذوي الجد والتشمير، الوارد من زُهاء مائة مصنف منها لا يُروي ويَمِير، المحيط بزبدة ما في شرحيّ على «المختصر» و «المنهاج» مع مزيد كثير. فكان هذا الكتاب – بحق – جامعًا للجوامع في أصول الفقه، وحث في خاتمته الطلابَ على حفظه وأن «في كلّ ذرّة درّة» مِن هذا الكتاب كما يقول،



فجاء السيوطي ونظم هذا الكتاب في «الكوكب الساطع» على بحر الرَّ جز، فوقع النظم في (١٤٨٠) بيتًا، وذكر في خاتمتها أنه لا يمكن لأحد أن ينظم «جمع الجوامع» في أقل من هذا العدد من الأبيات فيقول:





أما اسم هذا النظم: فهو «الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع»، كما سمَّاه بذلك مؤلفه فقال:

فَلْيَدْعُهَا قَارِئُهَا وَالسَّامِعُ بِهِ كَوْكَبٍ وَلَوْ يُرَادُ «السَّاطِعُ» وأما نسبته إلى مؤلفه، فهي ثابتة بلا شك، وقد عدَّه المؤلف في ضمن مصنَّفاته حين ترجم لنفسه في «حسن المحاضرة».

## منهج النظم

وأما منهج الناظم في هذه المنظومة فقد أبان معالمه في مقدمة نظمه؛ حيث قول:

وَهَ الْهُ النَّا اللَّهُ وَمَ اللَّهُ وَمَ اللَّهُ وَمَ اللَّهُ وَاللَّينِ الشَّذِي ضَمَّنتُهَا «جَمْعَ الْجَوَامِعِ» الَّذِي حَوَىٰ أُصُولَ الْفِقْهِ وَاللِّينِ الشَّذِي الشَّذِي إِذْ لَهُ أَصُولَ الْفِقْهِ وَاللِّينِ الشَّذِي إِذْ لَهُ أَجِدْ قَبْلِي مَنْ أَبْدَاهُ نَظْمًا وَلَا بِعِقْدِهِ حَالًاهُ وَلَا بِعِقْدِهِ حَالًاهُ وَلَا بِعِقْدِهِ حَالًاهُ وَلَا اللَّذِي بَعْدُ اقْتَفَىٰ وَلَا الَّذِي بَعْدُ اقْتَفَىٰ

### وَرُبَّهَا خَيَّرْتُ أَوْ أَزِيدُ مَا كَانَ مَنْقُوضًا وَمَا يُفِيدُ

فقد أوضح الناظم هنا أنه جعل «جمع الجوامع» أصلًا لهذا النظم.

ولكنه لم يلتزم بما في «الجمع» التزامًا تامًّا، بل إنه يتصرَّف على عبارة جمع الجوامع، فيغيِّر من عباراته ما لم يرتضِ القول أو الترجيح فيها، وأيضًا زاد في هذا النظم زياداتٍ ليست موجودة في «جمع الجوامع»، وإنما هي من زيادات الناظم.

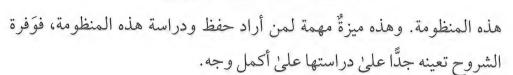
### مميزات منظومة الكوكب الساطع

توجد عددٌ من المنظومات في علم أصول الفقه، إلّا أن الكوكب الساطع له عدد من المميّزات التي ترجّحه على غيره، وترشّحه من بين المنظومات الأخرى لرائِم الحفظ، فمن أهم مميزات هذه المنظومة:

- سلاسة نظم هذه المنظومة وعذوبة ألفاظها؛ مما يجعلها سهلة الحفظ لمريد حفظها، والسيوطي رَحمَهُ أَللَهُ معروفة أنظامه بسلاستها وسهولتها، وهناك منظومات أخرى في الأصول فيها تعقيد وصعوبة في الحفظ، ولا تجري بسلاسة علىٰ اللسان كـ«الكوكب الساطع».

- إنها أشمل منظومات أصول الفقه وأكثر مسائلَ من غيرها؛ وذلك لأنه جعل «جمع الجوامع» أصلًا لنظمه، و «جمع الجوامع» هو بالمثابة التي ذكرتها آنفًا.

- إن هذه المنظومة قد خُدِمت بالشروح أكثر من غيرها من المنظومات، بل إن بعض منظومات الأصول لا يُعرف لها شرح مطبوع، وسيأتي تَعْداد شروح



# شروح المنظومة

- «شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع»، للناظم جلال الدين السيوطي.
- «البلوغ النافع على أصول الكوكب الساطع»، لجبريل بن عمر الفلاني، وهو شرح مخطوط.
- «شرح الكوكب الساطع»، لمحمد سالم بن آلما الشنقيطي، وهو شرح مخطوط أيضًا.
- «سُلَّم المُطالع لدَرْك الكوكب الساطع»، لمحمد الحسن بن الخديم الشنقيطي.
- «الجليس الصالح النافع بتوضيح معاني الكوكب الساطع»، لمحمد بن علي ابن آدم الأثيوبي.

### وصف النسخ الخطية المعتمدة

قابلتُ هذه المنظومة على مخطوطتين للنظم مفردًا، وعلى مخطوط للشرح مع النظم، وبيانات هذه المخطوطات فيما يلي:

النسخة الأولى: نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، برقم (٢١٢٢).

وتقع في (٧٦) ورقة، وقد كُتبت هذه النسخة بالخط المغربي الجميل، وتتميز بجودة ضبطها وإتقانها، وهي مضبوطة بالشَّكل بكاملها، وليس عليها اسم الناسخ، ولا تاريخ الناسخ، لكن يعود تاريخ هذه النسخة للقرن ١٣ ه تقريبًا. ورمزت لهذه النسخة في الحاشية بالحرف «غ».

النسخة الثانية: نسخة موجودة بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٣٣١١) وتقع في (٤٠) ورقة، وهي مكتوبة بخط النسخ، وكتبت بخط الناسخ/ محمد العطار، وتاريخ نسخها هو (١٣٢٦هـ)، وهي نسخة جيدة وواضحة، وعليها تعليقات كثيرة على الطُّرَّة، وكذلك عليها مقابلات على نسخ أخرى وتصويبات.

### ورمزت لها في الحاشية بالحرف «ع».

النسخة الثالثة: شرح مخطوط للنظم، ولم يطبع، وهو موجود في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، برقم (٤٨٦ ٠٠)، واسمه «البلوغ النافع على أصول الكوكب الساطع» لمؤلفه: جبريل بن عمر الفلاني، ويقع في

-X8

(۲۰۰) ورقة، وتاريخ النسخ (١٢٦٥ه)، وهو مكتوب بالخط المغربي، وميزة هذا الشرح أنه مكتوب بطريقة مزج الشرح بالنظم، فيقف عند بعض الكلمات المشكلة في النظم فيضبطها، ويوجِّه إعرابها، وقد أفادني كثيرًا في ضبط بعض المواطن المشكلة في النظم، مما جعلني أعتمده في المقابلة.

---

### عملى في هذه المنظومة

- قابلت النظم على المخطوطتين، بالإضافة إلىٰ شرح «البلوغ النافع» المخطوط، و «شرح سلم المطالع» لمحمد الحسن بن الخديم؛ حيث أفدت من هذين الشرحين في ضبط الكلمات وحلِّ الإشكالات وتوجيه إعراب الأبيات، وأضفتُ إليها تصويبات الشيخ محمد سالم بن عدود رَحْمُهُ ٱللَّهُ؛ فقد قُرئت عليه هذه المنظومة قراءة تصحيح وضبط في المدينة المنورة حين قَدِمَ إليها في حج (١٤٢٨ه)، وقرأها عليه الشيخ: أحمد بن على الحذيفي -وفقه الله- وأثبتَ تصويبات الشيخ بهامشها، وأجازه الشيخ رَحْمُهُ اللَّهُ فيها، وقد أعطاني الشيخ أحمد الحذيفي نسخةً من هذه التصويبات، وأجازني - جزاه الله خيرًا - فيها مناولةً، فاعتمدتُ هذه التصويبات الذي ذكرها الشيخ رَحمَهُ اللَّهُ، وأشرت إليها في الحاشية بـ «رواية ابن عدود»، وأثبتُّ فروقات النسخ في الهامش.

- ضبطتُ متن «الكوكب الساطع» بالشكل حرفًا حرفًا، ورجعتُ لشروحه التي تبيِّن الضبط الصحيح للكلمات، وراجعتُ ضبطه غير مرة للتأكُّد من سلامته. - رقَّمتُ أبيات النظم كلُّها؛ ليسهل علىٰ مريد الحفظ تقسيم الأبيات التي يروم حفظها في كل يوم، ويسهل عليه تجزئة وِرْده.

- رغبتُ أن يخرج هذا النظم في صورةٍ تسرُّ الناظر، وتشرحُ الخاطر، فاستخدمتُ الألوان في تمييز بعض الأمور في النظم وتساعد على فهمه، وذلك كما يلى:



اللون الأحمر: ميَّزتُ به زيادات الناظم على «جمع الجوامع»، فقد ذكر في مقدمة نظمه أنه رُبَّما زاد على «جمع الجوامع» ما نقصه، وقد نصَّ السيوطي في شرحه على المنظومة على بعض الزيادات، وبعضها استخرجتها بمقارنة النظم بأصله.

«اللون الأزرق: ميَّزتُ به عدة أمور:

أحدها: كتب النظم وتبويباته.

والآخر: المسائل ذات تفريعات أو تقاسيم.

والثالث: أسماء الكتب التي يوردها الناظم.

اللون الأخضر: ميَّزتُ به أمرين:

أحدهما: نصوص الوحيين التي يذكرها الناظم في نظمه.

والآخر: التفريعات أو التقاسيم.

ولأبين ذلك بالمثال:

وقال أيضًا:

ومستعمل.

٥٩٣ - اَللَّفْظُ ذُو التَّرْكِيبِ: إِمَّا مُهْمَلُ. وَلَيْسَ مَوْضُوعًا. وَقَوْمٌ أَبْطَلُوا - ٥٩٣ - اللَّفْظُ ذُو التَّرْكِيبِ: إِمَّا مُهْمَلُ، وَهُوَ الْكَلَامْ. ٥٩٤ - وُجُودَهُ أَيْظًا، وَمِنْهُمُ الإِمَامُ وَالتَّاجُ. أَوْ مُسْتَعْمَلُ، وَهُوَ الْكَلَامْ. ففي هذين البيتين يذكر الناظم أن اللفظ المركب ينقسم إلىٰ قسمين: مهمل،

فميَّزتُ المسألة الأساسية باللون الأزرق، وميزت التفريعات والتقاسيم التي تندرج تحتها باللون الأخضر.

-X8.

وقال أيضًا:

29. كَمَافِي "الْإَحْكَامِ" وَفِي "الْمُخْتَصَرِ" لِظَنَّهِ مُرَادِفَ الْمُنَكَرِ. فَمَافِي "الْإَحْكَامِ فَمَيْزَتُ أَسماء الكتب التي ذكرها باللون الأزرق، وهما كتاب الإحكام للآمدي، والمختصر لابن الحاجب.

وقال أيضًا:

٥١٩ و وَقُولِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ أَوْ يَعْفُوا ﴾ ﴿ وَالرَّسِخُونَ ﴾ مُبْتَدًا أَوْ عَطْفُ ٥٢٠ وَنَحْوِ « لا يَمْنَعُ جَارٌ جَارُهُ أَن يَضَعَ ... » الْحَدِيثَ أَيْ: إِضْمَارَهُ. فميَّزتُ نصوص الوحيين باللون الأخضر.

استعملتُ علامات الترقيم بقصد التَّسهيل على من يريد حفظَ هذا النظم وفَهْمَه، وذلك ببيان بداية المسألة الأصولية ونهايتها، والمسألة التي تتفرَّع عنها، والبيت الذي يتَّصل بالبيت الذي قبله في المعنى، وهكذا، وبيان ذلك كما يلي: النقطة (.): تدلُّ على انتهاء المسألة الأصولية، والبدء بمسألة جديدة.

الفاصلة (١): تكون بين الأقوال التي يسردها الناظم في المسألة.

الفاصلة المنقوطة (؛): تعني أن المسألة التي بعدها متفرعة عما قبلها، أو تعليل لما قبلها.

الشرطة (-) في نهاية البيت: تعني أن نهاية البيت متصلة بما بعده ليتم معناه. ومثال ذلك:

٧٥- اَلأَمْرُ مِنْ أَشْيَا بِفَرْدٍ عِنْدَنَا: يُوجِبُ مِنْهَا وَاحِدًا مَا عُيِّنَا، ٢٦- وَقِيلَ: بَلْ مُعَيَّنًا؛ فَإِنْ فَعَلْ - ٧٦- وَقِيلَ: بَلْ مُعَيَّنًا؛ فَإِنْ فَعَلْ - ٧٧- خِلَافَهُ أَسْقَطَهُ، وَقِيلَ: مَا يَخْتَارُهُ مُكَلَّفٌ. فَإِنْ سَمَا -

-0.8

٧٨ لِفِعْلِهَا فَوَاجِبٌ أَعْلَاهَا أَوْ تَرْكِهَا عُوقِبَ فِي أَدْنَاهَا. فهذه مسألة الواجب المخير، ذكر الناظم الأقوال فيها، فالفاصلة (،) وضعتها بين كل قول وآخر.

والفاصلة المنقوطة (؛) في قوله: «وَقِيلَ: كُلَّا؛ وَبِوَاحِدٍ حَصَلْ،» تعني أن ما بعدها متفرِّعُ عمَّا قبلها، وليس قولًا مستقلًّا، أي: قيل: إن المطلوب فعله في الواجب المخير كلَّ الأمور المخير بينها، ولكن بناءً على هذا القول: لو أتىٰ المكلَّف بواحد من هذه الأمور حصل المطلوب وأجزأ.

والشرطة (-) في البيتين الثالث والرابع في المثال تعني أن هذا البيت متصل بما بعده ومرتبط به ليتم المعنى: «فَإِنْ فَعَلْ خِلَافَهُ أَسْقَطَهُ»، و «فَإِنْ سَمَا لِفِعْلِهَا فَوَاجِبٌ أَعْلَاهَا» أي: فإن سمت نفسُه -من السموِّ - إلىٰ فعل جميع أفراد الواجب المخيَّر...إلخ.

والنقطة (.) تدل على انتهاء مسألة والبدء بمسألة أخرى، فحين انتهى من مسألة: ما المطلوب في الواجب المخير؟ أهو معين أم مبهم؟ انتقل إلى مسألة أخرى وهي: ما الحكم فيما لو فعل المكلَّف كل أفراد الواجب المخير؟

«- السكون الذي يكون في آخر شطور بعض الأبيات، ويكون لونه مغايرًا للون البيت -كأن يكون البيت مكتوبًا باللون الأسود والسكون بالأحمر أو بالعكس-: يعني أن آخر هذه الكلمة مشدّد في الأصل، ولكنه خُفِّف لضرورة الوزن، مثاله:

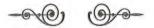
١٢١ في وَاجِبِ التَّرْتِيبِ وَالتَخْيِيرِ عَنْ: تَحْرِيمُ جَمْعٍ، وَإِبَاحَةٌ، وَسَنْ الماد في وَاجِبِ التَّرْتِيبِ وَالتَخْيِيرِ عَنْ: تَحْرِيمُ جَمْعٍ، وَإِبَاحَةٌ، وَسَنْ الماد فكلمة «عن» في آخر الشطر الأول أصلها: «عنَّ» وهي فعل بمعنىٰ عرض،

### الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع



وليس هي حرف الجر «عَنْ»؛ ولذا وُضع السكون باللون الأحمر؛ حتىٰ لا يتوهم أن هذه الكلمة هي حرف الجر «عنْ»، وكذلك الكلمة التي في آخر الشطر الآخر «سن» أصلها: «سَنُّ» من السنة، وهلمَّ جرَّا».

وهذه الطريقة - في تمييز النظم بالألوان وبعلامات الترقيم بقصد تيسير فهمه - إنما صنعتُها بعد جهدٍ كبير في مراجعة شروح هذه المنظومة المتوفرة لديَّ؛ لفهم مراد الناظم، وعلى إثر ذلك أضعُ علامة الترقيم المناسبة واللون المناسب.

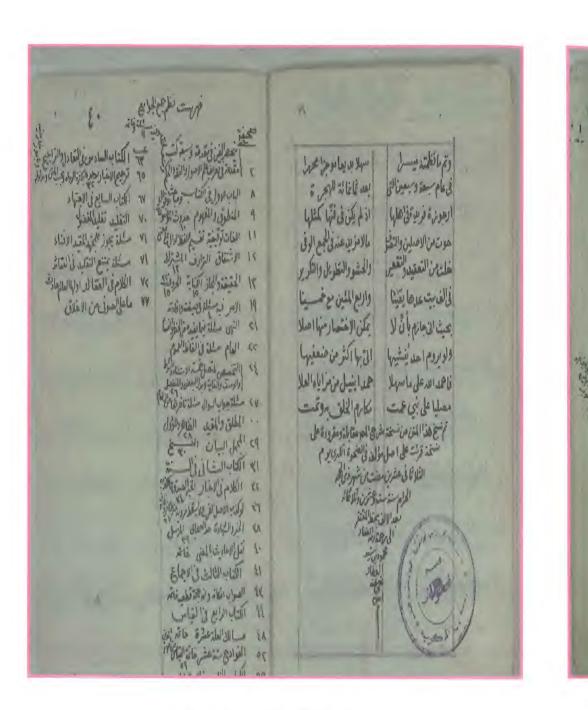




مم

ي ي





الصفحة الأخيرة من النسخة (ع)

بع المذال والعبر وملات عام الدي والد أدلة العفد الخضران فيمان وفيل في وفي أمانه ألب المواتين النوال المناه ولم فالسفاة والنشفيذ وعارق مما الأصوار العيبا نغ على مان والمراب والبغدع أختر فيعلى مكنت مراه المناسب وهالمانفرق في رفي افياتمامتال فيريزون تتحطاء الشما أنشالنان بعجان كلعداع الانفن فتشاخف الموالد منواصرل العنوالدرالني لنراف الندخل البدا والمسروالفيجا دامافيرا اءازاجه فبالمنعان خاا نظارلا بحفيه مااه وصفاللم إلود عوراللميع وجذك غفاروالة سزعي وله فيكرت ف المناف النباء المنابعة والفا مالشرع أبالعواشة النع متة وقيال شع المنازي وزياعين اواريسا اكارسعما وماييها والجيع خالت المختزل وحكوا الخفاها فانتنك ولِمَا اللَّهُ اللّ والمناوليا متاورت عرد فيرتخ يتالذون فأن واللَّهُ عَلِمُ إِلْمِ وَإِنْهُمَ وَمَا مُونَ عَلِيْهِ الْغِمَى والنفروالزاج فوترانه ومالغ الفالقالة فِي مُن اللَّهُ وَمُعْلِمَدُ وَجُوْدُ النَّهُ لَيْ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

فأرميه فأوكالكسبالا المالمة تفلخ فالله غال خالولامكنسامايينع وعبدلامكسيكاميدع Find the Care The الحرزغ بيريدأ فلمل اء لوجي في المسلل حرث والخطيروالتموء مالامريط عندد الجمع اليه خلتة والتحفير والتحفي والمسووالتطوو والتكوير بالمستعملين وازدع البيرم فسينا المستانة على مال له يتخال من المالمة المالة المالة المنافقة المنا عَلَيْ الْمُعَلِّمَا الْمُعَلِّمَا الْمُعَلِّمَا الْمُعَلِّمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعْلِمُ اللَّهِ الْمُعْلِمُ اللَّهِ الْمُعْلِمُ اللَّهِ الْمُعْلِمُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللْعِلْمُ اللَّهِ ا خطاعل بناعت مكارم المتلي مدوات

كالفؤه برالغ والنوكل والمياله ومعة المنيلي والنصوالنا بوالواسه والقروال عرة والرراسه وفوقه المزود والعلم والاجتباد دابناه الغاد والغراوالجوويته وشه واليغ فاوالرد اومهاوسها والكروالهيبة والمدان تراضع والكروالميان والاحترازي مسوواللي ومالذاالها والته ورفية وجرع والعسرع والصمع مدية والرسرة ودكواللم الوالسكابة ومله دالغا والسلامة ونعترع أوالشكى بذكر المعدوالهنس وكالم وافعد إدن سماند فالركب عدكا अनुनि प्रमुखनीय विकास हो है पूर्व किया पुत्रतिक विकास किया है कि सम्बद्ध हुन है जिल्ला है कि उन कि सुनि का कि الدراس وهده والعلاة والسكاع علومالانها بدة وعلى الدوع والعرابة وعوس العيافة والمعران ووالموهور العوا ويسوهدون الدالعصدة الوالطورية الخراء الطافها والقنب المالية الم الزهار مد المعان المنهام الم المعطاعة فاطراله والمرهد الزواات وذالا الدائد الخدات مايا سواله بازديا دوكوه الهديزده بازدار داداند لمفردس لي تعظر الريد العرال صدة الرعدة هذه الانديان فى طروموالدا الله اصفاد وقد الداء عريض شكر إربيا







ا- لله حَمْدُ لا يَسزَالُ سَرْمَدَا يُسؤْذِنُ بِازْدِيَادِ مَسنِّ أَبَسَدَا
 ا- شُمَّ عَلَىٰ نَبِيِّهِ وَحِبِّهِ صَلاتُهُ، وَالِهِ وَصَحْبِهِ
 ٣- وَهَسِنِهِ أُرْجُ سِوزَةٌ مُسَحَرَّرَهُ أَبْيَاتُهَا مِثْلُ النَّجُومِ مُنْهِرَهُ
 ٢- وَهَسِنِهِ أُرْجُ سِوزَةٌ مُسَحَرَّرَهُ أَبْيَاتُهَا مِثْلُ النَّجُومِ مُنْهِرَهُ
 ١٠- ضَمَّتُهُا «جَمْعَ الْجَوَامِعِ» الَّذِي حَوَىٰ أُصُولَ الْفِقْهِ وَالدِّينِ الشَّذِي الشَّذِي ء وَمَا أَصُولَ الْفِقْهِ وَالدِّينِ الشَّذِي ء وَمَا يُفِيدُ
 ١٠- وَلَهُ يَكُن مَنْ قَبْلَهُ قَدْ أَلَّفَا كَمِثْلِهِ وَلا الَّذِي بَعْدُ اقْتَفَىٰ ١٠- وَرُبَّهَا وَالمَّاطِعُ»
 ١٠- وَاللهَ فِي كُلِّ أُمُورِي (١) أَرْتَجِي وَمَا يَنُوبُ فَإِلَيْهِ أَلْكُ النَّاعِمُ مُحْكَمَهُ وَاللهَ فِي كُلِّ أُمُورِي (١) أَرْتَجِي وَمَا يَنُوبُ فَإِلَيْهِ أَلْكُ النَّاعُمُ ٢٠ فَي مُعْدَهَا سَبْعَةُ كُتُب مُحْكَمَهُ وَبَعْدَهَا سَبْعَةٌ كُتُب مُحْكَمَهُ وَالنَّ النَّطْمُ ١٢) فِي: مُقَدِّمَة وَبَعْدَهَا سَبْعَةٌ كُتُب مُحْكَمَهُ وَبَعْدَهَا سَبْعَةٌ كُتُب مُحْكَمَهُ وَبَعْدَهَا سَبْعَةٌ كُتُب مُحْكَمَهُ وَبَعْدَهَا سَبْعَةٌ كُتُب مُحْكَمَهُ وَبَعْدَهَا سَبْعَةً كُتُب مُحْكَمَهُ وَاللّهُ فِي عُلَا النَّطْمُ ١٢) فِي: مُقَدِّمَا وَبَعْدَهَا سَبْعَةٌ كُتُب مُحْكَمَةُ وَالْمَالِي فَيْ وَالْلَهُ فِي وَاللّهُ فِي عُلَقًا النَّعْمُ ١٤ وَالسَّورِي (١٠) أَنْ وَلِي الْمُعَلِّقُ وَلَا السَّالِيْ عَلَيْ الْلِي الْعَلْمَ الْمَالِي الْعَلْمُ ١٤ وَلَالِهُ فِي وَلَا النَّاعِمُ ١٤ وَلَا النَّالُ ١٤ فَي اللَّهُ وَلِي الْمُورِي ١٤ وَمُسَاعِلُولُ وَالْمُ الْمُؤْمِ وَالْمُ الْمُحْكَمَةُ وَالْمُ الْمُعْلِقُ الْمُورِي ١٤ وَالْمَالِعُ وَالْمُ الْمُلْعِلَةُ الْمُعْمِ وَالْمُ الْمُعْمُ وَالْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ وَالْمُ الْمُعْمُ الْم

---

في (ع): (الأمورِ).

<sup>(</sup>٢) في (ع): (الفَنُّ).



-وَقِيلَ: مَعْرِفَةُ مَا يَدُلُّ لَهُ-وَعَارِفٌ بِهَا الأُصُولِيُّ الْعَتِيدُ. مُكْتَسَبٌ مِنْ طُرُقٍ لَمْ تُجْمَل. بِفِعْلِ مَنْ كُلِّفَ حُكُمٌ. فَالأَحَقْ-وَالْحُسْنُ والْقُبْحُ إِذَا مَا قُصِدَا-وَضِدُّهُ عَقْلِيْ، وَإِلَّا شَرْعِيْ. حَتْمٌ. وَقَبْلَ الْشَرْعِ لَا حُكْمَ نُمِيْ. وَحَكَّمُوا الْعَقْلَ فإِن لَمْ يَقْضِ لَهْ-عَنْ ذَيْنِ تَحِيرًا لَدَيْهِمْ خُلْفُ. ذُو غَفْلَةٍ وَمُلْجَأٌ، وَاخْتُلِفَا-جَـوَازُهُ، وَقَدْ رَآهُ آخِرَهْ. أَيْ: مَعْنَوِيًّا، وَأَبَىٰ بَاقِي الْفِرَقْ(١).

١١- أَدِلَّتُهُ الْفِقْهِ الأُصُولُ مُجْمَلَهُ ١٢- وَطُـرُقُ اسْتِفَادَةٍ وَالْمُسْتَفِيدُ. ١٣- وَالْفِقْهُ: عِلْمُ حُكْم شَرْعِ عَمَلِيْ ١٤- ثُمَّ خِطَابُ اللهِ بِالإِنْشَا اعْتَلَقْ ١٥- كَيْسَ لِغَيْرِ اللهِ حُكْمٌ أَبَدَا. ١٦- وَصْفُ الْكَمَالِ أَوْ نُفُورُ الطَّبْع ١٧- بِالْشَّرْعِ لَا بِالْعَقْلِ شُكْرُ الْمُنْعِم ١٨- وَفِي الْجَمِيع خَالَفَ الْمُعْتَزِلَهُ ١٩- فَالْحَظْرُ، أَوْ إِبَاحَةُ، أَو وَّقْفُ ٠٠- وَصُـوِّبَ امْتِنَاعُ أَن يُكَلَّفَا ٢١- فِي مُكْرَهِ؛ فَمَذْهَبُ الأَشَاعِرَهُ: ٢٠- وَالأَمْرُ بِالْمَعْدُومِ -وَالنَّهْيُ- اعْتَلَقْ

(١) هذه من المسائل الكلامية التي أُدخلت في علم الأصول، وهي مبنية على أصل الكلابية والأشاعرة في القول بالكلام النفسي لله تعالى وأنه كلام قديم قائم بذاته أزلًا وأبدًا، ولا يتعلَّق بمشيئته، وهذا الاعتقاد مخالف لاعتقاد سلف هذه الأمة من إثبات كلام الله القائم بذاته، وأنه=



فَوَاحِبٌ، أَوْ لا فَنَدْبُ، أَوْ جَزَمْ-٢٣- إِنِ اقْتَضَىٰ الْخِطَابُ فِعْلَا مُلْتَزَمْ نَهْيٌ بِهِ خُصَّ فَكُرْ أَهُ أَوْ فُقِدْ-٢٤- تَـرْكًا فَتَحْرِبْ وَإِلَّا وَوَرَدْ إِسَاحَةً، وَحَدُّهَا قَدْ قُرْرًا. ٥٥- فَضِد الأَوْلَىٰ ، وَإِذَا مَا خَيْرَا ٢٦- أَوْ سَبَبًا أَوْ مَانِعًا شَرْطًا بَدَا فَالْوَضْعُ أَوْ ذَا صِحَّةٍ أَوْ فَاسِدَا('). وَمَالَ نُعْمَانُ إِلَىٰ التَّخَالُفِ. ٢٧- وَالْفَرْضُ وَالْوَاجِبُ ذُو تَرَادُفِ وَالْمُسْتَحَبُّ بَعْضُنَا قَدْ نَوَّعُوا، ٢٨- وَالنَّدْبُ وَالسُّنَّةُ وَالنَّطُوُّعُ ٢٩- وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ. وَبِالشُّرُوعِ لَا نُلْزِمُهُ، وقَالَ نُعْمَانُ: بَلَى، إِذْ لَمْ يَقَعْ مِنْ أَحَدٍ تَطَوُّعَا. ٣٠- وَالْحَجَّ أَلْزِمْ بِالتَّمَامِ الشُّرَّعَا؛ لِعُلْقَةٍ مِنْ جِهَةِ التَّعْرِيفِ لَهُ (٢). ٣١- وَالسَّبَبُ: الَّذِي أُضِيفَ الْحُكْمُ لَهُ مُنْضَبطًا عَرَّفَ مَا يُغَايِرُ-٣٢- وَالْمَانِعَ: الْوَصْفُ الْوُجُودِي الظَّاهِرُ وَالشَّرْطُ يِأْتِي حَيْثُ حُكْمُهُ وَجَبْ. ٣٣- الْحُكْمَ مَعْ بَقَاءِ حِكْمَةِ السَّبَّ. وِفَاقُ ذِي الْوَجْهَيْنِ شَرْعَ أَحْمَدِ، ٣٤- وَصِحَّةُ الْهَقِدِ أَوِ النَّادِ

<sup>=</sup> متعلق بمشيئته فيتكلم إذا شاء. انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/ ١٦٢) وما بعدها، والمسائل المشتركة بين أصول الدين وأصول الفقه للعروسي (١٠٠).

<sup>(</sup>١) الأبيات من (٢٠) إلى (٢٦) ساقطة من (غ).

<sup>(</sup>٣) يعني: أن السبب هو مجرّدُ معرِّف للحكم وعلامةٌ عليه، وليس مؤثرًا فيه، وهو مبنيٌّ على أصل بعض المتكلمين من الأشاعرة ومن وافقهم الذين يقولون بنفي الحكمة والتعليل في أفعال الله ونفي تأثير الأسباب في مسبّباتها، ويقولون: يحصل الحكم عند وجود السبب، لا به!، والذي عليه سلف هذه الأمة وأهل السنة والجماعة: إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله وأحكامه، وأن الأسباب لها تأثير في مسبّباتها بجعْل الله لها مؤثرةً. انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ١١٢) ٨/ ٣٧٧).

\*X&

وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ عَلَىٰ الْقَوْلِ الرِّضَا. وَاللِّينِ الْإَجْزَاءُ؛ أَي: الْكِفَايَهُ-وَقِيلَ: إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ أَبَدَا. يَخُصُّهُ، وَقِيلَ: بِاللَّذْ وَجَبَا. وَالْفَرْقَ لَفْظًا قَدْ رَأَىٰ الْنُّعْمَانُ (١). -قَبْلَ الْخُرُوجِ- وَقْتُهُ، وَقِيلَ: كُلْ. وَقْتُ لَهُ مُسْتَدْرَكًا بِهِ الْقَضَا. إِعَادَةٌ لِخَلَل أَوْ خَالِيَا. مِنَ الزَّمَانِ ضَيِّقًا أُو اتَّسَعْ. إِلَىٰ سُهُولَةٍ لِأَمْرِ عَلَزَا-برُخْصَةٍ، كَأَكْلِ مَيْتٍ، وَالسَّلَمْ، وَالْقَصْرِ، وَالإِفْطَارِ إِذْ لَا جَهْدَا أَوْلَىٰ. وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ تُضَافْ. كَالْقَصْرِ فِي أَقَـلَّ مِنْ ثَكَاثَةِ. فِيهِ مُوَصِّلٌ لِقَصْدٍ خَبَريْ. عَقِيبَهُ؟ فَالأَكْثَرُونَ صَوَّبُوا. أَوْ ذُو انْعِكَاسِ إِنْ تَشَأْ وَالطَّرْدِ.

٥٥- وَقِيلَ فِي الأَخِيرِ: إِسْقَاطُ الْقَضَا، ٣٦- بِصِحَّةِ الْعَقْدِ اعْتِقَابُ الْغَايَهُ، ٣٧- بِالْفِعْلِ فِي إِسْقَاطِ أَنْ تُعُبِّدَا، ٣٨- وَلَمْ يَكُن فِي الْعَقْدِ بَلْ مَا طُلِبَا ٣٩- قَابَلَهَا الْفَسَادُ وَالْبُطْ لَانُ، ١٠- ثُمَّ الأَدَاءُ: فِعْلُ بَعْضِ مَا دَخَلْ ٤١- وَفِعْلُ كُلِّ - أَوْ فَبَعْضِ- مَا مَضَىٰ ١٢- وَفِعْلُهُ وَقْتَ الأَدَاءِ ثَانِيَا ٤٣- وَالْـوَقْتُ: مَا قَــدَّرَهُ الَّـذِي شَـرَعْ ٤٤- وحُكْمُنَا الشَّرْعِيُّ إِنْ تَغَيَّرَا ٥٥- مَعَ قِيَام سَبَبِ الأَصْلِيِّ سِمْ ٤٦- وَقَبْلَ وَقُبِ الزَّكَاةَ أَدَّى، ٤٧- حَتْمًا مُبَاحًا مسْتَحَبًّا وَخِلَافْ ٤٨- قُلْتُ: وَقَد تُقْرَنُ بِالْكَرَاهَةِ ٤٩- ثُمَّ الدَّلِيلُ مَا صَحِيحُ النَّظَر ٥٠ وَاخْتَلَفُوا هَلْ عِلْمُهُ مُكْتَسَبُ ٥١- ٱلْجَامِعُ الْمَانِعُ حَدُّ الْحَدِّ

<sup>(</sup>١) في (ع): (نُعْمَانُ).



يُسْمَىٰ خِطَابًا، وَمُنَوَّعًا حَصَلْ(١). ٥٢- وَصَحَّحُوا أَنَّ الْكَلَامَ فِي الأَزَلْ وَالظَّنِّ. وَالإِدْرَاكُ دُونَ حُكْمٍ-٥٣ - وَالنَّظُرُ: الْفِكْرُ مُفِيدُ الْعِلْم ٥٥- تَصَوُّرُ ، وَمَعْهُ تَصْدِيتٌ جَلِيْ. جَازِمُهُ التَّغْيِيرَ إِن لَمْ يَقْبَلِ-صَحِيحٌ أَنْ طَابَقَ، أَوْ لَا ذُو فَسَادْ. ٥٥-عِلْمُ، وَمَا يَقْبَلُهُ فَالِاعْتِ قَادْ، وَضِدُّهُ الْوَهْمُ، وَمَا سَاوَىٰ فَشَكْ. ٥٦ وَغَيْرُهُ ظَنُّ لِرُجْحَانِ سَلَكْ، لِـمُوجِبِ طَابَقَ حَدُّ الْعِلْمِ. ٥٧- اَلْفَخْرُ: حُكْمُ الذِّهْنِ أَيْ: ذُو الْجَزْم وَابْنُ الْجُوَيْنِيْ: نَظَرِيٌّ عَسِرُ. ٨٥- ثُم ضَرُورِيًا رَآهُ يُسْفِرُ، تَفَاوُتًا، وَرَدَّهُ الْمُحَقِّقُونْ. ٥٩- ثُمَّ عَلَيْهِ الأَكْشَرُونَ يُطْلِقُونْ تَصْوِيرُهُ مُخَالِفًا خُلْفٌ حَكَوْا. ٦٠- وَالْجَهْلُ: فَقْدُ الْعِلْم بِالْمَقْصُودِ، أَوْ وَفَسارَقَ النِّسْيَانَ فِي عُمُومِهِ ٦١- وَالسَّهُوُ: أَن يَذْهَلَ عَن مَعْلُومِهِ.

٦٢- ٱلْحَسَنُ: الْمَأْذُونُ لَوْ أَجْرٌ نُّفِيْ، قِيلَ: وَفَعْلُ مَا سِوَىٰ الْمُكَلُّفِ؟ ٦٣- فَغَيْرُ مَنْهِيْ (٢). وَالْقَبِيحُ: الْمَنْهِيْ وَلَوْعُمُومًا كَقَسِيمِ الْكُرْهِ. ٦٤ - وَعَـدَّ ذَا وَاسِطَـةً عَبْدُ الْمَلِكْ. وَفِي الْـمُبَاحِ ذَا وَتَالِيهِ سُلِكْ

<sup>(</sup>١) هاتان المسألتان الكلاميَّتان مبنيَّتان على اعتقاد الأشاعرة في القول بالكلام النفسي، وهي خلاف اعتقاد سلف هذه الأمة، وانظر التعليق على البيت رقم (٢٢).

<sup>(</sup>١) تصويب ابن عدود: الأولى أن يقول: «فغير مَنهٍ» بالتنوين وحذف الياء.



جَمَاعَةٌ وُجُوبَ صَوْم مَنْ غُذَرْ (١)-٥٥- لَيْسَ مُبَاحُ التَّرْكِ حَتْمًا؛ وَذَكَرْ ٦٦- مِنْ حَائِضِ وَمُدْنَفٍ وَذِي مَغِيبْ وَقِيلَ: ذَا دُونَهُمَا، وَابْنُ الْخَطِيبْ-وَالْحُلْفُ لَفْظِيٌّ بِغَيْرِ مَيْنِ. ٦٧- قَالَ: عَلَيْهِ أَحَدُ الشَّهْرَيْن، ٨٠- قُلْتُ: وَفِي هَـذَا الَّـذِي زَادَ عَلَىٰ مُطْلَقِ الإسْم لَيْسَ حَتْمًا دَخَلَا. ٦٩- وَاخْتَلَفُوا فِي النَّدْبِ هَلْ مَأْمُورُ حَقِيقَةً؟ فَكَوْنُهُ الْمَشْهُ ورُ. ٧٠- وَلَيْسَ مَنْدُوبٌ وَكُرْهٌ فِي الْأَصَحْ مُكَلَّفًا. وَلَا الْمُبَاحُ؛ فَرَجَحْ-٧١- فِي حَدِّهِ إِلْزَامُ ذِي الْكُلْفَةِ، لَا طَلَبُهُ. وَالْمُرْتَضَىٰ عِنْدَ الْمَلا-٧٠- أَنَّ الْمُبَاحَ لَيْسَ جِنْسَ مَا وَجَبْ. وَغَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ الْهُ لَا طَلَبْ. ٧٣ وَأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ حُكْمٌ شَرْعِيْ. وَأَنَّ نَسْخَ وَاجِب يَسْتَدْعِي-٧٤- بَقًا جَـوَازِهِ؛ أَي: انْتِفَا الْحَرَجْ وقِيلَ: فِي الْمُبَاحِ، وَ:الْنَدْبِ انْدَرَجْ

٧٥- اَلأَمْرُ مِنْ أَشْيَا بِفَرْدٍ عِنْدَنَا: يُوجِبُ مِنْهَا وَاحِدًا مَا عُيِّنَا، ٧٦- وَقِيلَ: كُلُّا؛ وَبِوَاحِدٍ حَصَلْ، وَقِيلَ: بَلْ مُعَيَّنًا؛ فَإِنْ فَعَلْ-٧٧- خِـ لَافَــهُ أَسْـقَـطُـهُ، وَقِـيـلَ: مَا يَخْتَارُهُ مُكَلَّفٌ. فَإِنْ سَمَا-٧٨- لِفِعْلِهَا فَوَاجِبٌ أَعْلَاهَا أَوْ تَرْكِهَا عُوقِبَ فِي أَدْنَاهَا.

<sup>(</sup>١) في (غ): (عَذَرْ)، وفي «المصباح»: «وعَذَر الرجلُ وأَعذر: صار ذا عيب وفساد».



# ٧٩- وَصَحَّحُوا تَحْرِيمَ وَاحِدٍ عَلَىٰ إِنْهَامِهِ، وَهْيَ عَلَىٰ مَا قَدْ خَلَا

# ﴿ مُسْأَلُهُ ﴾

وَنَظُرٌ عَنْ فَاعِلِ يُجَرَّدُ (١). وَنَجْلُهُ: يَفْضُلُ فَرْضَ الْعَيْنِ. وَالْقَوْلُ بِالْبَعْضِ هُوَ الْمَنْصُورُ؛ وَقِيلَ: مَنْ قَامَ بِهِ، وَوُهِّنَا.

٨٠ فَرْضُ الْكِفَايَةِ: مُهِمٌّ يُقْصَدُ ٨١- وَزَعَهَ الأُسْتَاذُ وَالْجُوَيْنِيْ ٨٠- وَهْ وَ عَلَىٰ الْكُلِّ رَأَىٰ الْجُمْهُورُ، ٨٣- فَقِيلَ: مُبْهَمٌ، وَقِيلَ: عُيِّنَا، ٨٤- وَبِالشُّرُوعِ فِي الْأَصَحِّ يَلْزَمُ. وَمِثْلُهُ سُزَّةُ مُا تَنْقَسِمُ

# ﴿مُسْأَلُهُ

وَقْتُ أَدَاءٍ وعَلَيْهِ الأَظْهَرُ:-٨٥- جَمِيعُ وَقْتِ الظُّهْرِ قَالَ الأَكْثَرُ: ٨٦- لَا يَجِبُ الْعَزْمُ عَلَىٰ الْمُؤَخِّرِ، وَقَدْعُنِيْ وُجُوبُهُ لِلأَّكْشَرِ. فَفِي سِوَاهُ قَاضِ أَوْ مُعَجِّلُ، ٨٧- وَقِيلَ: الْأَخِرُ، وَقِيلَ: الأَوُّلُ، ٨٨- وَقِيلَ: مَا بِهِ الأَدَاءُ اتَّصَلَا مِن وَقْتِهِ وَآخِرٌ إِذَا خَلَا، إِن بَقِيَ التَّكْلِيفُ حَتَّىٰ انْقَطَعَا. ٨٩- وَقِيلَ: إِنْ قَدَّمَ فَرْضًا وَقَعَا ٩٠ وَمَسِن يُسَوِّخُو مَسِعَ ظَنِّ مَوْتِهِ يَعْصِ؛ فَاإِنْ أَذَّاهُ قَبْلَ فَوْتِهِ أَوْ مَعَ ظَنِّ أَن يَعِيشَ فَقَضَىٰ-٩١- فَهُوَ أَدًا، وَالْقَاضِيَانِ: بَلْ قَضَا. كَالْحَجِّ؛ فَلْيُسْنَدُ لِآخِرِ السِّنِيْ ٩٠- فَالْحَقُّ لَا عِصْيَانَ؛ مَا لَمْ يَكُنِ

<sup>(</sup>١) في (غ): (مجرّدُ).



# ﴿مُسْأَلَةً﴾

# ﴿مَسْأَلَةُ ﴾

كُرْهًا؛ فَفِي الْوَقْتِ الصَّلاةُ تَبْطُلُ. مِثْلُ الصَّلاةِ فِي مَكَانٍ اعْتَدَىٰ: وَلا ثَوَابَ عِنْدَهُمْ فِي الأَشْهَرِ، وَلا ثَوابَ عِنْدَهُمْ فِي الأَشْهَرِ، سُقُوطُهُ (۱)، وَالْحَنْبَلِيُّ: لا وَلا. التَّوْوطُهُ (۱)، وَالْحَنْبَلِيُّ: لا وَلا. اتْ بِحَرَجْ مَعَ انْقِطاعِ النَّهْيِ، وَهْوَ مُشْكِلُ. مَعَ انْقِطاعِ النَّهْيِ، وَهْوَ مُشْكِلُ. إِنْ لَمْ يَرُلُ وَكُفْأَهُ إِنِ انْتَقَلْ: لاحُكْمَ، وَالْحُجَّةُ حَوْلَ الْوَقْفِ حَامْ (۱) لاحُكْمَ، وَالْحُجَّةُ حَوْلَ الْوَقْفِ حَامْ (۱)

٩٧- مُطْلَقُ الأَمْرِ عِنْدَنَا لا يَشْمَلُ ٩٨- أُمَّا الَّهِ جِهَاتُهُ تَعَدَّدًا ٩٨- أُمَّا الَّهِ جِهَاتُهُ تَعَدَّدًا ٩٨- أَمَّا الَّهِ جِهَاتُهُ تَعَدَّدًا ٩٩- فَإِنَّهَا تَصِحُّ عِنْدَ الأَكْثَرِ ٩٩- فَإِنَّهَا تَصِحُّ لَكِنْ حَصَلا ١٠٠- وَقِيلَ: لا تَصِحُّ لَكِنْ حَصَلا ١٠٠- وَمَن مِنَ الْمَغْصُوبِ تَائِبًا خَرَجْ: ١٠٠- وَقِيلَ: فِي عِصْيَانِهِ مُشْتَغِلُ ١٠٠- وَسَاقِطٌ عَلَىٰ جَرِيحٍ قَدْ قَتَلْ ١٠٠- قِيلَ: أَدِمْ، وَقِيلَ: خَيِّرْ، وَالإِمَامُ ١٠٤- قِيلَ: أَدِمْ، وَقِيلَ: خَيِّرْ، وَالإِمَامُ

- (١) ابن عدود: الأولى أن يكون النصب «حتمًا».
- (١) أي: الطلب، وفي البلوغ النافع وسلم المطالع: (سقوطها).
  - (٣) في (ع) جاء هذا البيت هكذا:

(قِيلَ: أَدِمْ، وَقِيلَ: خَيِّرْ، وَالصَّوَابْ لَا حُكْمَ، وَالْحُجَّةُ بِالوَقْفِ أَجَابْ).



# ﴿مُسْالَةً

٥٠٠- نُجَوِّزُ التَّكْلِيفَ بِالْمُحَالِ، وَمَنَعَت طَائِفَتَ اعْتَزَالِ-١٠٦ مَا كَانَ لَا لِلْغَيْرِ، أَوْ مُمْتَنِعَا لِغَيْرِ عِلْمِهِ بِأَنْ لَا يَقَعَا، ١٠٠- مَا كَانَ لَا لِلْغَيْرِ، أَوْ مُمْتَنِعَا لِغَيْرِ عِلْمِهِ بِأَنْ لَا يَقَعَا، ١٠٠- وَالطَّلَبَ الإِمَامُ. وَالْحَتُّ: وَقَعْ مَا لَيْسَ بِالذَّاتِ بَلِ الْغَيْرِ امْتَنَعْ

### ﴿مُسْأَلَةً ﴾

١٠٨ - حُصُولُ شَرْطِ الشَّرْعِ عِنْدَ الأَكْثَرِ فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ لَمْ يُعْتَبَرِ ،
 ١٠٠ - وَفُرِضَتْ فِي طَلَبِ الشَّرْعِ الْفُرُوعْ مِنْ كَافِرٍ ، وَالْمُرْتَضَىٰ هُنَا الْوُقُوعْ ،
 ١١٠ - وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا ، وَفِي الأَمْرِ ، وَفِي جِهَادِهِمْ ، وَغَيْرِ مُرْتَدِّ قُفِي .
 ١١٠ - وَالْخُلْفُ فِي التَّكْلِيفِ أَوْ مَا آلَ لَهْ لَا نَحْوِ إِنْ اللَّهِ وَعَقْدٍ أَكْمَلَهُ

### ﴿مُسْأَلَةً ﴾

١١٢- يَخْتَصُّ بِالتَّكْلِيفِ فِعْلُ؛ فَاللَّذَا كُلِّفَ فِي النَّهِي بِهِ الكَفُّ؛ وَذَا-١١٣- هَلْ فِعْلُ ضِلًّ أَوِ الإِنْتِهَاءُ؟ اَلْمُرْتَضَىٰ: الثَّانِي، لَا الاَنْتِفَاءُ. ١١٤- وَأَنَّ قَصْدَ التَّرْكِ غَيْرُ مُشْتَرَطْ؛ بَلَىٰ لتَحْصِيلِ الثَّوَابِ يُشْتَرَطْ. ١١٥- وَوَجَّهَ الأَمْرَ لَدَىٰ الْمُبَاشَرَهُ مُحَقِّقُو الأَئِصَةِ الأَمْرِ لَدَىٰ الْمُبَاشِرَهُ مُحَقِّقُو الأَكْرِيقِ وَالأَكْرِيقِ وَالأَكْرَامَ وَقَبْلَهُ اللَّومُ عَلَىٰ كَفَّ نُهِيْ، وَالأَكْتَ رُونَ قَبْلُ ذُو تَوَجُّهِ المَالِقُومُ عَلَىٰ كَفَّ نُهِيْ، وَالأَكْتَ رُونَ قَبْلُ ذُو تَوَجُّهِ المَالِقُومُ عَلَىٰ كَفَّ نُهِيْ، وَالأَكْتَ اللَّهُ لَدَيْهِمُ إِعْلَامَا؛

١١٨- ثُمَّ إِذَا بَاشَرَ قَالُوا: يَسْتَمِرْ، وَقَالَ قَوْمٌ: بِانْقِطَاعِ مُسْتَقِرْ

### المسالة الله

١١٩- يَصِحُّ - فِي الأَظْهَرِ - أَن يُكَلَّفَا مَنِ انْتِفَا شَرْطِ الْوُقُوعِ عَرَفَا، ١١٩- يَصِحُّ - فِي الأَظْهَرِ - أَن يُكَلَّفَا مَنِ انْتِفَا شَرْطِ الْوُقُوعِ عَرَفَا، ١٢٠ - أَوْ آمِرٌ، وَاتَّفَقُوا إِنْ جَهِلَا. وَالْعِلْمُ لِلْمَأْمُورِ إِثْرَهُ اعْتَلَا

# ﴿خَاتِمَةُ ﴾

١٢١- فِي وَاجِبِ التَّرْتِيبِ وَالتَخْييرِ عَنْ: تَحْرِيمُ جَمْعِ، وَ(١) إِبَاحَةُ، وَسَنْ

<sup>(</sup>١) في (ع): (أو).



# مَّ الْكِتَابُ الأَوَّلُ فِي الْكِتَابِ، وَمَبَاحِثِ الأَقْوَالِ الْكِتَابِ، وَمَبَاحِثِ الأَقْوَالِ

١٢٠- أمّّا الْقُرَانُ - هَهُنَا-: فَالْمُنْزُلُ عَلَىٰ النّبِيِّ مُعْجِزًا يُفَصَّلُ ١٢٠- بَاقِيْ تِلَاقِةٍ. وَمِنْهُ الْبَسْمَلَهُ لَا فِي «بَسرَاءَةٍ». وَلَا مَا نَقَلَهُ- ١٢٠- آحَادُهُمْ عَلَىٰ الصَّحِيحِ فِيهِمَا. وَالسَّبْعُ قَطْعًا لِلتَّوَاتُرِ انْتَمَىٰ، ١٢٥- وَقِيلَ: وَخُلْفَ (١) اللَّفْظِ لِلْقُرَّاءِ. وَيلَ: وَخُلْفَ (١) اللَّفْظِ لِلْقُرَّاءِ. ١٢٥- وَأَجْمَعُوا أَنَّ الشَّوَاذَ لَمْ تُبَعْ (١) قِيلَ: وَخُلْفَ (١) اللَّفْظِ لِلْقُرَّاءِ. ١٢٥- وَأَجْمَعُوا أَنَّ الشَّوَاذَ لَمْ تُبَعْ (١) وَأَنْهَا الَّتِي وَرَاءَ الْعَشْرِ. ١٢٥- كَخَبَرٍ فِي الْاحْتِجَاجِ تَجْرِي (١٠). وَأَنْهَا الَّتِي وَرَاءَ الْعَشْرِ. ١٨٥- وَلَمْ يُجَوَّزُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَ وُرُودُ مَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَىٰ يَبِنْ (١٠). ١٨٥- وَلَمْ يُجَوَّزُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَ وُرُودُ مَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَىٰ يَبِنْ (١٠). ١٨٥- وَلَمْ يُحَوَّزُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَ وُرُودُ مَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَىٰ يَبِنْ (١٠). ١٤٥- أَوْ مَا سِوَىٰ ظَاهِرِهِ قَدْ يُقْصَدُ بِلَا دَلِيلٍ عِنْدَ مَن يُعْتَمَدُ. ١٩٥- أَوْ مُا سِوَىٰ ظَاهِرِهِ قَدْ يُقْصَدُ بِلَا دَلِيلٍ عِنْدَ مَن يُعْتَمَدُ. ١٩٥- أَوْ مُا سَوَىٰ طَاهِرِهِ قَدْ يُقْصَدُ إِلَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَىٰ يَجِنْ (١٠٠- أَوْ مُا سَوىٰ طَاهِرِهِ قَدْ يُقْصَدُ إِلَا لَا لَهُ اللّهُ عَلَى الْعَمَلِ الْعَمَلِ الْعَمَلِ الْمَحْمَلِ الْمَالُولِينِ الأَذِلِيلِ عِنْدَ مَلَى الْمَعْمَلِ الْمَحْرِي الْكَوْلِيلِ وَلَى الْمَعْمَلِ الْمَالُولِينِ الأَذِلِيلَ عَمْلِي الْعَمَلِ الْمَحْمَلِ الْمَالُولِينَ الْأَذِلِيلَ عَمَلِي الْيَعْمَلِ الْمَعْمَلِ الْعَمَلِ الْمَحْمَلِ الْمَعْمَلِ الْمَعْمَلِ الْمَحْرِيلِ الْعَمَلِ الْعَمَلِ الْمُحْرِيلُ فَلَالَهُ الْمَلْعِيلَ مُعْلَى الْمُحْرِيلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمَالِيلُولُ الْمُولِ الْمُلْسِلَ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُحْرِيلِ الْمُحْرَالِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمَعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِي الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمِي الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمَلِيلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِيلُ الْمُعْمُلُ الْمُعْمَلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ

<sup>(</sup>١) في (غ): (وَقِيلَ: خُلْفَ).

<sup>(</sup>١) في (غ): (لم يبح).

<sup>(</sup>٣) كذا في البلوغ النافع، وسلم المطالع. وفي (ع)، و(غ): (يجري).

<sup>(</sup>٤) ابن عدود: الأصل: يَبِين، لكن الجزم للضرورة.



# ﴿ الْمَنْطُونُ وَالْمَفْهُومُ ﴾

١٣٢- اَلأَوَّلُ: اللَّالُ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلِّ نُطْقٍ. وَهْـوَ: نَصُّ إِن يَفِيْ-١٣٣- كَ (عَامِرِ ) لَمْ يَحْتَمِلْ مَعْنَىٰ سِوَىٰ مُفَادِهِ، وَظَاهِرٌ لَهُ حَوَىٰ. ١٣٤ - مُرَكَّبٌ إِنْ جُزْءَ مَعْنَىٰ يُقْصَدُ أَفَادَهُ الْبُزْءُ، وَإِلَّا مُفْرَدُ. ١٣٥- وَإِن يُفِدُ مَعْنَاهُ بِالْمُوَافَقَهُ فَإِنَّهَا لَفْظِيَّةٌ مُطَابَقَهُ، ١٣٦ - وَجُ زُاهُ تَضَمُّنُ، وَالِالْتِ زَامْ لازِمَهُ، وَذَانِ بِالْعَقْل (١) التَّمَامْ. ١٣٧- وَالصِّدْقُ وَالصِّحَّةُ فِي الَّذِي مَضَىٰ إِن (٢) رَامَ إِضْمَارًا دَلَالَةُ اقْتِضَا. ١٣٨- أَوْ لَا وَقَدْ أَفَادَ مَا لَمْ يُقْصَدِ فَهْ يَ إِشَارَةٌ. وَضِدُّ مَا بُدِي-فِي حُكْمِهِ الْمَنْطُوقُ فَالْمُوَافَقَهُ: ١٣٩- بِعَكْسِهِ حُـدَّ (٣). فَمَهْمَا وَافَقَهُ ١٤٠ فَحْوَىٰ الْخِطَابِ إِن يَكُنْ أَوْلَىٰ، وَمَا سَاوَىٰ فَلَحْنُهُ، وَقِيلَ: مَا انْتَمَىٰ. لَفْظًا؛ مَجَازًا أَوْ حَقِيقَةً؟ خِلَافْ؛ ١٤١- فَالشَّافِعِيْ: دَلَّ قِيَاسًا، وَالْخِلَافْ: ١٤٢ عَلَاقَةُ الأَوَّلِ: إِطْلَاقُ الأَخَصْ، وَالشَّانِ: نَقْلَ اللَّفْظِ عُرْفًا اقْتَنَصْ. ١٤٣ وَإِن يَكُنْ خَالَفَ فَالْمُخَالَفَهُ، وَشَرْطُهُ: أَن لَا يَكُوْنَ حَاذِفَهُ-مَذْكُورُهُ- عَلَىٰ الصَّحِيح-، أَوْ سُؤَالْ، ١٤٤- لِنَحْوِ خَوْفٍ، أَوْ لِغَالِب يُقَالُ

<sup>(</sup>١) في (ع): (في العقل).

<sup>(</sup>١) في (ع): (إذ).

<sup>(</sup>٣) كذا في البلوغ النافع وسلم المطالع ورواية ابن عدود. وفي (ع)، و(غ): (حَدًّا).

X8.

ذَاكَ إِذَا التَّخْصِيصَ بِالذِّكْرِ حَوَىٰ. بَلْ قِيلَ: مَعْرُوضٌ يَعُمُّ فَانْتَبِهُ، فَالْوَصْفُ - وَالنَّحْوِيُّ لَا يُرَاعَىٰ-:-اَلضَّأْنِ»، لَا مُجَرَّدِ «السَّائِمَةِ»-عَن الْجَمَاهِيرِ اعْتَبَارَ الثَّانِيْ. وَقِيلَ: غَيْرُ مُطْلَقِ الْسَوَائِم. حَالٌ. وَمِنْهَا:الشَّرْطَ. وَالْغَايةَ حُدْ(٢). مِن مُبْتَدًا أَوْ نَحْوِهِ بِالْمُضْمَرِ، وَذَا فَمَا يُقَالُ نُطْقًا (\*) أَعْلَىٰ وَمِثْلُهُ الشَّرْطُ، فَوَصْفٌ يَتْلُو:-فَسَبْقُ مَعْمُولٍ؛ إِذِ الْمُعْتَمَدُ-كَالْحَصْرِ، والسُّبْكِيُّ ذُو فُرْقَانِ. وَأَلْحَقَ الزَّمَخْشَرِيُّ «أَنَّمَا». فِي لُغَةٍ، وَقِيلَ: لِلشَّرْعِ انْتَسَبْ، بِاللَّقَبِ الدَّقَّاقُ ثُمَّ الصَّيْرَفِيْ (٤).

١٤٥ - أَوْ حَادِثٍ، أَوْ جَهْلِ حُكْمٍ، أَوْ سِوَىٰ ١٤٦- نَعَمْ، وَلَا يَمْنَعُ أَن يُقَاسَ بِهُ ١٤٧- وَقِيلَ: لَا يَعُمُّهُ إِجْمَاعًا. ١٤٨- كَـ (الْغَنَم السَّائِم»، أَوْ «سَائِمَةِ ١٤٩- عَلَىٰ الأَصْحِّ، وَحَكَىٰ السَّمْعَانِيْ ١٥٠ وَالنَّفْيُ (١): غَيْرُ سِائِمَاتِ الْغَنَم ١٥١- وَمِنْهُ: عِلَّةٌ، وَظَرْفٌ، وَعَدَد، ١٥٢- وَسَبْقُ مَعْمُولِ، وَفَصْلُ الْخَبَرِ ١٥٣- وَ ﴿ إِنَّ مَا ﴾ ، وَنَحْوُ ﴿ مَا ﴾ وَ ﴿ إِلَّا ﴾ . ١٥٤ - أَيْ: "إِنَّمَا" وَغَايَةٌ، فَالْفَصْلُ ٥٥٥- مُنَاسِبًا، فَمُطْلَقًا، فَالْعَدَدُ، ١٥٦- يُفِيدُ الإخْتِصَاصَ؛ وَالْبَيَانِيُ: ١٥٧- لِلْحَصْرِ قَالَ الأَكْثَرُونَ: «إِنَّمَا»، ١٥٨- وَحُجَّةٌ جَمِيعُهَا -إِلَّا اللَّقَبْ-؛ ١٥٩- وَقِيلَ: مَعْنَىٰ. وَاحْتِجَاجًا يَصْطَفِي

<sup>(</sup>١) في سلم المطالع: (والمَنْفِ).

<sup>(</sup>٢) في سلم المطالع: (عُدّ).

<sup>(</sup>٣) تصویب ابن عدود: «نطقٌ».

<sup>(</sup>٤) كذا في (غ)، وهامش (ع). وفي أصل (ع): (بِلَقَبٍ دَّقَّاقُنَا وَالصَّيْرَفِيْ).

-١٦٠ وَأَنْكَرَ النُّعْمَانُ كُلَّا وَاسْتَقَرْ (١)، وَقِيلَ: فِي الشَّرْعِ. وَقَوْمٌ فِي الْخَبَرْ. ١٦٠ وَفِي سِوَى الشَّرْعِ. وَقَوْمٌ فِي الْخَبَرْ. ١٦٠ وَفِي سِوَى الشَّرْعَ أَبَى السُّبْكِيْ وَرَدْ. وَقَوْمٌ الْعَدَدْ

### ﴿مُسْاَلَةً ﴾

١٦٢- حُـدُوثُ مَوْضُوعَاتِنَا لِلْكَشْفِ عَنِ الضَّمِيرِ مِنْ عَظِيمِ اللُّطْفِ. ١٦٣- وَهْدِيَ مِنَ الْدِشَالِ وَالإِشَارَةِ أَشَـــــُ فِـي إِفَـــادَةٍ وَيُــسْــرَةِ. أَلْفَاظُنَا الْـمُفِيدَةُ الْـمَعَانِي. ١٦٤- وَهْيَ -كَمَا صَرَّحَ أَهْلُ الشَّانِ-: ١٦٥- وَعُرِفَتْ: بِالنَّقْلِ، لَا بِالْعَقْلِ فَقَطْ، بَل اسْتِنْبَاطِهِ مِن نَّقْل. ١٦٦- وَاللَّفْظُ مَدْلُولَاتِهُ قَدْ فَصَّلُوا: مَعْنَىٰ، وَلَفْظٌ مُفْرَدٌ؛ مُسْتَعْمَلُ ١٦٧- كَكِلْمَةٍ فَتِلْكَ قَــوْلٌ (٢) مُفْرَدُ، أَوْ مُهْمَلٌ كَاسْمِ الْهِجَا، وَ(٣)يرِدُ-١٦٨- مُرَكَّبًا كَمَا مَضَىٰ. وَيُعْنَىٰ بِالْوَضْعِ: جَعْلُهُ دَلِيلَ الْمَعْنَىٰ. ١٦٩- وَكُونُهُ مُنَاسِبَ الْمَعْنَىٰ فَلَا نَشْرُطُهُ، وَقَالَ عَبَّادٌ: بَلَى؛ ١٧٠- يَعْنِي: كَفَتْ دَلَالَـةً إِلَيْهِ، وَقِيلَ: بَلْ حَامِلَةٌ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَقِيلَ: ذهنا. ١٧١- وَوَضْعُهُ: لِخَارِجِيِّ الْمَعْنَى، ١٧٢- وَكُلُّ مَعْنَىٰ مَا لَهُ لَفْظٌ، بَلَىٰ لِكُلِّ مُحْتَاج إِليْهِ حَصَلًا. ١٧٣ - وَالْمُحْكَمُ: الْمُتَّضِحُ الْمَعْنَىٰ. وَمَا تَشَابَهُ: اللهُ الَّذِي قَدْ عَلِمَا،

<sup>(</sup>١) في أصل (ع): (واستمر)، وفي الهامش (ن: واشتهر).

<sup>&</sup>lt;mark>(۱)</mark> في (ع): (لفظ).

<sup>(</sup>۳) في (ع): (أو).

١٧٤- وَرُبَّ مَا يُطْلِعُهُ مَن اصْطَفَى. وَلَيْسَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَىٰ ذِي خَفَا ١٧٥- إِلَّا عَلَىٰ الْخَوَاصِ لَفْظٌ شِائِعُ قَدْقَالَهُ الْفَخْرُ، وَلِكَن نَّازَعُوا

١٧٦- تَوْقِيفٌ اللُّغَاتُ عِنْدَ الأَكْثَر وَمِنْهُمُ ابْنُ فُورَكٍ وَالأَشْعَرِيْ؛ ١٧٧- عَلَّمَهَا: بِالْوَحْيِ، أَوْ بِأَنْ خَلَقْ عِلْمًا ضَرُورِيًّا، وَصَوْتًا قَدْ نَطَقْ. ١٧٨- وَبِاصْطِلَاح قَالَ ذُو اعْتِزَالِ وَالعِلْمُ مِنْ قَرَائِنِ الأَحْوَالِ. ١٧٩ - وَقِيلَ: مَا اسْتُغْنِيَ فِي التَّعْرِيفِ مُحْتَمِلٌ، وَغَيْرُهُ تَوْقِيفِيْ. ١٨٠- وَقِيلَ: عَكْسُهُ. وَقَوْمٌ وَقَفُوا. وَقَومٌ التَّوْقِيفَ ظَنَّا أَلِفُوا

١٨١- قَالَ أَبُو بَكُر مَعَ الْغَزَالِيْ وَالْآمِدِيِّ وَأَبِي الْمَعَالِي (١): ١٨٢- لَا تَثْبُتُ اللُّغَاتُ(١) بِالْقِيَاسِ. وَأَثْبَتَ الْقَاضِي أَبُو الْعَبَّاسِ-١٨٣-شُرْعًا، وَفِي لُغَةٍ: الشِّيرَازِيُ وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةٍ وَالسرَّازِيْ. دُونَ الْمَجَازِ. وَالْجَمِيعُ وَافَقُوا-١٨٤- وَقَالَ قَوْمٌ: تَثْبُتُ الْحَقَائِقُ ١٨٥- عَلَىٰ جَوَازِ مَا بِالْاسْتِقْرَا ثَبَتْ تَعْمِيمُهُ، وَالْمَنْعُ فِي الأَعْلَامِ بَتْ

<sup>(</sup>١) في رواية ابن عدود: (والآمديُّ وأبو المعالي).

<sup>(</sup>١) في (غ): (اللغةُ).

١٨٦- اَللَّهُ فُلْ وَالْمَعْنَىٰ ذُو الِاتِّحَادِ قَدْ يَمْنَعُ الشِّرْكَةَ فِي الْـمُرَادِ ١٨٧- كَعَلَم مَّالِـمُعَيَّنِ وُضِعْ لَمْ يَتَنَاوَلْ غَيْرَهُ كَمَا اتُّبعْ، ١٨٨- فَإِن يَكُ التَّعْيِينُ خَارِجِيًّا فَعَلَمُ الشَّخْصِ، وَإِنْ ذِهْنِيًّا-١٨٩- فَالْجِنْسُ. لِلْمَاهِيَّةِ اسْمُهُ وُضِعْ مِنْ حَيْثُ هِي فَثِرْكَةٌ لَا تَمْتَنِعْ، ١٩٠- تُلْفِيهِ: ذَا تَوَاطُوْ إِنِ اسْتَوَى، مُشَكِّكًا إِذَا تَفَاوُتًا حَوَى. ١٩١- وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَىٰ إِذَا تَعَدَّدَا فَمُتَبَايِنٌ. وَمَهْمَا اتَّحَدًا-وَعَكْسُهُ: إِنْ كَانَ فِي الْمُخَالِفِ-١٩٢ - مَعْنَاهُ دُونَ اللَّفْظِ ذُو تَـرَادُفِ. ١٩٣- حَقِيقَةً مُشْتَرَكُ، وَإِلَّا حَقِيقَةٌ مَعَ الْمَجَازِيْتُكَيْ

-وَلَـوْ مَجَازًا- لِتَنَاسُب حَـوَاهُ-وَشَرْطُهُ: التَّغْيِيرُ كَيْفَ عَنَّا. وَمِنْهُ -كَالْقَارُورَةِ- الْمُقْتَصِدُ. مِنْهُ سُمًا، وَخَالَفَ الْمُعْتَزِلَهُ. إسْمٌ، فَإِنْ كَانَ فأَوْجِبْ عَمَلَهُ. فِي كَوْنِهِ حَقِيقَةً قَدْ أُطْلِقًا

١٩٤ - ٱلاشتِقَاقُ: رَدُّ لَفْظٍ لِسَوَاهُ ١٩٥ فِي أَحْرُفٍ أَصْلِيَّةٍ وَالْمَعْنَىٰ. ١٩٦- وَمِنْهُ: -كَاسْم الْفَاعِلِ- الْمُطَّرِدُ، ١٩٧ - مَنْ لَمْ يَقُمْ وَصْفُ بِهِ مَا اشْتُقَّ لَهُ ١٩٨- وَلَا الَّـذِي قَـامَ بِـهِ مَـا لَـيْسَ لَـهُ ١٩٩- وَالأَكْتُرُونَ شَرَطُوا لَـهُ البَقَا

وَالثَّالِثُ: اشْتِرَاطُهُ فِي الْمُمْكِن، وَصْفٌ وُجُودِيٌّ يُنَافِي الآخَرَا-وَلَيْسَ فِي الْمُشْتَقِّ مَا دَلَّ عَلَىٰ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ؛ ثُمَّ الْمُنْجَلِي-وَقِيلَ: لا وُقُوعَ لِلْمُشْتَقِّ

٢٠٠- أَوْ آخِرَ الْجُزْءِ إِذَا لَمْ يُمْكِنِ، ٢٠١- وَالرَّابِعُ: الْوَقْفُ، وَقِيلَ إِنْ طَرَا ٢٠٢- لَمْ يَجُزِ الإِطْلَاقُ إِجْمَاعًا جَلَا. ٢٠٣- خُصُوصِ تِلْكَ الذَّاتِ. وَاسْمُ الفَاعِل ٢٠٤- حَالُ تَلَبُّس، وَقِيلَ: النُّطْقِ.

# ﴿ مُسْأَلَةً ﴾

تَـقْـويَـةً، وَفَاقَـهُ التَّاكْحِيدُ. مِنْ لُغَةٍ يَكُونُ أَوْ ثِنْتَيْن-وَالشَّالِثُ: الْمَنْعُ إِذَا تَعَدَّدَا

٥٠٥- وُقُوعُ ذي التَّرَادُفِ الْمُصوَّبُ، وَأَنْكَرَ ابْنُ فَسارِس وَثَعْلَبُ ٢٠٦- كَأَنَّهُ فِي لُغَةٍ مُفْرَدَةٍ، وَأَنْكَرَ الإِمَامِ فِي الشَّرْعِيَّةِ. ٢٠٧- وَلَيْسَ مِنْهُ - فِي الْأَصَحِّ - الْحَدُّ مَعْ مَحْدُودِهِ. وَالْإِسْمُ وَالْجَائِي تَبَعْ. ٢٠٨- وَالْـحَـقُّ: أَنَّ تَـابِعًا يُفِيدُ ٢٠٩- وَالْـمُرْتَضَىٰ: تَعَاقُبُ الرِّدْفَيْنِ ٢١٠- إِنْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِهِ تُعُبِّدَا،

# ﴿ مُسْالِدٌ ﴾

٢١١- ذُو الإشْتَرَاكِ وَاقِعٌ فِي الأَظْهَرِ، وَقَدْ نَفَاهُ ثَعْلَبٌ وَالأَبْهَرِي، ٢١٢- وَفِي الْقُرَانِ نَجْلُ دَاوُودَ نَفَى، وَآخَـرُونَ فِي حَدِيثِ الْمُصْطَفَى، ٢١٣- وَقِيلَ: وَاجِبٌ، وَقِيلَ: مُمْتَنِعْ، وَقِيلَ: بَلْ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ مُنِعْ

### ~X8.

# ﴿مُسْأَلَةً ﴾

7١٤- يَـصِحُ أَن يُـرَادَ مَعْنَـيَاهُ تَـجَوُّزَا، وَالشَّافِعِيْ رَآهُ٢١٥- وَوَافَقَ الْقَاضِي؛ وَقَالَ: مُجْمَلُ؛ عَلَيْهِمَالِلِحْتِيَاطِيُحْمَلُ،
٢١٦- وَوَافَقَ الْقَاضِي؛ وَقَالَ: مُجْمَلُ؛ عَلَيْهِمَالِلِحْتِيَاطِيُحْمَلُ،
٢١٧- وَالأَكْثُرُونَ - مِثْلَ مَا حَكَىٰ الصَّفِيْ- بِالْـمَنْعِ مِنْ حَمْلٍ وَبِالتَّوقُّفِ.
٢١٥- وَالأَكْثُرُونَ - مِثْلَ مَا حَكَىٰ الصَّفِيْ- بِالْـمَنْعِ مِنْ حَمْلٍ وَبِالتَّوقُّفِ.
٢١٥- وَقِيلَ: إِنَّـمَا يَصِحُ عَقْلا، وَقِيلَ: لِا يَصِحُ ذَاكَ أَصْلا،
٢١٥- وَقِيلَ: فِي الإِنْسَاتِ. وَالأَصَحُ- ١٩٥، وَقِيلَ: فِي الإِنْبَاتِ. وَالأَصَحُ- ١٩٥- وَقِيلَ: فِي الإِنْبَاتِ. وَالأَصَحُ- ١٩٥- وَقِيلَ: فِي الْمُشْرَكِ وَفِي الْمُحُورِي فِي الْمَحَازَيْنِ. وَفِي حَقِيقَةٍ وَضِدِّهَا فِيمَا اصْطُفِي؛ ٢١٥- وَالْخُلُفُ يَجْرِي فِي الْمَجَازَيْنِ. وَفِي حَقِيقَةٍ وَضِدِّهَا فِيمَا اصْطُفِي؛ ٢١٥- وَلْمُحُومِ ﴿ وَلُفَكُوا الْخَيْرِ ﴾ سَلَكُ، وقِيلَ: المُشْتَرَكُ ٢١٥- فَفِي الْعُمُومِ ﴿ وَلُفَكُوا الْخَيْرِ ﴾ سَلَكُ، وقِيلَ: المُشْتَرَكُ هِي الْمُحْورِي فِي الْمُحُورِي فِي الْمَحْورِي فِي الْمُشْتَرِكُ وَقِيلَ: الْمُشْتَرِكُ وَقِيلَ: المُشْتَرَكُ وَي الْمُمُومِ ﴿ وَلُونَا مُلُوا الْخَيْرِ ﴾ سَلَكُ، وقِيلَ: اللْمُرْضِ، وقِيلَ: المُشْتَرَكُ وَي وَي الْمَعْمُومِ ﴿ وَلُونَا الْحَيْرِ ﴾ سَلَكُ، وقِيلَ: المُشْتَرِكُ وَي الْعُمُومِ ﴿ وَلُونَا الْحَيْرِ فِي اللْمُورِ فِي الْمُسْتَرِكُ وَي الْمُ الْمُورِ فَي الْمُ الْمُعْمُومِ ﴿ وَلُونَا الْمُشْتَرِكُ وَالْمُولِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُقْرِي الْمُ الْمُ الْمُ الْمُولِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُولِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُومِ الْمُؤْمُ الْمُ الْ



# ﴿ٱلْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ

٣٢٠- اَلاَوَّلُ: الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَهُ فِيمَا اصْطِلَاحًا - أَوَّلًا تُوضَعُ لَهُ. ٢٢٤- فِي لُغَةٍ تَكُونُ، أَوْ عُرْفِيَّهُ؛ عُمُومًا ٱوْ خُصُوصًا، ٱوْ شَرْعِيَّهُ. ٥٢٥- وَالْأُولَـيَـانِ(١) وَقَعَا؛ وَقَدْ نَفَى عُرْفِيَّةً تَعُمُّ قَوْمٌ حُنَفَا (٢). ٢٢٦- وَقَوْمُ الْإِمْكَانَ لِلشِّرْعِيَّهُ، وَقَوْمُ الْوُقُوعَ، وَالدِّينِيَّهُ-٢٢٧- قَوْمٌ -وَذَا الْمُخْتَارُ- لَا الْفُرُوعَا، ٢٢٨- وَقِيلَ: لَا الإِيمَانُ، وَالتَّوَقُّفُ ٢٢٩- إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ اسْمُهُ. وَيُطْلَقُ ٢٣٠- بِالْوَضْعِ ثَانِيًا مَجَازٌ لِاعْتِلَاقُ؛ ٢٣١- وَسَبْقُ الْإِسْتِعْمَالِ - فِي الْمُسْتَظْهَرِ -٢٣٢- وَقَدْ نَفَىٰ وُقُوعَهُ أُولُوا فِطَنْ، ٢٣٣- وَإِنَّا مُا يُؤْثِرُهُ: لِثِقْلِهَا، ٢٣٤- أَوْ شُهْرَةِ الْمَجَازِ، أَوْ بَلَاغَتِهُ، ٢٣٥- وَلَيْسَ غَالِبًا عَلَىٰ اللُّغَاتِ، ٢٣٦- وَلَا إِذَا الْحَقِيقَةُ اسْتَحَالَتِ

وَذُو اعْتِزَالٍ أَطْلَقَ الْوُقُوعَا، لِلسَّيْفِ. وَالشَّرْعِيُّ: مَا لَا يُعْرَفُ-لِلنَّدْبِ وَالْمُبَاحِ. ثُمَّ الْمُطْلَقُ فَسَبْقُ وَضْعِ وَاجِبٌ، وَهْوَ اتِّفَاقْ. لَيْسَ بِوَاجِبِ سِوَىٰ فِي الْمَصْدَرِ. وَآخَــرُونَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنْ. أَوْ لِبَشَاعَةٍ بِهَا، أَوْ جَهْلِهَا، أَوْ غَيْرِ ذَا كَالسَّجْع، أَوْ قَافِيَتِهْ. وَنَجْلُ جِنِّيْ قَالَ بِالإِثْبَاتِ. مُعْتَمَدًا، وَخَالَفَ ابْنُ ثَابِتِ.

<sup>(</sup>١) في (ع): (والأولان).

<sup>(</sup>١) في (ع): (جَنَفَا).

وَمِنْهُمَا التَّخْصِيصُ جَزْمًا أَوْلَى، سَاوَاهُ -فَهُوَ الثَّالِثُ الْمُخْتَارُ-، يَأْتِي الْمَجَازُ لِعَلَاقَةٍ (١) تُوَعْ: أَوْ بِاعْتِبَارِ مَا يَكُونُ قَطْعَا وَالْكُلِّ أَيْ: لِبَعْضِهِ، وَالسَّبَب، وَالضِّدِّ، وَالْهِوَارِ، ثُمَّ الآلَةِ. وَقِيلَ: بِالْوَقْفِ، وَقِيلِ: الْجِنْسُ قَطْ. وَالْفِعْلِ، وَالْـحُرُوفِ ذُو اعْتِمَادِ، وَالْفِعْلِ وَالْمُشْتَقِّ إِلَّا بِالتَّبَعْ. وَقِيلَ: إِلَّا مُتَلَمَّحَ الصِّفَهُ. سِوَاهُ لِلأَفْهَامِ غَيْرَ النَّادِرِ، خِـ لَافِ أَصْلِهِ، وَأَن يُسْتَعْمَلا-وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ أَن يَطَّرِدَا، إمَّا عَلَىٰ التَّقْدِيرِ أَوْ فِي الظَّاهِر

٢٣٧- وَهُوَ مَعَ النَّقْلِ يُنَاوِي (١) الأَصْلَا. ٢٣٨- وَبَعْدَهُ الْمَجَازُ، وَالإِضْمَارُ ٢٣٩- فَالنَّقْلُ بَعْدَهُ، فَالِاشْتِرَاكُ. ثُمْ ٢٤٠- بِالشَّكْلِ، أَوْ ظَاهِرِ وَصْفٍ يُرْعَىٰ، ٢٤١- أَوْ غَالِبًا، وَالنَّقْصِ، وَالْمُسَبَّبِ، ٢٤٢- وَالْمُتَعَلِّقِ، وَعَكْسِ الْخَمْسَةِ، ٢٤٣- وَالسَّمْعُ فِي نَوْعِ الْمَجَازِ مُشْتَرَطْ، ٢٤٤- وَصِحَّةُ الْمَجَازِ فِي الإِسْنَادِ، ٥٤٥- وَالْفَخْرُ فِي الْحُرُوفِ مُطْلَقًا مَنَعْ، ٢٤٦- وَالْمَنْعُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهُ، ٢٤٧- وَيُعْرَفُ الْمَجَازُ: مِنْ تَبَادُرِ ٢٤٨- وَصِحَّةِ النَّفْي، وَجَمْعِهِ عَلَىٰ ٢٤٩- فِي الْمُسْتَحِيلِ، وَلُزُومًا قُيِّدَا، ٢٥٠- وَوَقْفِهِ عَلَىٰ الْمُسَمَّىٰ الآخَرِ

<sup>(</sup>١) كذا في (ع) و(غ) والبلوغ النافع: (يناوي) مخفف من: يناوئ أي: يخالف. وفي رواية ابن عدود وسلم المطالع: (يُنافِي).

<sup>(</sup>١) في رواية ابن عدود وسلم المطالع: (لعَلاقاتٍ).



# ﴿مُسْأَلَةً

٥١- اَللَّفْظُ إِذْمَا اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ فِيمَا (١) لَهُ لَا عِنْدَهُم مُّعَرَّبُ. ١٥٦- وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ عِنْدَ الأَكْثَرِ كَالشَّافِعِيْ وَابْنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيْ

### ﴿مُسْالَةً

أَوْ فَمَجَازٌ، أَوْ كِلَيْهِمَا ضَبَطْ-٥٥٣- اَللَّفْظُ أَقْسَامٌ: حَقِيقَةٌ فَقَطْ، وَذَلِكَ اللَّفْظُ الَّذِي مَا اسْتُعْمِلًا. ٢٥٤- بِجِهَتَيْنِ اعْتُبِرَا، أَوْ لَا وَلَا؛ فَفِي خِطَابِ الشَّرْعِ لِلشَّرْعِيْ اجْعَلِ، ٥٥٥- ثُمَّ عَلَىٰ عُرْفِ الْمُخَاطِبِ احْمِل؛ وَقِيلَ: فِي الإِثْبَاتِ لِلشَّرْعِ قَوِيْ، ٢٥٦- فَالْعُرْفِ ذِي الْعُمُوم، ثُمَّ اللُّغَوِيْ. رَأْيَانِ لِلسَّيْفِ مَعَ الْغَزَّالِي(٢). ٢٥٧- وَاللُّغَوِيِّ النَّهْي، وَالإِجْمَالِ، حَقِيقَةً فَفِيهِ خُلْفٌ قُـرِّرَا؛ ٢٥٨- ثُـمَّ عَلَىٰ الأَوَّلِ: إِنْ تَعَلَّرَا وَقِيلَ: مُجْمَلُ، وَقِيلَ: اللَّغَوِيْ. ٢٥٩- رُدَّ إِلَيْهِ بِمَجَازِ (٣) فِي الْقُويْ، حَقِيقَةً مَرْجُوحَةً فَالْمُرْتَضَىٰ:-٢٦٠- وَإِن مَجَازٌ رَاجِحٌ قَدْ عَارَضَا وَكَوْنُ حُكْم ثَابِتٍ يُمْكِنُ أَنْ-٢٦١- ثَالِثُهَا الإِجْمَالُ - إِذْ لا هَجْرَ عَنْ-. عَلَىٰ اعْتِبَارِ أَنَّهُ الْـمُرَادُ، بَلْ-٢٦٢- يُرَادَ مِنْ لَفْظٍ مَجَازًا لَا يَدُلْ

<sup>(</sup>١) في (ع) و(غ): (من ما).

<sup>(</sup>٢) قال في البلوغ النافع: (بتشديد الزاي، وهو أصوب هنا).

<sup>(</sup>٣) في سلم المطالع: (بالمجاز).

٢٦٣- يَبْقَىٰ عَلَىٰ الْحَقِيقَةِ الْخِطَابُ إِنْ لَمْ يُحَوَّزُ(١)، ذَلِكَ الصَّوَابُ

٢٦٤- اَللَّفْظُ إِنْ أُطْلِقَ فِي مَعْنَاهُ ثُمْ أُرِيدَ مِنْهُ لَازِمُ الْمَعْنَىٰ فَسَمْ-٢٦٥- كِنَايَةً. وَهُو حَقِيقَةً جَرَى. أَوْ لَمْ يُرَدْ مَعْنَى، وَلَكِنْ عُبِّرَا-٢٦٦- عَنْ لَازِم مِنْهُ بِمَلْزُوم فَذَا يَجْرِي مَجَازًا فِي الَّذِي السُّبْكِي احْتَذَى. ٢٦٧- وَمَن يَقُلْ: مَجَازٌ، ٱوْ: حَقِيقَةُ، أَوْ: لا وَلا كُلُّ لَدَيْهِ حُجَّةُ. ٢٦٨- وَإِنْ لِتَلْوِيحِ سِواهُ قُصِدَا تَعْرِيضُهُمْ. لَيْسَ مَجَازًا أَبَدَا

<sup>(</sup>١) كذا في البلوغ النافع وسلم المطالع. وفي (ع)، و(غ): (يَجُوزَا).



# ﴿انْحُرُوفَ ﴾

فَقِيلَ: دَائِـمًا، وَقِيلَ: غَالِبَا. ٢٦٩- «إِذَنْ» جَوَابًا وَجَـزَاءً<sup>(١)</sup> صَاحَبًا؛ وَالشَّكَّ، وَالإِبْهَامَ «أَوْ» أَفَادَتِ، ٢٧٠- لِلشَّرْطِ ﴿إِنَّ ۗ وَالنَّفْي، وَالزِّيادَةِ. وَأَنْكَرَ التَّقْسِيمَ فِي «التَّسْهِيلِ»، ٢٧١- وَمُطْلَقَ الْجَمْع، وَلِلتَّفْصِيلِ؛ كَذَا لِتَقْرِيبِ لَـدَىٰ الْـحَرِيرِيْ. ٢٧٠- وَكَ ﴿ إِلَكِي ، وَ ﴿ بَلْ »، وَلِلتَّخْيِيرِ ، لَا الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ، وَلِلتَّفْسِيرِ. ٧٧٠- «أَيْ» لِنِدَا الأَوْسَطِ فِي الشَّهِيرِ؛ ٢٧٤- لِلشَّرْطِ «أَيُّ»، وَلِلِاسْتِفْهَام، ثُمْ مَوْضُولَةٌ، وَذَاتُ وَصْفٍ قِيلَ ضُمْ، ٥٧٥- ثُمَّ عَلَىٰ مَعْنَىٰ الْكَمَالِ فِيهِ دَلْ، وَوُصْلَةٌ إِلَىٰ نِدَا مَا فِيهِ «أَلْ». ٢٧٦- لِلْمَاضِ «إِذْ»، - وَرَجِّح الْمُسْتَقْبَلَا - ؟ ظُرْفًا، وَمَفْعُ ولًا بِهِ، وَبَدَلًا-وَحَرْفًا أَوْ ظَرْفِيَّةً؟ قَوْلانِ-٢٧٧- مِنْهُ، وَذَاتَ الْـجَرِّ بِالزَّمَانِ. عَنْ سِيبَوَيْهِ؛ فَجَرَىٰ خُلْفُ ﴿إِذَا ﴾. ٢٧٨- إِنْ عَلَّكَتْ. وَلِلْمُفَاجَاةِ كَذَا وَقَـلٌ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَفْسرَادِ ذَا، ٢٧٩- ظَرْفٌ لِلِاسْتِقْبَالِ وَالشَّرْطِ "إِذَا" أَوْ لِـمَكَانِ، أَوْ زَمَانٍ ظَرْفَا. ٢٨٠- وَلِلْمُ فَاجَاةٍ؛ فَقِيلَ: حَرْفَا، وَ«مِنْ» وَ«عِنْدَ» وَلِتَبْيِينِ تَقَعْ. ٨١٠- ﴿إِلَىٰ ﴾ لِلِانْتِهَا، وَمَعنَىٰ ﴿فِي ﴾ وَ«مَعْ » وَالسَّبَيَّةِ، وَالْاسْتِعَانَةِ، ٨٢- «ٱلبَاءُ» لِلإِلْصَاقِ، وَالتَّعْدَيةِ،

<sup>(</sup>١) في (ع) و(غ): (جوابٌ وجزاءٌ).

XE.

وَ«عَنْ» وَ «مِنْ » فِي الْمُرْ تَضَىٰ وَكَ ﴿ إِلَىٰ » وَ «بَلْ» أَتَتْ لِلْعَطْفِ فِي الْفَريدِ، لِغَرَضِ آخَرَه أَوْ إِبْطَالِ. عَطْفٌ لتَشْرِيكٍ وَمُهْلَةٍ يَضُمْ؛ وَرَدَّ عَبَّادِيُّنَا كَقُطْرُب. كَذَا لِلِاسْتِثْنَاءِ فِي الْقَلِيل، وَقِيلَ: بَعْدُ قَبْلَ «ثُمَّ» تُلْفَى، تَدْخُلُ مَعْ «إِلَىٰ»، وَ«حَتَّىٰ» دَخَلَا، ذَيْن، وَفِي الْعَاطِفَةِ الْخُلْفُ نُفِيْ، عَلَيهِ أَوْ عَدَمِهِ: فَوَاضِحُ. وَقِيلَ: أَوَّلٍ، أَوِ الأخِيرِ. وَيُعْطِي الْإسْتِعْلَا كَثِيرًا حَرْفًا؛ وَ«الْبًا»، وَ«لَكِنْ»، وَمَزِيدَةً تَفِيْ، بِ«عَنْ»، تَجَاوَزِ، ابْتَدِي، اسْتَعْلِ، ابْدِلِ. بِحَسَبِ الْـمَقَامِ، وَالتَّرْتِيبِ. وَكَ«إِلِيْ» «عَلَيْ» وَ«مَعْ» وَ«الْبَا» وَ«مِنْ» وَ «اللَّام». «كُلُّ» فِيهِ الإسْتِغْرَاقُ عَنْ-

٢٨٣- وَقَسَم، وَمِثْلُ «مَعْ» وَ«فِي» «عَلَىٰ» ٢٨٤- وَبَــدَلًا جَــاءَتْ، وَلِـلتَّـأْكِـيدِ. ٥٨٥- وَالْجُمْلَةِ الإِضْرَابِ؛ لِانْتِقَالِ ٢٨٦- «بَيْدَ» كَ (غَيْرِ) وَكَ (مِنْ أَجْلِ). وَ (ثُمْ ٢٨٧- وَفِيهِمَا خُلْفٌ، وَلِلتَّرَتُّب؛ ٨٨- «حَتَّى» لِلِلانْتِهَاءِ، وَالتَّعْلِيلِ<sup>(١)</sup>، ٢٨٩- قُلْتُ: وَكَ«الْـوَاوِ»، وَقِيلَ كَـِ«الفَا»، ٢٩٠- وَفِي دُخُولِ الْغَايَةِ الأَصَحُّ: لا ٢٩١- رَابِعُهَا: إِنْ كَانَ جِنْسَهُ: فَفِي ٢٩٢- وَحَيْثُ مَا دَلَّ دَلِيلٌ صَالِحُ ٢٩٣- وَ«رُبُّ» لِلتَّقْلِيلِ، وَالتَّكْثِيرِ؛ ٢٩٤- «عَلَىٰ» الأَصَحُّ: اسْمًا كَ«فَوْقُ» يُلْفَىٰ، ه ۲۹۵ - وَمَثْلَ «مَعْ » وَ «عَنْ » وَ «مِنْ » وَ «اللَّام» «فِي » ٢٩٦- أَمَّا «عَلَا يَعْلُو» فَفِعْلٌ. عَلَّلِ ٢٩٧- «ٱلْفَاءُ» لِلسَّبَب، وَالتَّعْقِيب؛ ٢٩٨- وَ «فِي» لِظُرْفَي الْمَكَانِ وَالزَّمَنْ، ٢٩٩ و «اللَّام» وَالتَّوْ كِيدِ. ثُمَّ «كَيْ» كَ«أَنْ»،

<sup>(</sup>١) في (ع): (حتى للانتها وللتعليل).



كَسَبْقِ فِعْلِ أَوْ أَدَاةٍ قَدْ نَفَتْ-وَالْمِلْكِ، وَالتَّوْكِيدِ، وَالصَّيْرُورَةِ، وَ«عِنْدَ» «بَعْدَ» «مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«مَعْ» «إِلَىٰ». إِسْمِيَّةً، وَفِي الْمُضَارِعِ احْتَمَلْ:-تَوَيُّخُ، وَنَفْيُهُ لَا يُرْتَضَى. نَـزْرٌ؛ فَلِلرَّبْطِ فَقَطْ أَبُـو عَلِى، أَيْ: لِوُقُوع غَيْرِهِ عَمرُو التَّبَعْ(١)، بأَنَّهَا حَرْفُ امْتِنَاعِ لِامْتِنَاعْ، مَعْ كَوْنِهِ يَسْتَلْزِمُ التَّالِيهِ، إِنْ أُوَّلًا خِلَافُهُ لَمْ يَخْلُفِ؛ ذُو خَلَفٍ، وَيُثْبَتُ الَّذِي تَلَا-نَاسَبَهُ: «لَوْ لَمْ يَخَفْ لَمْ يَعْصِهِ»، رَبِيتِي الْحَدِيثَ، أَوْ بِالأَدْوَنِ. وَالْحَضِّ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْفَنِّ، «تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقِ».

٣٠٠- لِـمُفْرَدَاتِ النُّكْرِ، وَالْـمُعَرَّفِ جَمْعًا، وَأَجْـزَا مُفْرَدٍ مُعَرَّفِ. ٣٠١- قُلْتُ: وَإِنْ فِي حَيِّزِ النَّفْيِ أَتَتْ ٣٠٠- تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَىٰ الشُّمُولِ ثُمْ أُثْبِتَ لِلْبَعْضِ، وَإِلَّا فَلْيَعُمْ. ٣٠٣- لِلِاخْتِصَاصِ «اللَّامُ»، وَالتَّعْدِيَةِ، ٣٠٤- وَالْعِلَّةِ، التَّمْلِيكِ،أَوْ كَ«فِي» «عَلَىٰ» -٣٠٥ «لَوْلا» امْتِنَاعُ لِوُجُودٍ فِي الْجُمَلْ ٣٠٦- عَرْضًا وَتَحْضِيضًا، وَفِي الَّذِي مَضَى: ٣٠٧ - وَ (لُوْ) لِشَرْطٍ الْمَاضِ، وَالْمُسْتَقْبَلِ ٣٠٨- وَلِـلَّـذِي كَـانَ حَقِيقًا سَيَـقَعْ ٣٠٩- والْمُعْرِبُونَ وَالَّذِي فِي الْفَنِّ شَاعْ: ٣١٠- وَالْـمُوْتَضَىٰ: امْتِنَاعُ مَا يَلِيهِ ٣١١- ثُمَّ إِذَا نَاسَبَ تَالٍ يَنْتَفِي ٣١٢- كَقَوْلِهِ: ﴿ لَوْكَانَ ﴾ لِلْآخِرِ؛ لا ٣١٣- إِنْ لَمْ يُنَافِ؛ وَبِأَوْلَىٰ نَصِّهِ ٣١٤- أَوْ الْمُسَاوِي؛ نَحْوَ «لَوْ لَمْ تَكُن ٣١٥- وَوَرَدَتْ لِلْعَرْضِ، والتَّمَنِّيْ، ٣١٦- وَقِلَّةٍ؛ كَخَبَر الْمُصَدَّقِ:

<sup>(</sup>١) رواية ابن عدود: (عمّن تُبع).

Xe.

٣١٧- (لَنْ) حَرْفُ نَفْي يَنْصِبُ الْمُسْتَقْبَلا، وَلَمْ يُفِد تَأْبِيدَ مَنْفِيٍّ؛ بَلَىٰ-(١) ٣١٨- تَأْكِيدَهُ عَلَىٰ الأَصَحِّ فِيهِمَا، وَلِلدُّعَاءِ وَرَدَتْ فِي الْمُعْتَمَىٰ. ٣١٩- «مَا» اسْمًا أَتَتْ مَوْصُولَةً، وَنَكِرَهْ مَوْصُوفَةً، وَذَا تَعَجُّب تَرَهُ، ٣٢٠ وَالشَّرْطِ، الاسْتِفَهَام. وَالْحَرْفِيَّهُ نَفْيًا، زِيَادَةً، وَمَصْدَرِيَّهُ. بَعِّضْ، وَلِلْفَصْلِ أَتَـتْ، وَالْبَدَكِ، ٣٢١- "مِنِ" ابْتَدِئْ بِهَا، وَبَيِّنْ، عَلِّلِ، ٣٢٢- وَالنَّصِّ لِلْعُمُوم، أَوْ مِثْلَ «إِلَىٰ» وَ«عَنْ» وَ«فِي» وَ«عِنْدَ» وَ«الْبَا» وَ«عَلَىٰ». ٣٢٣- لِلشَّرْطِ «مَنْ»، وَالْوَصْلِ، وَاسْتِفْهَام، وَذَاتُ وَصْفٍ نُّكْرًا، أَوْ تَـمَام. تَصَوُّرًا-؛كَ «هَلْ أَخُوكَ ذَا الْفَتَىٰ؟» ٣٢٤- لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ «هَلْ» - وَمَا أَتَىٰ ٥٣٥- وَقَوْلُهُ فِي «الأَصْلِ»: «لِلإِيجَابِي» كَابْنِ هِشَام: لَيْسَ بِالصَّوَابِ. ٣٢٦- لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ لَدَى الْبَصْرِيَّةِ «اَلْـوَاوُ»، لا تَرْتِيبِ، أَوْ مَعِيَّةُ (٢) ---(O)->-

<sup>(</sup>۱) في بعض المطبوعات: (ولا تأكيده)، وهو موافق لجمع الجوامع، ولكن السيوطي خالفه في شرحه بترجيح إفادتها للتأكيد (١/ ٢٨٠).

<sup>(</sup>١) في سلم المطالع: (والترتيب والمعية).



# الأنسر الأنسر

٣٢٧- حَقِيقَةٌ فِي الْقَوْلِ مَخْصُوصًا «أَمَ رْ»
- ٣٢٨- وَقِيلَ: وَضْعُهُ لِقَدْرٍ مُشْتَرَكُ؛
- ٣٢٨- وَقِيلَ: بَلْ مُشْتَرَكٌ فِي ذَانِ
- ٣٣٨- وَحَدُّهُ: اقْتِضَاءُ فِعْلٍ غَيْرِ كَفْ
- ٣٣٨- وَإِنْ عُلُوُّ أَوِ الْإِسْتِعْلَا انْتَفَى،
- ٣٣٨- وَالْفَخْرُ قَدْ قَالَ بِالْاسْتِعْلَا انْتَفَى،
- ٣٣٨- بِقَصْدِهِ دَلَالَةً عَلَىٰ طَلَبْ
- ٣٣٨- بِقَصْدِهِ دَلَالَةً عَلَىٰ طَلَبْ

فِي الْفِعْلِ ذُو تَجَوُّزٍ فِيمَا اشْتَهَرْ، وَقِيلَ: لَمْ يَقُلْهُ قَطُّ مَنْ سَلَكْ، وَقِيلَ: لَمْ يَقُلْهُ قَطُّ مَنْ سَلَكْ، وَالشَّانِ. وَالشَّانِ. عَلَيْهِ مَدْلُولٍ بِغَيْرِ نَحْوِ «كُفْ». وَالْشَيْخُ بِالْعُلُوِ بَغَيْرِ نَحْوِ «كُفْ». وَالْشَيْخُ بِالْعُلُوِ . وَالْجُبَّائِيْ- وَالشَّيْخُ بِالْعُلُوِ . وَالْجُبَّائِيْ- وَالشَّيْخُ بِالْعُلُوِ . وَالْجُبَّائِيْ- بِاللَّفْظِ. وَاعْدُدْ فِي الْبَدِيهِيِّ الطَّلَبْ. بِاللَّفْظِ. وَاعْدُدْ فِي الْبَدِيهِيِّ الطَّلَبْ. إِللَّهُظِ. وَاعْدُدْ فِي الْبَدِيهِيِّ الطَّلَبْ.

# الله الله الله

٣٣٥- لِمُثْبِتِي النَّفْسِيِّ خُلْفٌ يَجْرِي: هَلْ صِيغَةٌ تَخْصُهُ لِلأَمْرِ ('')؟ ٣٣٦- وَالشَّيْخُ عَنْهُ: النَّفْيُ؛ قِيلَ: الْوَقْفُ، وَقِيلَ: الْإِشْتِرَاكُ. ثُمَّ الْخُلْفُ-٣٣٧- فِي صِيغَةِ «افْعَل». لِّلْوُجُوبِ ثَرِدُ، وَالنَّدْبِ، وَالْمُبَاحِ، أَوْ تُهَدِّدُ ('')،

<sup>(</sup>۱) هذه مسألة متفرِّعة على مذهب الأشاعرة في كلام الله تعالى وأنه صفة قائمة بذاته لا تتعلق بمشيئته، وسبق بيان أنه مخالف لمذهب سلف هذه الأمة، انظر التعليق في البيت رقم (٢٢)، وانظر: المسائل المشتركة بين أصول الدين وأصول الفقه للعروسي (١١٣).

<sup>(</sup>٢) في (ع) ضبط نهاية الشطرين بالكسر، هكذا: (تردِ)، و(تَهدُّدِ).

\*X8.

إِرْشَادٍ، ٱنْعَام، وَتَفْوِيضٍ، تَمَنْ، وَلِلدُّعَا، التَّعْجِيز، وَالتَّكْذِيبِ، إِهَانَةٍ، وَالضِّدِّ، تَكُوينِ تَرَهْ، وَهْيَ حَقِقَةٌ لَدَى الْجُمْهُورِ-عَقْلًا مَذَاهِب، وَفِي النَّدْبِ حَكَوْا، وَفِيهِمَا، وَفِي الثَّكَثَةِ الأُولْ، اَلْخَمْسَةِ الأَحْكَامِ أَقْوَالٌ تَفِي، ٱلْـمُبْتَدَا لِلنَّدْبِ، أَوْ لِلطَّلَبِ-مِنْ شَارِع أَوْجَبَ فِعْلًا مُسْتَطَرُ-وَالْـوَقْـفُ، أَوْ قَصْدُ امْتِثَالٍ نَّافِلَهْ. صَارِفِهِ الْخُلْفُ الَّذِي فِي "الْعَامِ" عَنْ. -قَالَ الإِمَامُ: أَوْ الِاسْتَئْذَانِ-:-وَقِيلَ: مَا قَدْ كَانَ قَبْلَ الْحِرْم. أَوْ رَفْع حَتْمِهِ، أَوْ الإِبَاحَةِ وَابْنُ الْجُوَيْنِي فِيهِمَا قَدْ وَقَفَا

٣٣٨- وَالْإِذْنِ، وَالتَّأْدِيبِ، إِنْـذَارٍ، وَمَنْ، ٣٣٩- وَالْخَبَرِ، التَّسْوِيَةِ، التَّعْجِيبِ، ٣٤٠- وَلِاحْتِقَارِ، وَاعْتِبَارِ، مَشْوَرَهُ، ٣٤١- إِرَادَةِ امْتِشَالٍ، التَّسْخِيرِ. ٣٤٢- أَيْ: فِي الْوُجُوبِ؛ لُغَةً، أَوْ شَرْعًا ٱوْ ٣٤٣ - وَفِي مُقَدَّرٍ لِهَذَيْنِ احْتَمَلْ، ٣٤٤ - وَأَرْبَعِ، وَهِيْ وَإِرْشَادٌ، وَفِي ٥٤٥- أَوْ أَمْـرُهُ جَلَّ لِحَتْم وَالنَّبِيْ ٣٤٦- ٱلْحَازِمِ الْقَاطِعِ ثُمَّ إِنْ صَدَرْ ٣٤٧- وَهُوَ الصَّحِيحُ، تِلْكَ عَشْرٌ كَامِلَهُ، ٣٤٨- وَفِي اعْتِقَادِ الْحَتْمِ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنْ ٣٤٩- فَإِنْ أَتَىٰ «افْعَلْ» بَعْدَ حَظْرٍ دَانِي ٣٥٠- فَلِلإِبَاحَةِ، وَقِيلَ: الْحَتْم، ٣٥١- وَالنَّهْيُ بَعْدَ الْحَتْمِ: لِلْكَرَاهَةِ، ٣٥٢- مَذَاهِبٌ، وَالْـجُلُّ لِلْحَظْرِ وَفَا،

# ﴿ مُشَالِدٌ ﴾

٣٥٣- لِطَلَبِ الْـمَاهِيَّةِ الأَمْـرُ؛ فَلَا يُفِيدُ تَكْرَارًا، وَلَا فَـوْرًا جَلا، - ٣٥٣- أَوْ مَـرَّةً؛ لَكِنَّـهَا ضَـرُورِيْ. وَهْـيَ مُـفَادُهُ لَـدَىٰ الْكَثِيرِ، ٣٥٤- أَوْ مَـرَّةً؛ لَكِنَّـهَا ضَـرُورِيْ. وَهْـيَ مُـفَادُهُ لَـدَىٰ الْكَثِيرِ،

وَآخَــرُونَ إِن بِشَـرْطٍ عُلِّقًا-٥٥٥- وَقَالَ لِلتَّكْرَارِ قَوْمٌ مُطْلَقًا، وَالْوَقْفِ، وَاشْتَرَاكِهِ، سَبْعٌ تُعَدْ. ٣٥٦ أَوْ صِفَةٍ، وَقِيلَ: بِالْوَصْفِ فَقَدْ، لَهُ أَوِ الْعَزْمِ، وَوَقْفٌ عَمًّا. ٧٥٧- وَقِيلَ: لِلْفَوْرِ، وَقِيلَ: إِمَّا ٨٥٨ - وَمَن يُبَادِرْ بِامْتِثَالِ اتَّصَفْ، مُخَالِفًا لِـمَانِع، وَمَن (١) وَقَفْ. وَعَابِدِ الْحَبَّارِ وَالشِّيرَاذِيْ، ٣٥٩- وَاسْتَلْزَمَ الْقَضَاءَ عِنْدَ الرَّازِيْ وَالأَرْجَــحُ: الإِتْيَانُ بِالْمَأْمُورِ-٣٦٠- وَهْوَ بِآخَرِ لَدَىٰ الْجُمْهُورِ. بِالأَمْرِ بِالشَّيْ لَيْسَ بِالشَّيْ أَمْرَا. ٣٦١- يَسْتَلْزِمُ الإِجْرَا. وَأَنَّ الأَمْرَا -خِلَافَ مَا فِي «الْعَام» يَأْتِي- يَدْخُلُهْ. ٣٦٢ وَأَنَّ الآمِر بِلْفظٍ يَشْمَلُهُ نِيَابَةٌ، إِلَّا لِـمَانِعِ حَصَلْ ٣٦٣- وَأَنَّ فِي الْمَأْمُورِ مُطْلَقًا دَخَلْ

# ﴿ مُسْأَلَةً ﴾

٣٦٤- اَلأَمْرُ نَفْسِيًّا بِشَيْءٍ (٢) عُيِّنَا ٣٦٥- وَالْفَخْرُ وَالسَّيْفُ: لَهُ تَضَمَّنَا، ٣٦٦- ٱلْحَتْمُ لَا النَّدْبُ. وَلَا اللَّفْظِيْ عَلَىٰ مُرجَّع، وَلَيْسَ عَيْنًا لِلْمَلَا. ٣٦٧- وَالنَّهِيُ قِيلَ: أَمْرُ ضِدٍّ قَطْعَا،

نَهْيٌ عَنِ الضِّدِّ الْوُجُودِيْ عِنْدَنَا. وَقِيلَ: لا وَلا، وَقِيلَ: ضُمِّنَا-وَعَكُشُهُ، وَقِيلَ: خُلْفٌ يُرْعَىٰ

<sup>(</sup>١) في (ع) و(غ): (وإن).

<sup>(</sup>٢) في (ع) و(غ): (لشيءٍ).



# ﴿ مُسْأَلَةً ﴾

٣٦٨- إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَاقَبَ الأَمْسِرَانِ، أَوْ يَتَسَمَاثَلَا هُمَا غَيْرَانِ.
٣٦٩- وَالْسَمُّتَعَاقِبَانِ إِنْ تَمَاثَلَا وَمَا مِنَ التَّكْرَادِ مَانِعٌ وَلا٣٧٠- عَطْفَ فَقِيلَ: بِهِمَا فَلْيُعْمَلا، وَقَـوْلُ تَأْكِيدٍ، وَوَقْفِ نُّقِلا.
٣٧٠- فِي عَطْفِ التَّأْسِيسَ رَجِّحْ فِي الأَصَحْ، وَغَيْرَهُ مَهْمَا بِعَادِيٍّ رَجَحْ



٣٧٠- هُو: اقْتِضَاءُ الْكَفِّ عَنْ فِعْلٍ بِلَا «كُفَّ». وَلِللَّوَامِ مُطْلَقًا جَلَا. ٣٧٠- وَلَفْظُهُ: لِلْحَظْرِ، وَالْكَرَاهَةِ، وَالْيَاْسِ، وَالإِرْشَادِ، وَالإِبَاحَةِ، ٣٧٠- وَلَاحْتِقَارٍ، وَلِتَهْدِيدٍ، بَيَانْ، عَاقِبَةٍ، تَسْوِيَةٍ، دُعَا، امْتِنَانْ. ٣٧٠- وَلِاحْتِقَارٍ، وَلِتَهْدِيدٍ، بَيَانْ، عَاقِبَةٍ، تَسْوِيَةٍ، دُعَا، امْتِنَانْ. ٣٧٥- وَلِاحْتِقَارٍ، وَلِيَّهُ لِيلِيمٍ مَا فِي الأَمْرِ، وَالْعُلُو وَّالِاسْتَعْلَا انْتَمَىٰ. ٣٧٥- وَالنَّهْيَ عَنْ فَرْدٍ، وَذِي تَعَدُّدِ؛ جَمْعًا، وَفَرْقًا، وَجَمِيعًا اقْصِدِ ٣٧٦- وَالنَّهْيَ عَنْ فَرْدٍ، وَذِي تَعَدُّدِ؛ جَمْعًا، وَفَرْقًا، وَجَمِيعًا اقْصِدِ

### ﴿ مُسْأَلَةً ﴾

عَلَىٰ الأَصَحِّ- فِي الَّذِي عَلَيْهِ-٣٧٧- مُطْلَقُ نَهْي الْحَطْرِ -كَالتَّنْزِيهِ ٣٧٨- جُهْمُورُهُمْ: يُعْطِي الْفَسَادَ؛ شَرْعَا، وَقِيلَ: بَلْ مَعْنَىٰ، وَقِيلَ: وَضْعَا-رُجُوعُهُ- لِللَّازِمِ أَوْ مَا دَخَلْ، ٣٧٩- إِنْ عَادَ -قَالَ: السُّلَمِيْ: أَوْ احْتَمَلْ بِالْغَصْبِ- لَا يُفِيدُ عِنْدَ الأَكْثَر. ٣٨٠ وَالنَّهُيُّ لِلْخَارِجِ -كَالتَّطَهُّرِ وَالْفَخْرُ فِي عِبَادَةٍ قَدْ انْتَقَىٰ. ٣٨١- وَقِيلَ: بَلْ يُعْطِي الْفَسَادَ مُطْلَقًا. قَالَ: وَمَا لِلْعَيْنِ يُسْتَبَانُ-٣٨٢- وَالْمَنْعَ مُطْلَقًا رَأَى النُّعْمَانُ؛ وَيُفْهِمُ الصِّحَّةَ إِنْ وَصْفٌ رُعِى. ٣٨٣- فَسَادُهُ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يُشْرَع، ٣٨٤- وَالنَّفْئُ لِلْقَبُولِ قِيلَ: قَدْ أَفَادْ صِحَّتَهُ، وَقِيلَ: بَلْ يُعْطِي الْفَسَادْ. وَقِيلَ: أَوْلَىٰ بَالْفَسَادِ مِنْهُ ٥٨٥- وَنَفْئُ الْأَجْ زَا كَالْقَبُولِ عَنْهُ،



# ﴿ٱلْعَامُ ﴾

مِنْ غَيْرِ حَصْرِ. وَالصَّحِيحُ دَخَلَهْ-وَيَدْخُلُ الْمَجَازَ فِي الْمُعْتَمَدِ. مَعْنَىٰ، وَلَا الذِّهْنِيِّ فِي رَأَي عَلا. وَ «الْخَاصُ » وَ «الْعَامُ » بِهِ اللَّفْظُ اتَّسَمْ. لِكُلِّ فَـرْدٍ؛ بِالْـمُطَابَـقَةِ، لا-فَالْحَنَفِيُّ مُطْلَقًا قَطْعِيَّهُ-نَحْنُ فَقَطْ وَكُلُّ فَرْدٍ ظَنَّا. عُمُومُ الأشْخَاصِ إِذَا يُوَافِيْ-وَكُلِّ الْأَحْدُوالِ، وَفِي الأَمْكِنَةِ

٣٨٦- ٱلْعَامُ: لَفْظُ يَشْمَلُ الصَّالِحَ لَهُ ٣٨٧- نَادِرَةً (١). وَصُورٌ لَمْ تُقْصَدِ. ٣٨٨- وَإِنَّـمَا يَعْرِضُ لِـلأَلْفَاظِ لَا ٣٨٩- يُقَالُ لِلْمَعْنَىٰ: ﴿أَخَصُّ ﴾ وَ﴿أَعَمْ ﴾، ٣٩٠- وَالْحُكْمُ فِيهِ نَفْيًا آوْ ضِدًّا جَلا ٣٩١- مَجْمُوع الأَفْرَادِ، وَلا الْمَاهِيَّةُ. ٣٩٢- دَلَالَةُ الْعَامِ، وَأَصْلُ الْمَعْنَىٰ ٣٩٣- ٱلْفَخْرُ وَالسُّبْكِيُّ -لا الْقَرَافِيْ-: ٣٩٤- يَسْتَلْزِمُ الْعُمُومَ فِي الأَزْمِنَةِ،

وَنَحْوُهَا «مَتَىٰ» وَ«أَيْنَ» «حَيْثُمَا»-

٥٩٥- «كُلُّ » وَ «أَيُّ » وَ «الَّذِي » «الَّتِي » وَ «ما » ٣٩٦- حَقِيقَةٌ فِيهِ، وَقِيلَ: فِي الْخُصُوصْ، وَقِيلَ: فِيهِمَا، وَبِالْوَقْفِ نُصُوصْ. ٣٩٧- وَالْجَمْعُ ذَا إِضَافَةٍ، أَوْ «أَلْ» وَلا عَهْدَلَهُ، وَقِيلَ: لَيْسَ مُسْجَلا، ٣٩٨- وَابْنُ الْجُويْنِيِّ: إِذَا يَحْتَمِلُ عَهْدًا وَلا قَرِينَةٌ فَمُجْمَلُ.

<sup>(</sup>١) في (غ): (نُدُورَةٌ).

٣٩٩ - وَمِثْلُهُ: الْـمُفْرَدُ إِنْ تَعَرَّفَا - وَإِن يُضَفْ-، وَالْفَخْرُ مُطْلَقًا نَّفَى، أُو وَّحْدَةٌ مَيَّزَهُ(١) الْغَزَالِيُ. ٠٠٠- وَغَيْرَ ذِي التَّاءِ أَبُو الْمَعَالِيْ، ٤٠١- فِي النَّفْي ذُو تَنْكِيرِ الْعُمُومَا وَضْعًا -وَقَالَ الْحَنَفِيْ: لُزُومَا-وَفِي سِواهُ ظَاهِرًا، وَالشَّرْطِ. ٤٠٢- نَصًّا مَعَ الْبِنَاءِ أَوْ «مِنْ» يُعْطِي كَالْحُكْم بِالْعَيْنِ، أَوِ الأَوْصَافِ-٢٠٣- عُـرْفًا وَعَـقْلًا رُبَّـمَا يُـوَافِي؛ قَوْلٍ، وَلَفْظِيًّا عُمُومُهُ نُفِيْ. ٤٠٤- رَتَّبَهُ، وَقِسْمَي الْمَفْهُوم فِي عَلَىٰ نِزَاعِ. وَالْأَصَحُ لا عُمُوهُ-٥٠٥- نَعَمْ، وَالْاسْتِثْنَاءُ مِعْيَارُ الْعُمُومْ إطْلَاقُهُ لِوَاحِدٍ مَجَازًا. ٤٠٦- لِلْجَمْعِ نُكْرًا. وَالأَصَحُّ جَازَا ٤٠٧- وَفِي أَقَلِّ الْحِمْع مَذْهَبَانِ أَقْوَاهُمَا: ثَلَاثَةٌ، لَا اثْنَانِ. مَا سِيقَ لِلمَدْحِ أَوِ التَّذْمِيم ٨٠٥ - وَأَنسَّهُ يَبْقَىٰ عَلَىٰ التَّعْمِيم وَفِيهِ قَوْلانِ بإطْلاقٍ نَسَقْ. ٤٠٩- مَا لَمْ يُعَارِضْهُ عُمُومٌ لَمْ يُسَقّ، أَكَلْتُ» مَعْ «وَإِنْ أَكَلْتُ» مَثَلًا. ٤١٠- وَأَنَّ نَفْىَ الْإِسْتِوَا عَمَّ. وَ«لَا مَعْ «كَانَ». وَالْعَطْفُ عَلَىٰ عَام خَلا. ٤١١- لا الْمُقْتَضِي. وَالْفِعْلُ مُثْبَتًا، وَلا مُعَلَّقُ بِعِلَّةٍ لَفْظًا، بَلَيْ (٢). ١٢- وَلا «قَضَىٰ بِشُفْعَةِ الْجَارِ». وَلا يُجْعَلُ كَالْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ. ٤١٣- وَأَنَّ تَـرْكَـهُ لِلاسْتِفْصَالِ لَا يَشْمَلُ الأُمَّةَ. وَالْمَرْضِيُّ-١٤- وَأَنَّ نَحْوَ ﴿ أَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾

<sup>(</sup>١) في سلم المطالع: (أُو وَّحْدَةٍ مَيَّزَتِ).

<sup>(</sup>٩) في (ع) و(غ): (تلى).

﴿ الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع ﴾

618- فِي ﴿ أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ الرَّسُولُ يَدْخُلُ، وَإِنْ بِ ﴿ فَلْ ﴾ (١)، ثَالِثُهَا: يُفَصَّلُ. دُونَ مَنْ يَجِي مِن بَعْدِ. 17- وَأَنَّ «مَنْ» تَنَاوَلُ الأَنْشَىٰ. خِلَافْ جَمْعِ الذُّكُورِ سَالِمًا إِذَا يُوافْ. 18- وَأَنَّ «مَنْ» تَنَاوَلُ الأَنْشَىٰ. خِلَافْ جَمْعِ الذُّكُورِ سَالِمًا إِذَا يُوافْ. 18- وَأَنَّ هَمَنْ اللَّمَٰ الْكِنَابِ ﴾ - 18- وَأَنَّ هَمَنُ الأُمْتَةَ، دُونَ عَكْسِهِ. وَأَنَّ هُ يَدُخُلُ قَوْلَ نَفْسِهِ - 19- لا يَشْمَلُ الأُمْتَةَ، دُونَ عَكْسِهِ. وَأَنَّ هُ يَدْخُلُ قَوْلَ نَفْسِهِ - 19- إِنْ كَانَ قَوْلًا خَبَرًا، لا أَمْرَا، وَرَجَّحَ الإِطْلَلَّقَ فِيمَا مَرَّا. 19- وَأَنَّ نَحْوَ «خُذْ مِنَ الأَمْوالِ» مِنْ كُلِّ نَوْعٍ شَرْطُ الِامْتِثَالِ ١٤٠- وَأَنَّ نَحْوَ «خُذْ مِنَ الأَمْوالِ» مِنْ كُلِّ نَوْعٍ شَرْطُ الإمْتِثَالِ

**O** 

<sup>(</sup>١) في (ع) و(غ): (وإن يقل).



# ﴿التَّخْصِيصُ ﴾

يَشْمَلُهُ التَّخْصِيصُ. وَالْقَابِلُ ذَا-١٢٢- اَلْقَصْرُ لِلْعَامِ عَلَىٰ بَعْضِ اللَّذَا وَجَازَ لِلْوَاحِدِ فِي عَامِ أَتَىٰ-٤٢٣- حُكُمْ لِـذِي تَعَـدُّدٍ قَـدُ ثَبَتَا. جَمْع، وَقِيلَ: مُطْلَقًا لَهُ يَفِي، ٤٢٤- خِلَافَ جَمْعِ وَأَقَلِّ الْجَمْعِ فِيْ ٥٢٥- وَقِيلَ: بِالْمَنْعِ لِفَرْدٍ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: حَتَّىٰ غَيْرِ مَحْصُورٍ بَقَىٰ (١). تَنَاوُلًا لَا الْحُكْمَ، وَالَّـذِي يُـرَادْ-٤٢٦- وَالْعَامُ مَخْصُوصًا عُمُومُهُ مُرَادْ أَفْرَادٍ اسْتُعْمِلَ فِي فَرْدٍ خُلَا. ٤٢٧- بِهِ الْخُصُوصُ لَمْ يُرَدْ بَلْ هُوَ ذَا وَهَكَذَا الأَوَّلُ فِي الَّذِي ادَّعَىٰ -٤٢٨- وَمِنْ هُنَا كَانَ مَجَازًا مُجْمَعًا. ٤٢٩- أَكْثَرُهُمْ، وَقِيلَ: إِنْ خُصَّ سِوَىٰ لَفْظٍ، وَقِيلَ إِنْ لِلِاسْتِثْنَا حَوَى، حَقِيقَةٌ وَنَجْلُهُ الذَّكِئُ، ٢٣٠ وَالْفُقَهَا وَاخْتَارَهُ السُّبْكِيُّ: وَقِيلَ: إِنْ خُصَّ بِمَا لَا يَسْتَقِلْ، ٤٣١- وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَنْحَصِرْ بَاقٍ يَقِلْ، تَنَاوُلٍ لِبَعْضَهِ وَالْاقْتِصَارْ. ٤٣٢- وَابْنُ الْجُوَيْنِيْ: بِهِمَا صِفْ بِاعْتِبَارْ وَقِيلَ: إِنْ خَصَّصَهُ مَا اتَّصَلا، ٤٣٣- وَالأَكْتُ رُونَ حُجَّةٌ، وَقِيل: لا، أَقَـلِّ جَمْع دُونَ مَا فَـوْقُ يَفِي، ٤٣٤ - وَقِيلَ: غَيْرُ مُبْهَم، وَقِيلَ: فِيْ وَالْخُلْفُ مِمَّنْ ذَا تَحِوُّزًا رَأَى. ٥٣٥- وَقِيلَ: إِنْ عَنْهُ الْعُمُومُ أَنْبَأً. يُؤْخَذَ بِالْعَامِ بِغَيرِ الْبَحْثِ عَنْ-٤٣٦- وَفِي حَيَاةِ الْمُصْطَفَىٰ يَجُوزُ أَنْ

(١) ابن عدود: على لغة طيّع في «بقِيَ».

الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع

١٣٧- مُخَصِّص، وَبَعْدَهَا عَلَىٰ الأَصَحْ. ٤٣٨- قِسْمَانِ مَا خَصَّصَ: ذُو اتِّصَالِ ٤٣٩- فَمِنْهَا: الْإَسْتِثْنَاءُ: الْأُخْرَاجُ بِمَا ١٤٠- وَقِيلَ: مُطْلَقًا. وَوَصْلُهُ وَجَبْ ٤٤١- قِيلَ: لِشَهْرٍ، وَلِعَام، وَالأَبَدُ، ١٤٢- وَابْنُ جُبَيْرٍ ثُلْثَ عام يَأْتَسِي، ٤٤٣- وَقِيلَ: قَبْلَ الأَخْذِ فِي كَلَام، ١١٤- وَقِيلَ: فِي كَلَامِهِ جَلَّ فَقَطْ. ٥٤٥- وَذُو انْقِطَاعِ فِي الْمَجَازِ قَدْ سَلَكْ، ٢٤٦- وَقِيلَ: ذُو تَوَاطُؤِ. وَمَن نَّطَقْ ١٤٧- مُسرَادُهُ عَلَىٰ الأَصَحِّ الْعَشرَهُ ٨٤٠- ثُمَّ ثَكَرْثُ أُخْرِجَتْ وَأُسْنِدَا ١٤٥- وَالأَكْتُرُ: الْـمُرَادُ فِيهِ سَبْعَةُ ٠٤٠- وَاسْمَانِ عِنْدَ صَاحِبِ «النَّقْرِيبِ» ١٥١- وَلَمْ يَجُزْ مُسْتَغْرِقٌ فِي الأَشْهَرِ. ٢٥٢- وَقِيلَ: لَا الأَكْثَرُ إِنْ كَانَ الْعَدَدْ ٤٥٣- وَقِيلَ: لا عَقْدٌ صَحِيحٌ. وَالأَصَحْ ٤٥٤- إِن يَتَعدَّدْ عَاطِفًا لِسلأَوَّلِ،

ن-

وَالظُّنُّ يَكْفِي فِيهِ فِي الَّذِي رَجَحْ. خَمْسَةُ أَنْسَوَاعٍ، وَذُو انْفِصَالِ يُفِيدُهُ مِن وَاحِدٍ تَكَلَّمَا، عُرْفًا، وَلِلْفَصْلِ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَهَبْ؛ وَسَنَتَيْنِ عَن مُجَاهِدٍ وَرَدْ، وَعَنْ عَطَا وَحَسَنِ: فِي الْمَجْلِسِ، وَقِيلَ: إِن يَقْصِدُهُ فِي الْكَلَام، وَالْقَصْدَ مَنْ رَأَىٰ اتِّصَالَهُ شَرَطْ. وَقِيلَ: بِالْوَقْفِ، وَقِيلَ: مُشْتَرَكْ، بِ "عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً» لِحَقْ مِنْ حَيْثُ مَا أَفْرَادُهُ مُعْتَبَرَهُ لِلْبَاقِ تَقْدِيرًا وَإِنْ كَانَ ابْتِدَا، تَحجُوُّزًا أَدَاتُكهُ الْقَرِينَةُ، لِـذَاكَ بِالإِفْرَادِ وَالتَّرْكِيب. قِيلَ: وَلَا كَمِثْلِهِ. وَالأَكْثَر، نَصًّا. وَقِيلَ: لا يَجُوزُ مِنْ عَدَد، مِن نَّفْي ٱثْبَاتٌ وَبِالْعَكْسِ وَضَحْ. أَوْ لَا فَكُلُّ وَاحِدٍ لِمَا يَلِي



لِلْكُلِّ بَعْدَ جُمَل ذَوَاتِ-ه٥٥- مَا لَمْ يَكُن مُسْتَغْرِقًا. وَالآتِي وَقِيلَ: إِنْ كُلُّ يُسَقْ لِغَرَضِ ٥٥٦- عَطْفٍ بِحَيْثُ لَا دَلِيلَ يَقْتَضِي وَقِيلَ: لِلأُخْرَى، وَقِيلَ: الْوَقْفُ ٧٥٧- وَقِيلَ: إِنْ بِالْوَاوِ يُلْفَ الْعَطْفُ أَوْلَـىٰ بِكُلِّ إِنْ خَلَتْ مَفَارِدُ. ٨٥٨ - وَقِيلَ: بِاشْتِرَاكِهِ. وَالْسَوَارِدُ لَفْظًا فَلَا يُعْطِي اسْتِوَاءَ تَيْنِ (١)-209- أُمَّا الْقِرَانُ بَيْنَ جُمْلَتِينِ وَقَالَ يَعْقُوبُ: نَعَمْ، وَالْمُزَنِيُ. ٤٦٠ فِي كُلِّ حُكْم ثَمَّ لَمْ يُبَيَّنِ -لِـذَاتِـهِ- مِـنْ عَـدَم لَـهُ الْعَدَمْ ٤٦١- اَلثَّانِ مِنْهَا: الشَّرْطُ، وَهُوَ مَا لَزِمْ وَهُوَ كَالِاسْتِثْنَا: اتَّصَالُهُ انْحَتَمْ، ٢٦٢- لا مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ أَوْ عَدَمْ. يُخْرِجُهُ. وَقِيلَ: لَا خُلْفَ عَرَا. ٤٦٣- وَالْعَوْدُ لِلْكُلِّ، وَأَنَّ الأَكْشَرَا عَوْدٍ وَلَوْ مُقَدَّمًا، فَإِن يَفِي-٤٦٤- اَلثَّالِثُ: الْوَصْفُ، كَالِاسْتِثْنَاءِ فِي أَنْ لِاخْتِصَاصِ بِالَّذِي يِلِي اقْتَضَىٰ. ٥٦٥ - وَسْطًا فَلَا نَقْلَ ؛ وَفِي «الأَصْلِ» ارْ تَضَي مَالَوْ فَقَدْتَ لَفْظَهَا لَعَمَّمَا ؛ ٤٦٦- ٱلرَّابِعُ: الْغَايَةُ، إِنْ تَقَدَّمَا لِقَصْدِ تَحْقِيقِ عُمُومِهِ خُذِ ٤٦٧- أُمَّا كَا خَتْنَ مُطْلِعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ فَذِي أَصَابِعًا». وَالْعَوْدُ بِالتَّمَامِ. ٤٦٨- وَ «اقْطَعْ مِنَ الْخِنْصَرِ لِلإِبْهَام قَدْ سَكَتُوا، وَهُوَ الصَّوَابُ الأَظْهَرُ. ٤٦٩- وَبَدَّلُ الْبَعْضِ، وَعَنْهُ الأَكْثَرُ وَالْحِشِّ، وَالْعَقْلُ، وَفِيهِ الْمَنْعُ-٤٧٠- أَمَّا ذُو الإنْفِصَالِ فَهُوَ: السَّمْعُ ذَلِكَ تَخْصِيصًا، وَبِاللَّفْظِي اتَّسَمْ. ٤٧١- شَـنَّ، وَأُمَّا الشَّافِعِيْ فَلَمْ يُسَمْ

<sup>(</sup>١) كذا رواية ابن عدود وسلم المطالع. وفي (ع) و(غ) والبلوغ النافع: (ذَيْنِ).

٤٧٢- وَجَازَ أَن يُخَصَّ - فِي الصَّوَابِ-سُنَّتُهُ بِهَا. وَبِالْكِتَابِ. ٤٧٣- وَهْوَ بِهِ. وَخَبَرِ التَّوَاتُرِ. وَخَبَرِ الْـوَاحِـدِ عِنْدَ الأَكْشَرِ، ٤٧٤- وَقِيلَ: إِنْ خُصَّ بِقَاطِعِ جَلِيْ، وَعَكْسُهُ، وَقِيلَ: بِالْمُنْفَصِل، ٥٧٥- وَوَقَهُ الْقَاضِي. وَبِالْقِيَاسِ ثَالِثُهَا لَا غَيْرُ ذِي إِلْبَاسِ، ٤٧٦- وَابْنُ أَبَانٍ قَالَ: لا إِنْ لَمْ يُخَصْ، وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَكُ أَصْلُهُ بِنَصْ-٤٧٧- مُخَصَّصًا مِنَ الْعُمُوم لا يَحِل، وَقِيلَ: لا إِنْ لَمْ يَخُصَّ مُنْفَصِل، ٨٧٨- وَالسَّابِعُ: الْوَقْفُ. وَبِالتَّقْرِيرِ وَالْفِعْلِ مَنْسُوبَيْنِ لِلنَّذِيرِ. ٤٧٩- وَبِدَلِيلِ الْقَوْلِ. وَالإِجْمَاعِ. وَجَازَ بِالْفَحُوَىٰ بِلَا نِزَاعِ. ٤٨٠- وَالأَرْجَــِحُ انْتِفَاؤُهُ بِمَذْهَب رَاوِ، وَلَوْ كَانَ صَحَابِيَّ النَّبِيْ. ٤٨١- وَالْعَطْفِ لِلْخَاصِ، وَعَطْفِهِ عَلَيْهُ. وَبِرُجُوع مُضْمَرِ بَعْدُ إِلَيْهُ. عُرْفٌ أَقَرَّهُ النَّبِيْ أَوِ الْمَلَا. ٤٨٢- وَذِكْرِ بَعْضِ مُفْرَدَاتِهِ. بَكَيْ ٤٨٣- وَأَنَّــهُ لَا يُقْصَـرُ الْعَامُ عَلَىٰ مَا اعْتِيدَ أَوْ خِلَافِهِ بَلْ شَمِلًا

٤٨٤ جَوَابُ مَن يَسْأَلُ: إِنْ لَمْ يَسْتَقِلْ يَتْبَعْهُ فِي عُمُومِهِ. وَالْمُسْتَقِلْ - دَالْمُسْتَقِلْ نْعُ- ١٨٥- مِنْهُ الْآخَصُ جَائِزُ الثُّبُوتِ إِنْ أَمْكَنَتْ مَعْرِفَةُ الْمَسْكُوتِ. ١٨٨- قَالَ: وَنَحْوٌ مِنْهُ خَاصٌ صَاحَبَهُ فِي الرَّسْمِ مَا يَعُمُّ لِلْمُنَاسَبَهُ.

سَمْ. ١٨٦- وَالْعَامُ بَعْدَ سَبَبِ خَاصِ عَرَا عُمُومُهُ لِلأَّكْثَرِينَ اعْتُبِرَا. ١٨٧- قَالُوا: وَذُو صُورَتِهِ قَطْعِيُّ دُخُولُهُ، وَظَنَّا السُّبْكِيُّ.

ء و <del>9</del>ر.



٤٨٩ - وَإِنْ لِتَعْمِيمِ دَلِيلٌ صَالِحُ فَذَاكَ أَوْلَىٰ. وَالْمُسَاوِي وَاضِحُ

# ﴿ عُنْ اللَّهُ ﴾

١٩٠- تَأَخُّرُ الْحَاصِ عَنِ الْفِعْلِ فَذَا يَنْسَخُ. أَوْ لَا فَلِتَخْصِيصٍ خُذَا، ١٩٠- وَقِيلَ: إِنْ تَقَارَنَا تَعَارُضَا (() فِي قَدْرِ مَا خَصَّ كَنَصَّيْنِ اقْتَضَى، ١٩٠- وَقِيلَ: إِنْ تَقَارَنَا تَعَارُضَا (() فِي قَدْرِ مَا خَصَّ كَنَصَّيْنِ اقْتَضَى، ١٩٠- وَالْحَنْفِيُّ: الْعَامُ إِنْ تَأَخَّرَا يَنْسَخْ، وَعِنْدَ الْجَهْلِ قَوْلَانِ جَرَىٰ. ١٩٣- أَوْ عَمَّ مِنْ وَجْدٍ فَفِي الْمَشْهُورِ رَجِّحْ، وَقِيلَ: النَّسْخُ بِالأَخِيرِ. ١٩٥- أَوْ عَمَّ مِنْ وَجْدٍ فَفِي الْمَشْهُورِ رَجِّحْ، وَقِيلَ: النَّسْخُ بِالأَخِيرِ.

<sup>(</sup>١) مفعول بـ «اقتضى» كما في سلم المطالع.



# ﴿ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيِدُ ﴾

٤٩٤- اَلْمُطْلَقُ: الدَّالُ عَلَىٰ الْمَاهِيَّةِ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ، لَا شُيُوعِ الْوَحْدَةِ-٥٩٥- كَمَا فِي "الْأَحْكَامِ" وَفِي "الْمُخْتَصَرِ"؛ لِظَنِّهِ مُسرَادِفَ الْمُنَكَّرِ. ٤٩٦- وَذَانِ كَالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ فِي حُكْمِهِمَا، وَزِدْ هُنَا لِلْمُقْتَفِى-٤٩٧- فِي الْحُكْمِ وَالْمُوجِبِ إِذْ يَتَّحِدُ وَأُثْبِتَا، وَأُخِّرَ الْمُقَيَّدُ-٤٩٨- عَنْ عَمَلِ الْمُطْلَقِ نَاسِخًا جَلا، أَوْ لَا عَلَيْهِ مُطْلَقٌ فَلْيُحْمَلَا، ٤٩٩- وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَقِيلَ: إِنْ بَدَا مُؤخَّرًا ذُو الْقَيْدِ نَاسِخًا غَدَا ٥٠٠- أَوْ نُفِيَا فَقَائِلُ الْمَفْهُومِ قَيَّدَهُ، وَهْدِيَ مِنَ الْعُمُوم ٥٠١- أَوْ كَانَ ذَا نَهْيًا وَهَلَذَا أَمْرًا قَيِّدْ بِضِدِّ الْوَصْفِ مَا قَدْ يَعْرَى. ٥٠٠ وَلِأَخْتِلَافِ السَّبَ النُّعْمَانُ لا يَحْمِلُهُ، وَقِيلَ: لَـفْظًا حُمِلًا ٥٠٣ وَالشَّافِعِيْ قَالَ: قِيَاسًا. وَجَـرَىٰ إِذَا اخْتِلَافُ الْحُكْمِ دُونَـهُ عَرَا. ٥٠٤ وَإِن يَكُنْ قَيْدَانِ مَعْ تَنَافِي وَلَا مُسرَجِّحَ الْغَنَاءُ وَافِي **O** 



# ﴿ اَلْظَّاهِرُ وَالْمُؤُولُ ﴾

يُحْمَلُ عَلَىٰ الْمَرْجُوحِ تَأْوِيلٌ زُكِنْ. ٥٠٥- اَلظَّاهِرُ: الدَّالُ بِرُجْحَانٍ، وَإِنْ فَفَاسِدٌ، أَوْ لَا لِشَيءٍ فَلَعِبْ. ٥٠٦ صَحِيحٌ ٱنْ كَانَ دَلِيلٌ، أَوْ حُسِبْ «أُمْسِكْ»، وَنَصَّ (١) «بَيْضَةٍ» عَلَىٰ الحَدِيـ (٢) ــد ٥٠٧ مِنَ الْبَعِيدِ: حَمْلُهُمْ عَلَىٰ ابْتَدِي مُدًّا، وَ «مَن لَيسَ مُبَيِّتًا.. فَكر.. »-٨٠٥- وَحَمْلُهُمْ ﴿ سِتِينَ مِسْكِنًا ﴾ عَلَىٰ قَدْ نَكَحَتْ.. عَلَىٰ الصِّغَارِ وَالإِمَا ٥٠٥ عَلَىٰ النُّذُورِ وَالْقَضَا، وَ ﴿ أَيُّمَا.. «ذَكُاةً أُمِّهِ» عَلَىٰ التَّشْبِيهِ ٥١٠- وَخَبَرَ «الْجَنِينِ» إِذْ يَلِيهِ "بَـرَاءَةٍ" عَلَىٰ بَيَانِ الْـمَصْرِفِ ٥١١ - وَحَمْلُ مَا فِي آيَةِ الزَّكَاةِ فِي فِي الْفُقَرَا لَا الأَغْنِيَا، وَ «مَن مَلَكْ-٥١٥ - وَحَمْلُ «ذِي الْقُرْبَىٰ» عَلَىٰ الَّذِي سَلَكْ وَإِن يَكُنْ خُصَّ بِهَذَيْنِ الْوُقُوعُ ٥١٣ - ذَا رَحِم. » عَلَىٰ الأصُولِ وَالْفُرُوعْ شَفْعًا لِمَا مَنْ -قَبْلَهُ- حَصَّلَهُ ٥١٤ - وَ ( . . يَشْفَعُ الأَذَانَ ) أَن يَجْعَلَهُ (D)

<sup>(</sup>١) كذا في البلوغ النافع وسلم المطالع ورواية ابن عدود. وفي (ع) و(غ): (ولَصَّ).

<sup>(</sup>٢) في البيت اكتفاء، وهو من المحسِّنات البديعية التي تذكر في علم البلاغة، والاكتفاء هو: حذف بعض الكلمات أو بعض حروف الهجاء من الكلمة؛ لدلالة الباقي على المحذوف.



# ﴿ ٱلْمُجْمَلُ ﴾

٥١٥- هُوَ: الَّذِي لَمْ تَتَّضِحْ دَلَالَتُهُ. فَلَيْسَ مِنْهُ -إِذْ بَدَتْ إِرَادَتُهُ-:-٥١٦ - آيَــةُ سِـرْقَـةٍ، وَمَسْحِ الـرَّاسِ، وَحُرْمَةِ النِّسَا، وَرَفْعُ النَّاسِي ٥١٧- وَنَحْوُ: ﴿ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيْ ﴾، وَقَدْ حُكِيْ دُخُولُهُا فِي الْمُجْمَلِ. وَ«الْقُرْءِ» وَ«الْجِسْم» وَكَ«الْمُخْتَارِ»، ٥١٨ - وَإِنَّمَا الإِجْمَالُ فِي «الأَنْوَارِ» ٥١٩- وَقَوْلِهِ سُبْحَانَـهُ: ﴿ أَوْ يَعْفُواْ ﴾ ﴿ وَٱلرَّاسِخُونَ ﴾ مُبْتَدًا أَوْ عَطْفُ أَنْ يَضَعَ.. الْحَدِيثَ أَيْ: إِضْمَارَهُ. ٥٠٠- وَنَحْوِ ﴿ لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارُهُ ٥٢١ - وَفِي الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ وَقَعَا كَمَا مَضَى، وَالظَّاهِرِيُّ مَنَعَا. ٥٢٠ وَاللَّفْظُ تَارَةً لِمَعْنَىٰ يَرِدُ وَتَسارَةً لِآخَرِيْنِ يُقْصَدُ-٥٢٣ عَلَىٰ الْأَصَحِّ مُجْمَلٌ، فَإِن يَفِيْ ذَا مِنْهُ مَا يُعْمَلُ بِهِ وَيُوقَفِ

 بْلَهُ



٥٢٤- إِخْرَاجُهُ مِنْ حَيِّزِ الإِشْكَالِ إِلَىٰ تَجَلِّيهِ الْبَيَانُ الْعَالِي. ٥٥٥ - وَإِنَّ مَا يَجِبُ -أَيْ: إِرْفَاقًا - لِـمَنْ أُرِيدَ فَهُمُهُ اتِّفَاقًا. ٥٢٦- وَجَازَ بِالْفِعْلِ، وَبِالظَّنِّ لِمَا يَفُوقُهُ عَلَىٰ الْأَصَحِّ فِيهِمَا. ٥٢٧- إِن يَتَّفِق قَّوْلٌ وَفِعْلٌ فِي الْبَيَانُ فَالْحُكْمُ لِلسَّابِقِ وَالتَّأْكِيدُ ثَانْ ٨٥٥ - وَلَوْ جَهِلْنَا عَيْنَهُ عَلَىٰ الأَصَحْ، أَوْخَالَفَا فَالْقَوْلُ - فِي الأَقْوَىٰ - رَجَحْ

### ﴿ مَسْأَلَةً ﴾

٥٢٥- تَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ فِعْلِ لَمْ يَقَعْ وَإِن نَّقُلْ بِأَنَّ ذَاكَ مَا امْتَنَعْ.

()

٥٣٠ وَوَاقِعٌ لِلْوَقْتِ عِنْدَ الأَكْثَرِ، ثَالِثُهَا: لَا إِن يَكُنْ ذَا ظَاهِرِ، ٥٣١ - وَقِيلَ: لَا يُؤَخَّرُ الإِجْمَالِيْ فِيهِ، وَقَدْ قِيلَ بِعَكْسِ التَّالِي، ٥٣٢ - وَقِيلَ: لَا فِي غَيْرِ نَسْخ - بَلْ نُقِلْ جَوَازُهُ فِي النَّسْخ قَطْعًا؛ لَا يُخِلْ-، ٣٣٥- وَقِيلَ: لَا يَبِجُوزُ أَن يُؤَخَّرَا بَعْضٌ وَإِبْدَا الْبَعْضِ؛ إِذْ لَبْسٌ عَرَا. ٥٣٤- ثُمَّ عَلَىٰ الْمَنْعِ أَجِزْ -فِيمَا اعْتَلَىٰ - لِلْمُصْطَفَىٰ تَأْخِيرَ تَبْلِيغِ إِلَىٰ -٥٣٥- حَاجَةِ مَوْجُودٍ، وَنَفْيَ عِلْمِهِ بِذَاتِ مَا خَصَّصَ أَوْ بِوَسْمِهِ (١)

<sup>(</sup>١) في (ع): (برسمه).





٥٣٦ - ٱلنَّسْخُ: رَفْعٌ أَوْ بَيَانٌ، وَالصَّوَابْ فِي الْحَدِّ: رَفْعُ حُكْمِ شَرْعِ بِخِطَابْ ٥٣٧- لا نَسْخَ بِالْعَقْلِ؛ وَقَوْلُ الرَّاذِيْ: بِنَسْخِ غَسْلِ أَقْطَعٍ مَجَاذِيْ ٥٣٨- وَلَا بِالْأَجْمَاعِ، وَلَكِنِ اقْتَضَىٰ تَضَمُّنَ النَّاسِخ. ثُمَّ الْمُرْتَضَىٰ - ٥٣٨ تِلَاوَةً وَحُكْمًا، ٱوْ فَرْدًا فَقَطْ. ٥٣٥ - جَوَازُ نَسْخِ بَعْضِ قُرْآنٍ يُخَطُّ(١) ٥٤٠- وَ(٢) الْفِعْلِ قَبْلَهُ، وَلَوْ لَمْ يُمْكِنِ. وَبِحِتَابِهِ لَـهُ، وَالسُّنن، وَالْحَقُّ لَمْ يَقَعْ بِهِ فِيمَا اشْتَهَرْ، ٥٤١ - وَعَكْسِهِ، وَلَوْ بِآحَادِ الْخَبَرْ ٥٤٢- الشَّافِعِيْ: حَيْثُ الْقُرَآنُ وَرَدَا لِنَسْخِهَا فَمَعْ حَدِيثٍ عَضَدَا-٥٤٣- أُو وَّرَدَتْ لِنَسْخِهِ مَعْهَا خُذِ قِــرَاءَةً تَبِينُ وَفْــقَ ذَا وَذي. ٥٤٤- وَبِالْقِيَاسِ، الثَّالِثُ: الْجَلِيِّ، وَالرَّابِعُ: الْمُدْرِكِ لِلنَّبِيِّ-٥٥٥- إِن نُّصَّتِ الْعِلَّةُ. وَالنَّسْخ لِذَا فِي عَهْدِهِ بِالنَّصِّ، أَوْ قَيْسِ إِذَا-٥٤٦- يَكُونُ أَجْلَىٰ، قِيلَ: أَوْ مُسَاوِيَا (٣). وَالنَّسْخ بِالْمَفْهُوم، لَوْ مُنَاوِيَا. ٥٤٧ - وَنَسْخِهِ مُخَالِفًا مَعْ أَصْلِهِ، أَوْ دُونَـهُ، لَا الأَصْلِ دُونَ فَصْلِهِ.

ِي. اقًا.

. لمَ

ثَانْ

رَجَحْ

نع. اهر، نالِی،

خِلْ-، عَرَا.

إِلَىٰ-

مِهِ(۱)

<sup>(</sup>١) كذا في (غ)، وفي ع (بخط)، وفي البلوغ النافع (بِحَط) بالحاء؛ قال: «أي: برفعه»، وفي سلم المطالع: (يُحَط) ؛ قال: «أي: يسقط».

 <sup>(</sup>٢) كتابة حروف العطف بالحمرة يدل على الناظم زاد على أصله في حكاية الخلاف، لا في ذكر أصل المسألة.

<sup>(</sup>٣) في (ع): (تساويا).

\*X8.

٥٤٨- وَلا لِفَحْوَىٰ دُونَ أَصْلِهِ، وَلا عَكْسٌ كَمَا قَالَ بِهِ جُلُّ الْمَلا. وَهُ وَلَنَسْخِ لِلإِنْشَا، وَلَوْ لَفْظَ «قَضَىٰ»، أَوْ خَبَرٍ، أَوْ قَيْدُ تَأْبِيدٍ مَضَىٰ. وَهُ وَنَسْخِ لِلإِنْشَا، وَلَوْ لَفْظَ «قَضَىٰ»، أَوْ خَبَرٍ، أَوْ قَيْدُ تَأْبِيدٍ مَضَىٰ. وه وَنَسْخِ الانْخبارِ بَأَن يُوجِبَهُ بِيضِدِّهِ. لا خَبَرٍ كَنذَّبَهُ وه وَنَسْخِ الانْخبارِ بَأَن يُوجِبَهُ بِيضِدَّهِ. لا خَبرٍ كَنذَّبَهُ وه وَلَمْ يَقَعْ، وَقِيلَ: بَلْ. ١٥٥ - وَلَوْ عَنَ آتٍ. وَإِلَىٰ أَقْوَىٰ بَدَلْ. وَدُونَسَهُ، وَلَمْ يَقَعْ، وَقِيلَ: بَلْ. ١٥٥ - وَالْخُلْفُ مُنْصَبُّ بِأَبْيَاتِي عَلَىٰ حَاوِي الْعُلَىٰ عَاوِي الْعُلَىٰ عَالَىٰ عَلَىٰ عَالَىٰ عَالَىٰ عَالَىٰ عَالَىٰ عَلَىٰ عَالَىٰ عَلَىٰ عَالَىٰ عَلَىٰ عَالَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَالَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ

## ﴿ مُسْأَلَةً ﴾

٥٥٠- اَلنَّسْخُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ وَاقِعُ، وَقَائِلُ التَّخْصِيصِ لَا يُنَازِعُ.
٥٥٠- وَصَحَّحُوا انْتِفَاءَ حُكْمِ الْفَرْعِ بِنَسْخِ أَصْلِهِ. وَكُلُّ شَرْعِيْ٥٥٥- يَقْبَلُهُ، وَمَنَعَ الْغَزَالِيْ كُلَّ التَّكَالِيفِ، وَذُو اعْتِزَالِ٥٥٥- يَقْبَلُهُ، وَمَنَعَ الْغَزَالِيْ كُلَّ التَّكَالِيفِ، وَذُو اعْتِزَالِ٥٥٥- مَعْرِفَةَ اللهِ، وَكُلِّ أَجْمَعَا بِأَنَّهُ فِي ذَا وَذِي مَا وَقَعَا.
٥٥٥- وَقَبْلَ تَبْلِيغِ النَّبِيِّ الْمُرْتَضَىٰ: مَنْعُ ثُبُوتِهِ بِإِثْمِ أَوْ قَضَا.
٥٥٥- وَقَبْلَ تَبْلِيغِ النَّبِيِّ الْمُرْتَضَىٰ: مَنْعُ ثُبُوتِهِ بِإِثْمِ أَوْ قَضَا.
٥٥٥- وَقَبْلَ تَبْلِيغِ النَّبِيِّ الْمُرْتَضَىٰ: مَنْعُ ثُبُوتِهِ بِإِثْمِ أَوْ قَضَا.
٥٥٥- وَقَبْلَ تَبْلِيغِ النَّبِيِّ الْمُرْتَضَىٰ: مَنْعُ ثُبُوتِهِ بِإِثْمِ أَوْ قَضَا.

<sup>(</sup>١) في (ع): (حادي).

<sup>(</sup>٢) هذا ضبطها في سلم المطالع. ورواية ابن عدود: (ما فَصّلت أو فَرّعت).

### الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع



٥٦٠- اَلنَّاسِخُ الآخِرُ لَا نِسِزَاعُ. وَطُرُقُ الْعِلْمِ بِهِ: الإِجْمَاعُ، ١٥٥- أَوْ قَوْلُ خَيْرِ الْخَلْقِ: «هَذَا بَعْدَ ذَا» أَوْ: «نَاسِخٌ» أَوْ: «كُنْتُ أَنْهَىٰ عَنْ كَذَا»، ١٥٥- أَوْ قَوْلُ خَيْرِ الْخَلْقِ: «هَذَا يَلِي»، ١٥٥- أَوْ نَصُّهُ عَلَىٰ خِلَافِ الأَوَّلِ، أَوْ قَوْلُ رَاوٍ: «سَابِقٌ»، «هذَا يَلِي»، ١٥٥- أَوْ قَالَ لِلْمَنْسُوخِ: «هَذَا النَّاسِخُ». لا -فِي الأَصَحِّ - قَوْلُهُ: «ذَا نَاسِخُ»، ١٥٥- وَالتَّالِ فِي الإِسْلَامِ، وَالرَّسْمِيَّة، وَوَفْقُهُ اللَّمْسِيَّة، وَوَفْقُهُ اللَّمْسِيَّة، وَوَفْقُهُ اللَّمْسِيَّة، وَوَفْهُ اللَّهُ اللَّمْسِيَّة، وَوَفْهُ اللَّهُ الْمُلْعِيْقِ الْمُنْسُونِ فِي الْإِسْلَامِ، وَالرَّسْمِيَّة، وَوَفْهُ اللَّمْسِيَّة، وَوَفْهُ الْمَالِيَّةُ اللَّمْسِيَّة، وَوَفْهُ الْمُنْسُونِ فَيْ الْمُعْلِيَة الْمُ اللَّهُ الْمُنْسُونِ فَيْ الْمُسْلِقِيْ الْمُنْسُونِ فَيْ الْمُعْلَى الْمُنْسُونِ فَيْ الْمُنْسُونِ فَيْ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْة، وَوَالْمُعْلِيْلِيْسُلُونُ الْمُعْلِيْلِيْسُلُونُ الْمُسْمِيَّة، وَوَفْهُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلِيْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُ الْمُعْلِيْلُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُ الْمُعْلِيْلُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُعْلِيْلُونُ الْمُع

چ-

ئے لُ. لُعُلَىٰ

ﺎﺯځ. بـيْ-نال-

ضًا.

-:-هُ5 عَتْ (۲)



٥٦٦- اَلأنبياءُ كُلُّهُمْ ذُو عِصْمَةِ؛ فَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ وَلَوْ بِالْغَفْلَةِ-٥٦٧- ذَنَبُ؛ وَلَوْ صَغِيرَةً فِي الأَظْهَرِ؛ فَلَا يُقِرُّ الْمُصْطَفَىٰ مِن مُنْكَرِ. ٥٦٨ - وَالصَّمْتُ عَنْ فِعْلِ؛ وَلَوْمَااسْتَبْشَرَا، وَقِيلَ: لا مِمَّن بِالْأَنْكَارِ اجْتَرَا، ٥٦٥ - وَقِيلَ: لا مِنْ كَافِرٍ وَذِي نِفَاقْ، ٥٧٠- ذَلَّ عَلَىٰ الْجَوَازِ لِلْفَاعِلِ مَعْ سِوَاهُ، وَالْقَاضِي لِغَيْرِهِ مَنَعْ. ٥٧١- قُلْتُ: عَلَىٰ الأَوَّلِ قَد دَّلَّ عَلَىٰ إِبَاحَةٍ، لَا نَدْبًا ٱوْ حَتْمًا جَلَا. ٥٧٢ - وَإِن يَكُن فِي عَصْرِهِ وَمَا عُلِمْ مِنْهُ اطِّلَاعٌ فِيهِ خُلْفٌ مُنْتَظِمْ. ٧٧٥ - وَغَيْرُ حَظْرِ فِعْلُهُ ؛ لِلْعِصْمَةِ. وَغَيْرُ ذِي كَرَاهَةٍ ؛ لَلنَّدْرَةِ. ٥٧٤- فَإِن يَكُنْ: عَادِيًّا، آوْ يَخْتَصُّ بِهُ، أَوْ لِبَيَانِ مُجْمَلِ: لا يَشْتَبِهُ. ٥٧٥ - وَمَا لِعَادِيٌّ وَشَرْع يَرِدُ -كَالْحَجِّ رَاكِبًا - بِهِ تَردُّدُ. ٥٧٦- وَمَا سِوَاهُ إِنْ تَبَدَّثْ() صِفَتُهُ فَمِثْلُهُ عَلَىٰ الأَصَحِّ أُمَّتُهُ؛ ٧٧٥- وَعُلِمَتْ: بِنَصِّ، آوْ تَسْوِيَتِهُ بِآخَرِ إِذْ لا خَفَا فِي جِهَتِهُ،

٥٦٥ قَوْلُ النَّبِيْ وَالْفِعْلُ وَالتَّقْرِيرُ سُنَّتُهُ، وَهَمُّهُ الْمَذْكُورُ. وَقِيلَ: لَا الْكَافِرِ غَيرِ ذِي النِّفَاق-

<sup>(</sup>۱) في (ع): (تبدَّى).

لِمَا عَلَىٰ الْوُجُوبِ أَوْ سِوَاهُ دَالْ. وَكُوْنِهِ لَوْ لَمْ يَجِبْ ذَا حَظْر، وَالثَّانِي مِثْلُ الْحَدِّ وَالْخِتَانِ. وَكُونُهُ قَضَاءً نَـدْبِ يُعْهَدُ. لِلنَّدْب، وَالتَّخْيير، وَالْوَقْفِ بِذِي، ذَيْنِ مَتَىٰ مَا قَصْدُ قُرْبَةٍ يَفِي. وَمُقْتَضَىٰ الْقَوْلِ لَهُ يَـدُلُّ-وَخَصَّهُ فَالنَّاسِخُ الأَخِيرُ، ثَالِثُهَا -وَهْوِ الأَصَحُّ-: الْوَقْفُ. ثُمَّ الأَخِيرُ نَاسِخٌ لِمَا مَضَىٰ-اَلِاقْتِدَا، وَإِنْ أَخِيرٌ جُهِلا-وَإِن يَكُنْ لَنَا وَلِلْهَادِي شَمِلْ-صَحِّحْ لَنَا الْقُولَ وَفِي الْهَادِي قِفِ؛ بَلْ ظَاهِرًا فَالْفِعْلُ مِنْهُ خَصًّا

٧٨- وَبِوُقُوعِهِ بَيَانًا، وَامْتِثَالُ ٥٧٩- وَخَصَّ حَتْمًا: وَسُمُهُ (١)؛ كَالنَّذْر، ٨٠- كَقَرْنِهِ الصَّلاةَ بِالأَذَانِ، ٥٨١- وَالنَّدْبَ: قَصْدُ الْقُرْبَةِ الْمُجَرَّدُ، ٥٨٠- أَوْ جُهِلَتْ فَلِلْوُجُوبِ، وَخُذِ ٥٨٣- وَفِي سِوَىٰ التَّخْييرِ مُطْلَقًا، وَفِي ٨٤- إِن يَتَعَارَضْ قَوْلُهُ وَالْفِعْلُ ٥٨٥- بِأَنَّ فِيهِ يَجِبُ التَّكْرِيرُ ٥٨٦- إِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ فِيهِ خُلْفُ ٥٨٧- أَوْ خَصَّنَا فَفِيهِ لَا تَعَارُضًا، ٨٨٥- فِي حَقِّنَا حَيثُ دَلِيلٌ جَا عَلَىٰ ٥٨٥- ثَالِثُهَا الأَصَحُّ بِالْقَوْلِ عُمِلْ. ٥٩٠ فَالآخِرُ النَّاسِخُ، إِنْ لَمْ يُعْرَفِ ٥٩١- فِإِن يَكُنْ شُمُولُـهُ لا نَصًّا

---**6** 

<sup>(</sup>١) في (ع): (رسمه).



## ﴿ اَلْكُلاَمُ فِي الْأَخْبَارِ ﴾

٥٩٢ - اَللَّفْظُ ذُو التَّرْكِيبِ: إِمَّا مُهْمَلُ. ٥٩٣- وُجُودَهُ أَيْضًا، وَمِنْهُمُ الإِمَامُ ٥٩٤ - وَحَادُهُ: قَوْلٌ مُفِيدٌ يُقْصَدُ لِنَاتِهِ. وَوَضْعُهُ الْمُعْتَمَدُ. ٥٩٥- حَقِيقَةً أُطْلِقَ فِي النَّفْسَانِيْ، ٥٩٦- وَهْوَ مَحَلُّ نَظَرِ الْأَصُولِيْ. ٥٩٧- لِلْكُفِّ عَن مَاهِيَّةٍ، أَوْ فِعْل ذي: ٥٩٨- أَوْ ذِكْرِهَا-بِالْوَضْعِ- فَاسْتِفْهَامُ. ٥٩٥ - وَلَا احْتِمَالُ الصِّدْقِ وَالْكِذْبِ ظَهَرْ: ٦٠٠ قَوْمٌ أَبَوْا تَعْرِيفَهُ بِرَسْم ٦٠١- وَقَدْ يُقَالُ: مَا بِهِ قَدْ يَحْصُلُ ٦٠٢- وَمَا لَهُ خَارِجُ صِدْقٍ أَوْ كَذِبْ ٦٠٣- تَطَابُقُ الْوَاقِع: صِدْقُ الْخَبَرِ، ٦٠٤- وَقِيلَ: بَلْ تَطَابُتُ اعْتِقَادِهِ

وَلَيْسَ مَوْضُوعًا. وَقَوْمٌ أَبْطَلُوا-وَالتَّاجُ. أَوْ مُسْتَعْمَلٌ، وَهُوَ الْكَلَامْ. ثَالِثُهَا: فِيهِ وَفِي اللِّسَانِيْ(١). فَإِنْ أَفَادَ طَلَبَ التَّحْصِيل-نَهِيٌ وَأَمْرٌ لَوْمِنَ الأَدْنَى خُدِ، أَوْ لَيْسَ فِيهِ طَلَبٌ يُسرَامُ تَنبيهُ ٱنْشَاءٌ. وَإِلَّا فَخَبَرْ؟ كَعَدَم وَضِدِّهِ وَالْعِلْم. مَـدْلُـولُـهُ فِي خَـارِج فَـالأَوَّلُ. فَخَبَرٌ قَبْلَ الْكَلَامِ مُنْتَسِبُ. وَكِذْبُهُ: عَدَمُهُ فِي الأَشْهَرِ. - وَلَوْ خَطًّا -، وَالْكِذْبُ فِي افْتِقَادِهِ ؟

<sup>(</sup>١) هذا مذهب الكلابية والأشاعرة في أن الكلام يطلق حقيقة على المعنى القائم في النفس (الكلام النفسي)، وهو خلاف ما دلت عليه نصوص الوحيين وما عليه سلف هذه الأمة من أن الكلام يطلق حقيقة على اللفظ والمعنى جميعًا. انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ١٣٠، ١٧٠)، (91/103).

وَاسِطَةٌ، وَقِيلَ: لا؛ عَلَيْهِ. مُعْتَقَدًا وَوَاقِعًا يُوافِقُ، وَغَيْرُ ذَا لَيْسَ بِصِدْقِ أَوْ كَذِبْ. وَوَصَهَ الثَّالِثَ بِالْوَصْفَيْن. دُونَ ثُبُوتِهَا عَلَىٰ الْقَوْلِ الأَبَرْ. هُ وَ الَّذِي ضُمِّنَهُ مِن نِّسَب، «زَيْدُ بْنُ عَمْرِو قَامَ»، لَا الْبُنُوَّةِ (١)؛ فِي ذَا بَتَوْكِيل فَعَنْهُ مَا عَدَا-وَكَالَةً أَصْلًا وَضِمْنًا بِالنَّسَبْ

٥٠٥- فَفَاقِدُ اعْتِقَادِهِ لَكَيْهِ: ٦٠٦- ٱلْجَاحِظُ: الصِّدْقُ الَّذِي يُطابِقُ ٦٠٧ - وَفَاقِدٌ مَعَ اعْتِقَادِهِ الْكَذِب، ٦٠٨- وَوَافَتَ الرَّاغِبُ فِي الْقِسْمَيْن، ٦٠٩- وَالْحُكُمُ بِالنَّسْبَةِ مَدْلُولُ الْخَبَرْ، ٦١٠- وَمَـوْرِدُ الصِّدْقِ بِهِ وَالْكَـذِب: ٦١١- لا غَيْرُهَا؛ كَ«قَائِم» فِي جُمْلَةِ: ٦١٢- مِنْ ثُمَّ قَالَ مَالِكٌ: مَنْ شَهِدَا ٦١٣- إِلَىٰ انْتِسَابِ. وَإِمَامُنَا ذَهَبْ

٦١٤- بِالْكِذْبِ قَطْعًا خَبَرٌ قَدْ يَتَّسِمْ: ٦١٥- أُوْ بِدَلِيلِ كَادِّعَا الرِّسَالَهُ ٦١٦- مُعْجِزَةٌ أَوْ صَادِقٌ يُصَدِّقُ. وَغَيْرِ مَوْجُودٍ حَدِيثٍ يُطْلَقُ-٦١٧ - بَعْدَ شَدِيدِ الْفَحْصِ - عِنْدَ أَهْلِهِ. وَمَا الدَّوَاعِي انبَعَثَتْ لِنَقْلِهِ -٦١٨- فَجَاءَ آحَادًا؛ وَفِي الثَّلَاثَةِ ٦١٩- وَكُللُّ مَا أَوْهَهم بَاطِلًا وَلا

كَمَا خِلَافُهُ ضَرُورَةً عُلِمْ. بَعْدَ النَّبِيْ أَوْ قَبْلَهُ وَمَالَهُ-خُلْفٌ. وَبَعْضِ السُّنَّةِ الْمَرْوِيَّةِ. يَقْبَلُ تَأْوِيلًا فَكِذْبُهُ جَلا.

<sup>(</sup>١) رواية ابن عدود: (قائمٌ لا البُنْوَةِ).

٦٢٠- أَوْ مِنْهِ مَا يُزِيلُ وَهْمَهُ سَقَطْ. ٦٢١- وَمِنْهُ مَا بِالصِّدْقِ قَطْعًا يُوسَمُ: كَخَبَرِ الصَّادِقِ. أَوْ مَا يُعْلَمُ-٦٢٢- ضَرُورَةً قَطْعًا، أَوِ اسْتِدُلالًا عَلَىٰ قِياسِ مَا مَضَىٰ إِبْطَالًا. ٦٢٣ - وَبَعْضِ مَنْسُوبِ إِلَىٰ مُحَمَّدِ. وَذِي تَـوَاتُـرِ؛ بِـذِكْرِ عَـدَدِ-٦٢٤- يَمْتَنِعُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَىٰ الْكَذِبْ ٥٦٥- ثُمَّ حُصُولُ العِلْمِ آيَةُ اجْتِمَاعْ ٦٢٦- عَلَىٰ الأَصَحِّ وَسِوَاهَا صَالِحُ ٦٢٧- فِي الْخَمْسِ قَاضِيهِمْ، وَلِلإِصْطَخْرِي ٦٢٨- وَالْقَوْلُ بِاثْنَيْ عَشْرِ، ٱوْ عِشْرِينَا ٦٢٩- أَوْ بِضْعَ عَشْرَ وَثَلَاثَ مِئَةِ. ٦٣٠- أَوْ فَقْدِ كُفْرِ فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا. ٦٣١- وَابْنُ الْجُوَيْنِيْ قَالَ وَالْكَعْبِيُّ: ٦٣٢- عِنْدَ إِمَام الْحَرَمَيْنِ الْوَقْفُ لَهُ ٦٣٣- لَا الْاحْتِيَاجُ بَعْدَهُ لِلنَّظَرِ. ٦٣٤- إِنْ عَنْ عِيَانٍ أَخْبَرُوا، وَإِلَّا ٦٣٥- ثُمَّ الأَصَحُّ أَنَّ عِلْمَهُ ائْتَلَفْ ٦٣٦- وَأَنَّ الِٱجْمَاعَ عَلَىٰ وَفْقِ خَبَرْ

وَسَبَبُ الْوَضْعِ (١): افْتِرَاءٌ، أَوْ غَلَطْ. عَن مُدْرَكٍ بِالْحِسِّ؛ لَوْ (٢) مَعْنَىً نُّسِبْ. شُـرُوطِـهِ. وَمَا كَفَىٰ فِيهِ رُبَاعْ-مِنْ غَيْرِ ضَبْطٍ. وَلِوَقْفٍ جَانِحُ--وَهْوَ اخْتِيَارِي-: حَدُّهُ مِنْ عَشْرِ. يُحْكَىٰ، وَأَرْبَعِينَ، أَوْ سَبْعِينَا، دُونَ اشْتِرَاطِ: فَقْدِ جَمْع بَلْدَةِ، وَالْعِلْمُ فِيهِ لِلضَّرُورِيِّ انْتَمَىٰ. بَـلْ نَـظَـرِيُّ؛ لَـكِنِ الْـمَعْنِـيُّ-حَقًّا عَلَىٰ مُقَدِّمَاتٍ حَاصِلَهُ-وَالآمِدِيُّ الْوَقْفُ؛ لِلتَّحَيُّرِ. فَمَا شَرَطْنَاهُ يَعُمُّ الكُّلَّا. لِعُظْمِ جَمْعِ، وَالْقَرَائِنِ اخْتَلَفْ. لَيْسَ يُفِيدُ صِدْقَهُ لَوْ مَا ظَهَرْ.

<sup>(</sup>١) في (ع): (الْوَهْمِ). (٢) في (ع): (أَوْ).

٦٣٨ - وَلَا افْتِرَاقُ الْعُلَمَاءِ الْكُمَّل ٩٣٩- وَأَنَّهُ إِنْ أَجْمَعُوا عَلَىٰ الْقَبُولْ ٦٤٠ وَهَكَذَا الْمُخْبِرُ فِي جَمْع وَلَمْ يُكَذِّبُوا وَلَيْسَ فِيهِم مُّتَّهُمْ. ٦٤١- أَوْ مُخْبِرٌ بِمَسْمَعِ مِنْ النَّبِيْ وَلَيْسَ لِلتَّقْرِيرِ أَوْ لِلْكَذِبِ-٦٤٢ مِنْ حَامِلِ، ثَالِثُهَا: فِي الدُّنْيَوِيْ يَدُلُّ لَا الدِّينِيِّ، وَالْعَكْسُ رُوِيْ. ٦٤٣ - وَمِنْهُ مَا يُظَنُّ صِدْقُهُ الْبَهِيْ: ٦٤٤- إِلَىٰ تَوَاتُرِ. وَمِنْهُ: الْمُسْتَفِيضْ: ٥٤٥- مَشْهُورِنَا بَلْ رِدْفُهُ (١). وَالدَّانِيْ ٦٤٦ - وَخَبَرُ الْـ وَاحِـ لِا يُفِيدُ ٦٤٧ - وَالأَكْتُ رُونَ مُطْلَقًا لَمْ يُفِدِ، ٦٤٨ - وَالْمُسْتَفِيضَ قَدْ رَأَى ابْنُ فُورَكِ ٦٤٩- وَفِي الْفَتَاوَىٰ وَالشَّهَادَةِ الْعَمَلْ ٥٠٠- وَهَـكَـذَا سَائِـرُ أَمْـرِ اللِّينِ؛ بِالسَّمْع لَا الْعَقْلِ، وَقِيلَ: ذَيْنِ (10)، ٦٥١- وَنَـجْـلُ دَاوُدَ وُجُـوبَـهُ نَفَى، وَالْبَعْضُ فِيمَا فِعْلُ جُلِّ خَالَفَا،

٦٣٧ - وَهَكَذَا بَقَاءُ نَقْلِ خَبَرِ حَيْثُ دَوَاعِي الرَّدِّ ذُو تَوَقُّرِ. مَا بَيْنَ مُحْتَجِّ وَذِي تَاؤُلِ. يَـدُلُّ قَطْعًا، لَا إِلَىٰ ظَنِّ يَـؤُولُ. كَخَبَرِ الآحَادِ: مَا لَمْ يَنْتَهِ-مَا شَاعَ عَنْ أَصْلِ. وَلَيْسَ ذَا نَقِيضْ– أَقَلُّه ثَلَاثَ تُهُ، لَا اثْنَانِ. عِلْمًا بِلَا قَرِينَةٍ تَشِيدُ (٢)، وَمُطْلَقًا يُفِيدُ عِنْدَ أَحْمَدِ، يُفِيدُ عِلْمًا نَّظَرِيَّ الْمَسْلَكِ. حَتْمٌ بِهِ قَطْعًا بِإِجْمَاعِ النِّحَلْ (٣).

<sup>(</sup>١) في هامش (ع): (خ: مثله).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ع): (خ: تزيد).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ع): (خ: الملل).

<sup>(</sup>٤) في (ع): (سمعا وقيل مع عقل ذين).

٦٥٢ - وَالْمَالِكِيُّ فِعْلُ أَهْلِ يَثْرِب، وَآخَ رُونَ فِي ابْتِدَاءِ النُّصُب، ٦٥٣ - وَالْحَنَفِيْ فِيمَا تَعُمُّ الْبَلْوَى أَوْ خَالَفَ الرَّاوِيهِ بَعْدُ يُرْوَى (١٠) -٦٥٤ - أَوْ عَارَضَ الْقِيَاسَ؛ وَالثَّالِثُ: إِنْ تَعْلِيلُهُ بِرَاجِح نَصًّا زُكِنْ -٥٥٥ - وَوُجِدَتْ فِي الْفَرْعِ قَطْعًا يُعْتَبَرْ ٦٥٦- وَمَنَعَ الْكَرْخِيُّ فِي الْحَدِّ، وَقَالْ ٥٥٧ - وَبَعْضُهُمْ بَأَرْبَعِ لَـدَىٰ الزِّنَا،

أَوْ ظُنَّ فَالْوَقْفُ وَإِلَّا فَالْخَبَرْ، بِاثْنَيْنِ أَوْ يُعْضَدَ بَعْضُ ذِي اعْتِزَالْ، وَقِيلَ: بَل وَغَيرِهِ ؟ وَوُهِّنَا

### الله الله

٩٥٨ - اَلْمُرْتَضَىٰ - كَمَا رَأَىٰ السَّمْعَانِيْ وَصَاحِبُ «الْحَاوِيْ» مَعَ الرُّويَانِيْ ١٥٩ - وَخَالَفَ الْأَكْثَرُ -: أَنَّ الأَصْلَا إِنْ كَنَّبَ الْفَرْعَ وَرَدَّ النَّقْلَا -٦٦٠- لا يَسْقُطُ الَّذِي رَوَى ؛ وَمِنْ هُنَا لَوْشَهِدَاشَهَادَةً لَمْ يَهُنَا. ٦٦١- أَوْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ وَفَرْعُهُ يَقُولُ جَزْمًا وَلَا جَرْحَ فَأَوْلَىٰ بِالْقَبُولْ-٦٦٢ - وَوَافَ قَ الأَكْ شُرُ. ثُمَّ الأُولَى: إِنْ عَادَ لِلإِقْرَارِ خُذْ قَبُولا. ٦٦٣- وَاقْبَلْ مَزِيدَ الْعَدْلِ إِن لَمْ يُعْلَم لِلْمَجْلِسِ اتِّحَادٌ. ٱوْ عِلْمٌ نُّمِيْ-سِوَاهُ لَا يَغْفُلُ عُرْفًا ارْدُدَا، نَقْلِ تَوَفَّرَت دَوَاعِ لِلْمَلَا. تَعَارَضَا. كَأُن نَّفَاهَا لَافِظًا.

٦٦٤- فَالثَّالِثُ: الْوَقْفُ، وَقِيلَ: إِن بَدَا ٥٦٥- وَالأَشْبَهُ: الْمَنْعُ هُنَا وَإِنْ عَلَىٰ ٦٦٦- فِإِن يَكُ السَّاكِتُ عَنْهَا حَافِظاً

<sup>(</sup>١) في البلوغ النافع: «بعد أن يروى بحذف أن الناصبة»، وفي سلم المطالع: «بعد يروى بالتركيب، صلة «ما» المقدّرة، تقريره: أو فيما يروى حال كون راويه خالفه بعدُ أي: بعد روايته له».

X8.

١٩٥٠ - وَإِنْ تَكُن مِن وَاحِدٍ كَمَا مَضَى. ١٩٦٠ - أَو وَّاحِدٌ عَن وَاحِدٍ قَدِ انْفَرَدْ ١٩٦٠ - وَكَالْمَزِيدِ: أَرْسَلُوا وَأَسْنَدَا، ١٩٥٠ - وَكَالْمَزِيدِ: أَرْسَلُوا وَأَسْنَدَا، ١٩٠٠ - وَجَائِزُ حَذْفُكَ بَعْضَ الْخَبَرِ، ١٩٠٠ - ثُمَّ الصَّحَابِيُّ إِذَا مَا حَمَلا ١٩٠٠ - ثُمَّ الصَّحَابِيُّ إِذَا مَا حَمَلا ١٩٠٠ - أَحَدِ مَحْمَلَيهِ (١) ذِي التَّنَافِيْ: ١٩٠١ - أَوْ لَا تَنَافِي: فَهُوَ كَالْمُشْتَرَكِ ١٩٠٠ - وَحَمْلُهُ عَلَيْ خِلَافِ الظَّاهِرِ: ١٩٠٥ - وَالْحَقُّ: لَا، وَقِيلَ: إِن يَحْمِلْ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْ وَالْحَقُّ: لَا، وَقِيلَ: إِن يَحْمِلْ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْ وَقِيلَ: إِن يَحْمِلْ عَلَيْهُ عَلَيْهُ

### ﴿مُسْأَلُهُ

٦٧٦- لا يُقْبَلُ الْكَافِرُ، وَالْمَجْنُونُ. وَلَا مُمَسِيِّزُ لَهُ تَدْيِينُ- ١٧٦- فِي النَّقْصِ نَقْبَلُهُ (٣) إِذَا مَا كَمَلا. ١٧٧- فِي النَّقْصِ نَقْبَلُهُ (٣) إِذَا مَا كَمَلا. ١٧٧- وَأَنسَّهُ يُقْبَلُهُ وُ ابْسِدَاعِ يُسحَرِّمُ الْكِذْبَ وَغَيرُ دَاعِ. ١٧٨- وَأَنسَّهُ يُقْبَلُ ذُو ابْسِدَاعِ يُسحَرِّمُ الْكِذْبَ وَغَيرُ دَاعِ.

<sup>(</sup>۱) المحمَل-بفتح الميم-، بناء على القاعدة الصرفية في مثل هذا الفعل، الذي مضارعه بالكسر «يحمِل»، فيكون اسم المصدر الميمي منه بفتح العين من «مفعَل» إن أريد به الدلالة على المصدر، وبكسرها إن أريد به الدلالة على الزمان أو المكان. وضبط في رواية ابن عدود، بكسر الميم!.

<sup>(</sup>٢) في (ع): (تَبِعَهُ).

<sup>(</sup>٣) في (ع): (تَقْبَلْهُ).



إِلَّا بِمَا يُخَالِفُ الْقَيسَ الْوَفِيْ. وَمُكْثِرٌ خُلْطَةُ أَهْلِهِ نَـدَرْ-ذَاكَ الزَّمَانِ اقْبَلْ وَإِلَّا فَقِفِ. مَلَكَةٌ تَـمْنَع عَّـنِ اقْـتِـرَافِ-أَوْ جَائِرِ يُخِلُّ بِالْمُرُوءَةِ. قُلْتُ: قَبُولُهُ هُوَ الْمَشْهُورُ، حَيثُ رَوَىٰ الْحَدِيثَ فِي الْمَحْظُورِ. وَبَاطِنِ، وَقَدْ حُكِيْ الْقَبُولُ. عَنْهُ سِوَىٰ فَرْدٍ وَجَرْحًا مَا حَوَىٰ. عِنْدَ إِمَام الْحَرَمَيْن تَوْثِقَه، وَالذَّهَبِيُّ: لَيْسَ تَوْثِيقًا نُّسِمْ(١). مُفَسِّق ظَنَّا وَقَطْعًا ذُو اعْتِلا. فَقِيلَ: ذُو تَـوَعُدٍ، وَقِيلَ: حَدْ، كِتَابُنَا بِنَصِّهِ قَلْ حَرَّمَا، وَقِيلَ: كُلُّ وَالصِّغَارُ نُفِيَتْ،

٦٧٩- وَمَنْ عَدَا الْفَقِيهِ، قَالَ الْحَنَفِيْ: -٦٨٠ وَالْمُتَسَاهِلُونَ فِي غَيْرِ الْخَبَرْ. ٦٨١- أَمْكَنَهُ تَحْصِيلُ ذَاكَ الْقَدْرِ فِي ٦٨٢- وَشَرْطُهُ: عَدَالَةٌ تُوافِي: ٦٨٣-كَبِيرِ ٱوْ صَغِيرَةٍ لِخِسَةِ ٦٨٤- فَرُدٌّ - فِي الْمُرَجِّح- الْمَسْتُورُ، ٥٨٥- وَقِيلَ: قِفْ وَكُفَّ لِلظُّهُورِ ٦٨٦- وَرُدٌّ مَن بِظَاهِر مَجْهُولُ ٦٨٧- وَهَكَذَا مَجْهُولُ عَيْن: مَا رَوَىٰ ٦٨٨- وَالْوَصْفُ مِنْ كَالشَّافِعِيِّ بِ«الثِّقَهُ» ٩٨٩- وَقِيلَ: لا. وَمِثْلُهُ: «لا أَتَّهِمْ»، -٦٩٠ قَـبُولُ مَنْ أَقْدَمَ جَاهِلًا عَلَىٰ ٦٩١- وَفِي الْكَبِيرَةِ اضْطِرَابٌ إِذْ تُحَدْ: ٦٩٢- وَقِيلَ: مَا فِي جِنْسِهِ حَدٌّ وَمَا ٦٩٣- وَقِيلَ: لَا حَدَّ لَهَا بَلْ أُخْفِيَتْ، ٦٩٤ - وَالْمُرْ تَضَىٰ قَوْلُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنْ: جَرِيمَةٌ تُوْذِنُنَا بِغَيْرِ مَيْنْ -٦٩٥- بِقِلَّةِ اكْتِرَاثِ مَنْ أَتَاهُ بِالدِّينِ وَالرِّقَّةِ فِي تَقْوَاهُ. ٦٩٦- كَالْقَتْلِ وَالرِّنَا وَشُرْبِ الْخَمْرِ وَمُطْلَقِ الْمُسْكِرِ ثُمَّ السِّحْرِ

٦٩٧ - وَالْقَذْفِ وَاللِّوَاطِ ثُمَّ الْفِطْرِ وَيَالْسِ رَحْمَةٍ وَأَمْسِنِ الْمَكْرِ ٦٩٨- وَالْغَصْبِ وَالسِّرْقَةِ وَالشَّهَادَةِ بِالزُّورِ وَالرَّرِشْوَةِ وَالْقِيَادَةِ ٦٩٩- مَنْعِ زَكَاةٍ وَدِيَاتَةٍ فِرَارٌ خِيَانَةٍ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ ظِهَارْ ٧٠٠- نَمِيمَةٍ كَتْمِ شَهَادَةٍ يَمِينُ فَاجِرَةٍ، عَلَىٰ نَبِيِّنَا يَمِينُ (١) ٧٠١ - وَسَبِّ صَحْبِهِ وَضَرْبِ الْمُسْلِم سِعَايَةٍ عَتَّ وَقَطْع الرَّحِم ٧٠٠ حِرَابَةٍ تَقْدِيمِهِ الصَّلاةَ أَوْ تَأْخِيرِهَا وَمَاكِ أَيْتَام رَوَوْا(١) ٧٠٣ وَأَكْلِ خِنْزِيرٍ وَمَيْتٍ وَالرِّبَا وَالْغَلِّ أَوْ صَغِيرَةٍ قَدْ وَاظَبَا

### ﴿ مُسْالَةً ﴾

٧٠٤- رِوَايَ ـَةُ: إِخْبَارُهُ عَنْ عَام بِلَا تَرَافُع إِلَىٰ الْحُكَّام، ٥٠٥- وَغَيْرُهُ شَهَادَةٌ. وَالْمُعْتَبَرْ فِي صِيَع الْعُقُودِ إِنْشًا لَا خَبَرْ. لَا مَحْضُ ذَا أَوْ ذَا عَلَىٰ الْمُخْتَارِ. ٧٠٦- «أَشْهَدُ»: إِنْشًا شِيبَ بِالإِخْبَارِ، ٧٠٧ - وَالثَّالِثُ الأَقْوَىٰ: قَبُولُ الْوَاحِدِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لَا فِي الشَّاهِدِ. ٧٠٨ - وَالْهَرْخُ وَالتَّعْدِيلُ فِي الْبَابَيْنِ قَاضِيهِم يَقْبَلُ مُطْلَقَيْنِ ؛ يَكْفِي مِنْ الْعَالِمِ أَسْبَابَهُمَا»-٧٠٩ قَوْلُ الإِمَامَيْنِ: «وَإِطْلَاقُهُمَا ٧١٠- وَافَقَهُ؛ فَالْـجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا مِنْ إِمَامِ ذِي عُلَا، ٧١١- وَقِيلَ: لَا يُقْبَلُ إِلَّا بِالسَّبَبْ، وَقِيلَ: فِي التَّعْدِيلِ لَا الْجَرْحِ وَجَبْ،

<sup>(</sup>١) رواية ابن عدود: (فاجرةٍ، كذب على النبي يّبينْ).

<sup>(</sup>٢) في (ع): (رأوا).

٧١٠ وَالْعَكْسُ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ الْأَصَحْ وَفِي سِوَاهَا أَوَّلُ إِذَا وَضَحْ-نَعَم بِتَدْلِيسِ الْمُتُونِ أَثْبِتِ

٧١٣- مَذْهَبُ جَارِح. وَذَا فِي الْمُعْتَمَدُ مُقَدَّمٌ إِنْ زَادَ أَوْ قَلَّ عَدَد، ٧١٤- وَقِيلَ: فِي الْقِلَّةِ ذَا مَرْجُوحُ، وَ: فِي التَّسَاوِي يُطْلَبُ التَّرْجِيحُ. ٥٧٥- وَالْحُكُمُ مِنْ مُشْتَرِطِ الْعَدَالَةِ تَضَمَّنَ التَّعْدِيلَ بِالشَّهَادَةِ. ٧١٦ - وَعَـمَـلُ الْعَالِـم. أَوْ رِوَايَـهُ مَن مَا رَوَى إِلَّا لِعَدْلٍ غَايـهُ ٧١٧- وَفِيهِمَا خُلْفٌ. وَمَا تَرْكُ الْعَمَلُ وَالْحُكْم جَرْحًا؛ فَالْمُعَارِضُ احْتُمِلْ. ٧١٨- وَلَا كَحَدٍّ فِي شَهَادَةِ الزِّنَا. وَلَا النَّبِيذِ. وَالَّذِي رَوَىٰ هُنَا-٧١٩- بِاسْمِ خَفِيٍّ، وَأَبَىٰ السَّمْعَانِيْ إِنْ كَانَ لَا يَسْمَحُ بِالْبَيَانِ. ٧٢٠ وَلَا بِإِعْطَاءِ شُيُوخِ فِيهَا إِسْمَ مُسَمَّىٰ آخَرٍ تَشْبِيهَا. ٧٢١- وَلَا بِإِيهَامِ اللُّقِيْ (١) وَالرِّحْلَةِ.

٧٢٢- حَدُّ الصَّحَابِي: مُسْلِمًا لَاقِي (١) الرَّسُولُ وَإِن بِلَا رِوَايسَةٍ عَنْهُ وَطُولُ، ٧٢٣- خِلَافَ تَابِعِ مَعَ الصَّحَابَةِ. وَقِيلَ: مَعْ طُولٍ وَمَعْ رِوَايَةِ، ٧٢٤ وَقِيلَ: مَعْ طُولٍ، وَقِيلَ: الْغَزْوِ أَوْ عَام، وَقِيلَ: مُلْرِكُ الْعَصْرِ وَلَوْ. ٥٧٠- إِذَا ادَّعَىٰ الْمُعَاصِرُ الْمُعَدَّلُ صُحْبَتَهُ فَفِي الأَصَحِّ يُقْبَلُ (٣).

<sup>(</sup>١) كذا في (ع) و(غ) والبلوغ النافع، قال: «بضم اللام وكسر القاف». وفي سلم المطالع: «اللَّقَا».

<sup>(</sup>٢) كذا في (ع)و(غ) والبلوغ النافع. وفي سلم المطالع ورواية ابن عدود: (مُسْلِمٌ لاقَي).

<sup>(</sup>٣) في (ع): (تُقْبَلُ).

٧٢٦ وَالأَكْتَ رُونَ: كُلُّهُمْ عُدُولُ، وَقِيلَ: بَلْ كَغَيْرِهِم مَّسْؤُولُ، ٧٢٧- وَقِيلَ: حَتَّىٰ قَتْلُ عُثْمَانَ خَلَا، وَقِيلَ: إِلَّا مَنْ عَلِيًّا قَاتَلَا

مُرْسَلُنَا. ثُمَّ احْتِجَاجَهُ اقْتَفَىٰ-وَقِيلَ: إِنْ أَرْسَلَـهُ إِمَامُ، وَقِيلَ: أَقْوَىٰ حُجَّةً مِن مُسْنَدِ. إِلَّا عَنِ الْعُدُولِ، أَوْ يَعْتَضِدُ-فَالْحُجَّةُ الْمَجْمُوعُ لَا الْمُنْفَرِدُ. فَالأَظْهَرُ انْكِفَافُنَا؛ لأَجْلِهِ

٧٢٨-قَوْلُ سِوَىٰ الصَّحَابِي: «قَالَ الْمُصْطَفَىٰ» ٧٢٩- ثَكَرُثَةُ الأَئِكَّةِ الأَعْكُمُ، ٧٣٠ وَقِيلَ: مِنْ أَهْلِ الْقُرُونِ الْخُرَّدِ؛ ٧٣١ - وَرَدُّهُ الْأَقْ وَى وَقَوْلُ الأَكْشَرِ كَالشَّافِعِيْ وَأَهْلِ عِلْمِ الْخَبَرِ؛ ٧٣٢ مَا لَمْ يَكُ الْمُرْسِلُ لَا يَعْتَمِدُ ٧٣٧- مُرْسَلُ تَابِع مِنْ الْكِبَارِ بِقَوْلِ صَاحِب، أَوِ انْتِشَارِ، ٧٣٤ - أَوْ فِعْلِهِ، أَوْ فِعْلِ أَهْلِ الْعَصْرِ، أَوْ بِقُولِ جُمْهُ ورٍ، وَمُرْسَلٍ رَوَوْا، ٥٣٥- أَوْ مُسْنَدٍ، أَوْ بِقَيَاسِ يُوجَدُ؛ ٧٣٦ - أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ سِوَىٰ مُرْسَلِهِ

## المسالة الله

٧٣٧- نَقْلَ الأَحَادِيثِ بِمَعْنَاهَا مَنَعْ ثَعْلَبُ وَالسَّرَازِيُّ فِي قَوم تَبَعْ، ٧٣٨ وَالأَكْثَرُونَ جَوَّزُوا لِلْعَارِفِ، وَجَوَّزَ الْخَطِيبُ بِالْمُرَادِفِ، ٧٣٩ - وَقِيلَ: إِنْ أَوْجَبَ عِلْمًا الْخَبَرْ، وَقِيلَ: إِن يَنْسَ، وَقِيلَ: إِنْ ذَكَرْ



### [﴿مُنْأَنَّةُ ﴾](١)

وَبَعْدُ «كَانُوالَيْسَ يَقْطَعُونَا»

٧٤٠- يُحْتَبُّ فِي الْأَقْوَىٰ بِقَوْلِ الصَّاحِبِ: «قَالَ النَّبِيُّ»، ثُمَّ «عَنْ» «أَنَّ النَّبِيْ»، ٧٤١ «سَمِعْتُهُ أَمَرَ» أَوْ «نَهِيْ»، فَذَا دُونَ «سَمِعْتُ»، فَ (أُمِرْنَا بِكَذَا»، ٧٤٢ ﴿ حُرِّمَ ﴾ أَوْ ﴿ رُخِّ صَ ﴾ ، ثُمَّ عَنَّا نَحْوُ ﴿ مِنَ السُّنَّةِ ﴾ ، ثُمَّ ﴿ كُنَّا-٧٤٣ مَعَاشِرَ النَّاسِ» وَ «كَانَ النَّاسُ»، ثُمْ «كُنَّا نَرَىٰ»؛ «فِي عَهْدِهِ» الثَّلَاثَ عَمْ، ٧٤٤- تَـلَاهُ: «كَـانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَا»،

سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيخِ؛ أَمْلَىٰ (٢) أَمْ لَا، مِن نَّسْلِ زَيْدٍ؛ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

٧٤٥- مُسْتَنَدُ الْغَيرِ الصَّحَابِي نَقْلا: ٧٤٦ قِرَاءَةٌ تَتْلُوهُ، فَالسَّمَاعُ، ثُمْ إِجَازَةٌ مَعْهَا تَنَاوُلَا يَضُمْ (٣)، ٧٤٧ - فَدُونَهَا؛ خَاصٌ بِخَاصٍ، فَالْخَاصْ فِي الْعَام، فَالْعَامُ تَلَاهُ فِي خَاصْ، ٧٤٨ فَالْعَامُ فِي الْعَامِ، فَلِلْمُجَازِلَهُ وَنَسْلِهِ الآتِينَ. فَالْمُنَاوَلَهُ، ٧٤٩- ثُمَّ كِنَابَةٌ، فَإِعْلَامٌ، تَلَا وَصِيَّةٌ، ثُمَّ وِجَادَةٌ جَلًا. ٧٥٠ وَالْمَنْعُ فِي إِجَازَةٍ عَنْ شِرْدِمَهُ، وَقَوْم الإِجَازَةِ الْمُعَمِّمَهُ، ٧٥١- وَالطَّبَرِيُّ: الْمَنْعُ فِيمَن يُوجَدُ

<sup>(</sup>١) ساقط من ع.

<sup>(</sup>١) ابن عدود: في نسخة (إمْلًا).

<sup>(</sup>٣) في سلم المطالع: (تَنَاوُلُ يُضَمّ).

### ﴿ الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع ﴾



٧٥٢ وَالْكُلُّ مَن يُوجَدُ مُطْلَقًا حَظَرْ. وَصِيَغُ الأَدَاءِ مِنْ عِلْمِ الأَثَوْ. ٧٥٧- قُلْتُ: وَفِي ذَا الْفَصْلِ عِلْمٌ غَزُرًا أَوْدَعْتُ فُ فِي فَنَّهِ مُحَرَّرًا 





٧٥٤ هُوَ: اتِّفَاقٌ جَاءَ مِن (١) مُجْتَهِدِ أُمَّتِنَا بَعْدَ وَفَاةٍ أَحْمَدِ وَقِيلَ: هَذَا لَا الْفَقِيهُ. وَالْعُدُولْ:-ثَالِثُهَا -فِي فَاسِقِ-: إِنْ جَلَّيٰ-رَابِعُهَا: فِي حَقِّهِ قَطْ مُعْتَبَرْ. كَمَا رَأَىٰ الْجُمْهُورُ فِي تَفْرِيعِهِمْ، وَقِيلَ: بَلْ ثَلَاثَةٌ لا ذَانِ، وَقِيلَ: لَا يَضُرُّ خُلْفٌ لِلأَقَلْ، وَقِيلَ: فِيمَا سَاغَ فِيهِ الإجْتِهَادُ، وَقِيلَ: لا وَالأَحْسَنُ اتِّبَاعُ.

٥٥٠- فِي أَيِّمَا عَصْرِ وَأَمْرِ كَانَا ذَلِكَ حَدٌّ فَائِتٌ إِثْقَانَا. ٧٥٦- فَعُلِمَ: اخْتِصَاصُهُ بِالْمُسْلِمِينْ؛ فَخَرَجَ الْكَافِرُ. وَالْمُجْتَهِدِينْ؛ ٧٥٧ - وَهْ وَ اتِّفَاقٌ، وَبِ رَأْي يُعْتَبَرْ وَفْقُ الْعَوَامِ؛ مُطْلَقًا، أَوْ مَا اشْتَهَرْ؛ ٧٥٨ - كَيْ صَحَّ إِطْلَاقُ اجْتِمَاع الْأُمَّةِ، وَالآمِدِيُّ: لِافْتِقَارِ الْحُجَّةِ، ٧٥٩ وَآخَرُونَ: فِي الْفُرُوعِ ذُو الْأُصُولُ، ٧٦٠- إِنْ تَكُ رُكْنًا، وَانْتِفَاهُ: إلَّا، ٧٦١- مَأْخَذَهُ عِنْدَ الْخِلَافِ: يُعْتَبُرْ، ٧٦٢ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ جَمِيعِهِمْ ٧٦٣ - وَقِيلَ: إِنَّمَا يَضُرُّ اثْنَانِ، ٧٦٤ - وَقِيلَ: مَا حَدَّ تَوَاتُر وَصَلْ، ٧٦٥ وَقِيلَ: ضَرَّ فِي أُصُولِ الإعْتِقَادْ، ٧٦٦- وَقِيلَ: حُجَّةٌ وَلَا إِجْمَاعُ،

<sup>(</sup>١) في (غ): (عن).

أَيْ: صَحْبهِ، وَشَـذَّ أَهْـلُ الظَّاهِر. قَطْعًا. وَأَنَّ التَّابِعِيَّ الْمُجْتَهِدْ-وُصُولُـهُ: عَلَىٰ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ. وَالْخُلَفَا، وَفُقَهَا الْمِصْرَيْن، وَبَيْتِ خَيْرِ الْخَلْقِ: غَيْرُ حُجَّةِ. وَذَاكَ فِي السَّبْعِ ذُو الْإعْتِـمَادِ. تَـوَاتُـرِ. وَأَنسَّهُ لَـوِ انْفَرَدْ-وَهْوَ الصَّحِيحُ فِيهِمَا لِمَن نَّبهُ (١). وَقَدْ أَبَكِي جَمَاعَةٌ فَشَرَطُوا-أَوْ عُلَمَائِهِمْ؛ تَنَازُعٌ بِهِمْ، وَقِيلَ: فِي ذِي مُهْلَةٍ لَا الْفَوْتِ، وَلا تَسمَادِي الدُّهْرِ فِيهِ الْغَابِرِ، وَأُنَّهُ مِنْ سَابِقِ النَّبِيِّ-وَأُنَّ لَهُ يَكُونُ عَنْ قِياسِ، أُو الْوُقُوعَ مُطْلَقًا، أُو فِي الْخَفِيْ (٣).

٧٦٧ - وَأَنْتُ مُا اخْتَصَّ بِالأَكَابِرِ ٧٦٨- وَفِي حَيَاةِ الْمُصْطَفَىٰ لَمْ يَنْعَقِدُ ٧٦٩- مُعْتَبَرُ مَعْهُمْ، فَإِنْ فِي الإِثْر ٧٧٠- وَأَنَّ الْإَجْمَاعَ مِنَ الشَّيْخَيْن، ٧٧١- وَالْحَرَمَيْنِ، أَوْ مِنَ ٱهْل طَيْبَةِ، ٧٧٠ وَحُجَّةُ الْمَنْقُولِ(١) بِالآحَادِ. ٧٧٧- وَأُنَّا لُمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ عَدَدْ ٧٧٤- مُجْتَهِدٌ فِي الْعَصْرِ لَمْ يُحْتَجَّ بِهُ، ٥٧٥- وَأَنَّ قَرْضَ الْعَصْر لَا يُشْتَرَطُ، ٧٧٦- فِيهِ انْقِرَاضَ الْكُلِّ، أَوْ غَالِبِهِمْ، ٧٧٧- وَقِيلَ: بَلْ يُشْرَطُ فِي السُّكُوتِيْ، ٧٧٨ - وَقِيلَ: قَرْضُ عَدَدِ التَّوَاتُرِ. ٧٧٩ - وَشَرَطَ الإِمَامُ فِي الظَّنِّيِّ. ٧٨٠- لَا حُجَّةُ؛ وَهْوَ لِجُلِّ النَّاسِ. ٧٨١ - وَمَن نَّفَىٰ جَوَازَهُ فَخَالِفِ،

<sup>(</sup>١) رواية ابن عدود: (المنقولُ).

<sup>(</sup>٢) نبه كفرح بمعنى: فطن. ونبه مثلثة الباء بمعنى: شرُّف. والأنسب هنا الكسر كما قال في سلم المطالع.

<sup>(</sup>٣) في (غ): (أَوِ الْخَفِيْ).

٧٨٠ وَأَنَّ الِأَجْمَاعَ لَهُمْ عَلَىٰ أَحَدْ قَوْلَيْنِ قَبْلَ مَا اسْتَقَرَّ الْخُلْفُ قَدْ-٧٨٣ جَازَ؛ وَلَوْ مِنْ حَادِثٍ بَعْدَهُمُ، أَمَّا اتِّفَاقٌ بَعْدَ ذَاكَ: مِنْهُمُ-٧٨٤ فَالآمِدِيْ يَمْنَعُ، وَالإِمَامُ لَنْ يَمْنَعَ، وَالثَّالِثُ: إِن يُسْنَدُ لِظَنْ. ٥٨٥- وَمِنْ سِوَاهُمُ: الْأَصَحُّ: الْمَنْعُ إِنْ طَالَ. وفِي الأُوْلَىٰ خِلَافٌ قَدْ زُكِنْ. ٧٨٦- وَأَنَّ الْأُخْذَ بِأَقَلِّ مَا رُوِي ٧٨٧- أُمَّا السُّكُوتِيُّ بِهِ النِّزَاعُ: ثَالِثُهَا: يُحْتَبُّ لَا إِجْمَاعُ، ٧٨٨- رَابِعُهَا: بِشَرْطِ أَن يَنْقَرِضَا، وَقِيلَ: فِي فُتْيَا، وَقِيلَ: فِي قَضَا، ٧٨٩- وَقِيلَ: فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مُهْلَهُ، ٧٩٠ وَقِيلَ: حَيْثُ سَاكِتٌ فِيهِ أَقَلْ، ٧٩١- يُسْمَىٰ بِإِجْمَاع؟ نِّـزَاعٌ يُـورَدُ، ٧٩٢ مَثَارُهُ: أَنَّ السُّكُوتَ الْعَارِ عَنْ ٧٩٣ - وَفِيهِ تَكْلِيفٌ لَنَا وَقَدْ ظَهَرْ ٧٩٤ - وَذَاكَ تَصْوِيرُ السُّكُوتِيْ - هَلْ يُظَنْ ٧٩٥- يَظْهَرَ: قِيلَ: حُجَّةٌ، وَالْجُلُّ: لا، ٧٩٦- وَأَنَّ لُهُ يَكُونُ فِي عَقْلِيِّ ٧٩٧ وَأَنَّ لَا بُدَّ فِيهِ مُسْتَنَدْ؛ لِقَيْدِ الاجْتِهَادِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدْ. ٧٩٨ وَلَمْ يَجِبْ لَهُ إِمَامٌ عُصِمَا

حَتُّ إِذَا الأَكْثَرُ فِيهِ مَا قَوِي. وَقِيلَ: فِي عَصْرِ الصِّحَابِ الْجِلَّهُ، وَكُونُهُ حُجَّةً الأَقْوَىٰ؛ وَهَلْ-وَكُونُهُ حَقِيقَةً: تَـرَدُّدُ؛ دَلِيل سُخْطٍ وَرِضًا فِيمَا يُظَنْ لِلْكُلِّ مَعْ مُضِيِّ مُهْلَةِ النَّظَرْ مِنْهُ الْمُوَافَقَةُ؟، أَمَّا حَيْثُ لَنْ-وَقِيلَ: إِنْ عَمَّتْ بِهِ الْبَلْوَىٰ عَلَا. لا يَتَ وَقَف، وَدُنْ يَ ويِّ. وَمَـنْ رَأَىٰ اشْـتِـرَاطَ هَـذَا وَهِـمَـا



## ﴿مَسْأَلَةً ﴾

حُجَّتُهُ. وَأَنسَهُ قَطْعِي، ٧٩٩- إِمْكَانُهُ الصَّوَابُ. وَالْقَوِيُّ: ٨٠٠- لا فِي السُّكُوتِيِّ، وَلا مَا خَرَقًا مُخَالِفٌ. وَالْفَخْرُ: ظَنَّا مُطْلَقًا. ٨٠١ وَخَرْقُهُ حَظْرٌ؛ وَمِنْ هَذَا زُكِنْ: إِحْدَاثُ ثَالِثٍ، أَوِ التَّفْصِيلِ إِنْ - ٨٠١ ٨٠٠- يَخْرِقْ، وَقِيلَ: خَارِقَانِ مُطْلَقًا. وَأُنسَّهُ يَحِدُوزُ إِن مَا خَرَقًا-أَوْ عِلَّةٍ لِلْحُكْم، أَوْ تَأْوِيلِ. ٨٠٣ - وَقِيلَ لا -: الإِحْدَاثُ لِلدَّلِيل، أُمَّتِنَا سَمْعًا؛ وَذَا اعْتِـمَادُ، ٨٠٤ وَأَنَّ مُ يَمْتَنِعُ ارْتِ دَادُ مَا كُلِّفَتْ بِهِ عَلَىٰ الْقَوْلِ الشَّذِيْ، ٨٠٥ دُونَ اتِّفَاقِهَا عَلَىٰ جَهْلِ الَّذِي أَخْطأً فِي مَشأَلَةٍ كُلٌّ: خِلَافْ؛ ٨٠٦ وَفِي انْقِسَامِهَا لِفِرْقَتَيْن وَافْ(١) يُضَادُ (١) سَابِقًا عَلَىٰ الْمُعَلَّىٰ. ٨٠٧ مَثَارُهُ: هَلْ أَخْطَأَتْ؟. وَأَن لَا يُعَارَضُ الْقَطْعِيْ. وَلَنْ يَـدُلَّا ٨٠٨ - وَلَـمْ يُعَارِضُهُ دَلِيلٌ إِذْ لَا لَهُ؛ بَلِ الظَّاهِرُ ذَا فِي الْمُعْتَمَدُ ٨٠٩- إِذْ وَافَقَ الْحَدِيثَ أَنَّ الْمُسْتَنَدُ

## ﴿خَاتِـمَةٌ ﴾

٨١٠- جَاحِدُ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ عُلِمَا ضَرُورَةً فِي الدِّينِ: لَيْسَ مُسْلِمَا- ٨١٠- قَطْعًا. وَفِي الأَظْهَرِ: مَنْصُوصٌ شُهِرْ. وَالْخُلْفُ: فِيمَا لَمْ يُنَصَّ الْمُشْتَهِرْ- ٨١٨- قَطْعًا. وَفِي الأَظْهَرِ: مَنْصُوصٌ شُهِرْ.

<sup>(</sup>١) رواية ابن عدود -وقال في سلم المطالع: في نسخة-: (وفي انقسامها لقسمي اختلاف).

<sup>(</sup>١) بتخفيف الدال؛ للوزن.

ح. الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع - الكوكب

٨١٢- أَصَحُّهُ: تَكْفِيرُهُ خُصُوصًا. لا جَاحِدِ الْخَفِيْ وَلَوْ مَنْصُوصًا. ---



٨١٣- وَحَمْلُ مَعْلُوم عَلَىٰ ذِي عِلْم سَاوَاهُ فِي عِلَّتِهِ فِي الْحُكْمِ-غَيْرِ الصَّحِيحِ زَادَ: عِنْدَ الْحَامِلِ. وَالظَّاهِرِيْ غَيْرَ الْجَلِيِّ مَنْعَا، وَفِي تَرَخُّص وَفِي التَّقْدِيرِ، مَوَانِع، وَقِيلَ: حَيْثُ لَمْ تَفِي-وَقِيلَ: فِي النَّفْي أَي: الأَصْلِيِّ، لَمْ يَرِدِ النَّصُّ عَلَىٰ وَفْقِ لِذَا، حُكْمُ قِياسِ اللُّغَةِ الَّذِي اشْتَهَرْ. أَمْرًا بِهِ، وَالْقَوْلُ بِالتَّفْصِيلِ-وَأَطْلَقَ الأَمْرَ أَبُو الْحُسَيْن. حُكْم مُشَبُّهُ بِهِ، وَقِيلَ: بَلْ-

٨١٤- هُـوَ الْقِيَاسُ، وَمُرِيدُ الشَّامِلِ ٨١٥- ثُمَّ الْقِيَاسُ حُجَّةٌ؛ وَيُرْعَىٰ فِي الدُّنْيَوِيْ؛ قَالَ الإِمَامُ: قَطْعَا. ٨١٦- وَفِي أُمُورِ الدِّينِ لَا الْخِلْقِيَّهُ وَكُلِّ الأَحْكَامِ وَلَا الْعَادِيَّهُ-٨١٧ - وَلَا عَلَىٰ الْمَنْسُوخِ، لَكِنْ شَمَّلًا قَوْمٌ، وَقَوْمٌ مَنَعُوهُ مُسْجَلًا؛ ٨١٨- فَقِيلَ: عَقْلًا، وَابْنُ حَزْم شَرْعَا، ٨١٩- وَالْحَنَفِيْ: فِي الْحَدِّ وَالتَّكْفِيرِ ٨٢٠ وَقِيلَ: فِي الأَسْبَابِ وَالشُّرْطِ وَفِي ٨٢١ - ضَرُورَةٌ، وَقِيلَ: فِي الْعَقْلِيِّ، ٨٢٢ - وَقِيلَ: فِي الْجُزْئِيِّ حَاجِيًّا إِذَا ٨٢٣ - وَقِيلَ: فِي أَصْلِ الْعِبَادَاتِ. وَمَرْ ٨٢٤ وَلَيْسَ نَصُّهُ عَلَىٰ التَّعْلِيل ٨٢٥ فِي التَّرْكِ دُونَ الْفِعْلِ غَيْرُ مَيْنِ، ٨٢٦- أَرْبَعَةٌ أَرْكَانُهُ: الأَصْلُ: مَحَلْ

٨٢٧ - دَلِيلُهُ، وَقِيلَ: حُكْمُهُ. وَفِي ٱلْفَرْعِ قَوْلانِ وَثَانِيهَا نُفِيْ. شَرْعِيْ. وَكَوْنُهُ عَلَيْهِ اتَّفِقًا-وَقِيلَ: شَرْطُهُ اخْتِ لَافٌ ثَمَّهُ. لَكِن لِعِلَّتَيْن فَاسْمُهُ انْتَمَىٰ-يَمْنَعُ خَصْمٌ أَنْ تَحُلَّ أَصْلَهُ:-أَهْلُ الأصولِ. وَإِذَا مَا سَلَّمَا-وُجُودَهَا، أَوْ سَلَّمَ الْوُجُودَ دَلْ. مِنْ عَيْنِهَا أَوْ جِنْسِهَا قَدْ حَلَّهُ. ظَنَّيَّةً فَهُوَ قِيَاسُ الأَدْوَنِ. خِلَافَ حُكْمِهِ لَغَا، وَالْمُرْتَضَىٰ-

٨٢٨ - وَلَيْسَ شَرْطًا اتِّفَاقُ النَّاسِ فِي عِلَّةٍ. وَالأَمْسِرُ بِالْقِيَاسِ -٨٢٩ فِي نَوْعِهِ أَوْ شَخْصِهِ، وَمَنْ زَعَمْ بِشَرْطِ شَيْءٍ مِنْهُمَا فَهُوَ وَهَمْ. ٨٣٠ الثَّانِي: حُكْمُ الأَصْلِ رَأْيُ النَّاسِ شَرْطُ ثُبُوتِهِ بِلَا قِياسِ، ٨٣١ قِيلَ: وَلَا الإِجْمَاعِ إِلَّا إِن بَدَا. وَكَوْنُهُ بِالْقَطْعِ مَا تُعِبِّدَا-٨٣٢ فِيهِ. وَلَا دَلِيلُهُ الْفَرْعَ شَمِلْ. وَلَا بِهِ عَنْ سَنَنِ الْقَيْسِ عُلِلْ. ٨٣٣- وَكُوْنُهُ شَرْعِيًّا أَذْ مَا اسْتُلْحِقًا ٨٣٤- بَيْنَهُمَا، وَقِيلَ: بَيْنَ الْأُمَّـهُ. ٨٣٥ فَإِن يَكُن مُتَّ فَقًا بَيْنَهُ مَا ٨٣٦ مُركّبُ الأصلِ. وَإِنْ لِعِلَّهُ ٨٣٧ مُرَكَّبُ الْوَصْفِ. وَلَمْ يَقْبَلْهُ مَا ٨٣٨ عِلَّتَهُ فَأَثْبَتَ الَّذِي اسْتَدَلْ ٨٣٩ وَإِن يَكُونَا اخْتَلَفَا فِي الأَصْل ثُمْ إِثْبَاتَ حُكْم ثُمَّ عِلَّةٍ يَوُّمْ -٨٤٠ اَلْـمُسْتَدِلُّ فَالأَصَحُّ يُقْبَلُ. وَالاِتِّـفَاقُ أَنَـهُ مُعَلَّلُ، -٨٤١ وَالنَّصُّ مِنْ شَرْعِ عَلَىٰ الْعِلَّةِ: مَا نَشْرِطُهُ عَلَىٰ الْأَصَحِّ فِيهِمَا. ٨٤٢ - ٱلْفَرْعُ: شَرْطُهُ: تَـمَامُ الْعِلَّهُ ٨٤٣ فَإِن بِهَا يُقْطَعْ فَقَطْعِيْ، وَإِن ٨٤٤ - وَإِن يَكُنْ عُورِضَ ذَا بِمَا اقْتَضَىٰ



حَقِّ: مُعَرِّفٌ (١) ؛ وَحُكْمُ الأَصْلِ-

٨٤٥ قَبُولُهَا بِمُقْتَضِ نَقِيضًا، آوْ ضِدًّا. وَأَن يُقْبَلَ تَرْجِيحٌ رَأَوْا. ٨٤٦ وَأَنَّهُ لا يَجِبُ الإِيمَا إِلَيْهُ حَالَ إِقَامَةِ دَلِيلِهِ عَلَيْهُ. ٨٤٧ وَلَا يَقُومُ خَبَرٌ عَلَىٰ خِلَافٌ فَرْع لَنَا. وَقَاطِعٌ بِلَا خِلَافْ. ٨٤٨ - وَالشَّرْطُ فِي الْفَرْع وَفِي الأصْلِ: اتِّحَادْ حُكْمِهِمَا؛ فَإِن يُخَالِف فَّفَسَادْ. ٨٤٩ وَبِبَيَانِ الْاتِّحَادِ فَلْيُجِبْ مُعْتَرِضًا بِالْاخْتِلاَفِ الْمُنْتَصِبْ. ٨٥٠ وَلَا يَكُونُ حُكْمُ الْأَصْلِ آخِرَا، وَقِيلَ: إِلَّا لِدَلِيلِ آخَرَا، ٨٥١ وَلَيْسَ شَرْطًا لِلشُّيُوخِ الْجِلَّةُ ثُبُوتُ حُكْمِهِ بِنَصٍّ جُمْلَهُ. ٥٥٠ وَشَرْطُ نَفْي نَصِّ ٱوْ إِجْمَاع مُوَافِقٍ فِي الْحُكْم ذُو نِزَاع. ٨٥٣ - ٱلرَّابِعُ: الْعِلَّةُ: عِنْدَ أَهْل ٨٥٤- بِهَا، وَقَالَ الْحَنَفِيُّ: ثَابِتُ بِالنَّصِّ. وَالسَّيْفُ يَقُولُ: الْبَاعِثُ (٢)، ٥٥٥ - وَهْ يَ الْمُؤَثِّرُ لِذِي اعْتِزَالِ بِهِ، وَجَعْلِ اللهِ لِلْغَزَالِي. ٨٥٦ وَقَدْ تَجِيْ: دَافِعَةً، أَوْ (٣) رَافِعَهُ، أَوْ ذَاتَ الْأَمْسَرَيْنِ بِلَا مُنَازَعَهُ. ٨٥٧ وَصْفًا حَقِيقِيْ؛ ظَاهِرًا مُنْضَبِطًا، أُو وَّصْفَ عُرْفٍ: بِاطِّرَادٍ (١) شُرِطًا،

<sup>(</sup>١) هذا مذهب الأشاعرة -وليس مذهب أهل الحق- في أن العلة والسبب مجرّد علامة ومعرّف ولا تأثير لها، أما مذهب أهل الحق -بحقِّ- ومذهب سلف هذه الأمة وأهل السنة والجماعة: فهو أن للأسباب والعلل تأثير بجعل الله لها مؤثرة. وانظر التعليق على البيت رقم (٣١).

<sup>(</sup>٢) وقع في البيت إكفاءٌ، وهو من عيوب القافية، وهو اختلاف الرَّويِّ بحروف متقاربة المخارج، كما في قول الشاعر:

بنيَّ إِن البر شيءٌ هيِّنُ المنطقُ الليِّنُ والطعيِّمُ. (٣) في (ع) و (غ): (و).

<sup>(</sup>٤) رواية ابن عدود: (فاطراد).

أَوْ خُكُمَ أَرْعِ؛ لَوْ حَقِيقِيًّا نُّويْ. نَحْنُ عَلَىٰ حِكْمَتِهِ؛ فَإِنْ قُطِعْ-قَـوْمُ أَبـوْهَا مُطْلَقًا مُكَابِرَهُ، يَـزْدَادُ أَجْـرًا فَـوْقَ أَجْـرِ فِعْلِهِ.

٨٥٨- كَذَا - عَلَىٰ الأَصَحِّ- وَصْفًا لُغَوِيْ، ٨٥٩- بَسِيطَةً أَوْ ذَاتَ تَرْكِيب؛ وَفِي ثَالِثٍ: الزَّيْدُ عَنِ الْخَمْسِ نُفِيْ. ٨٦٠ وَشَرْطُ الْإَلْحَاقِ بِهَا: أَنْ تَشْتَمِلُ لِحِكْمَةٍ تَبْعَثُهُ أَن يَمْتَثِلُ - ٨٦٠ ٨٦١ - وَشَاهِ لَا تَصْلُحُ لِلإِنَاطَهُ بِهَا؛ فَمِمَّا قَدْ تَرَى (١) اشْتِرَاطَهْ: -٨٦٢- مَانِعُهَا: وَصْفٌ وُجُودِيٌّ يُخِلْ بِالْحِكْمَةِ الَّتِي عَلَيْهَا تَشْتَمِلْ. ٨٦٣ وَأَنْ يَكُونَ ضَابِطًا لِحِكْمَةِ، وَقِيلَ: قَدْ يَكُونُ نَفْسَ الْحِكْمَةِ، ٨٦٤- ثَالِثُهَا: إِنْ ضُبِطَتْ. وَانْتُخِلَا (٢) بِالْعَدَم الثُّبُوتُ لَن يُعَلَّلَا. ٨٦٥ وَجَازَ تَعْلِيلٌ بِمَا لَا نَطَّلِعْ ٨٦٦- بِنَفْيِهَا فِي صُورَةٍ: فَالْحُجَّهُ: يَثْبُتُ فِيهَا الْحُكْمُ؛ لِلْمَظِنَّهُ، ٨٦٧ وَالْجَدَلِيُّونَ: انْتَفَىٰ. وَالْقَاصِرَهُ ٨٦٨ - وَقِيلَ: لَا مَنْصُوصَةٌ أَوْ مُجْمَعُ، وَالْمُرْتَضَىٰ: جَوَازُهَا؛ وَتَنْفَعُ: -٨٦٩ فِي مَنْعِ الْأَلْحَاقِ، وَفِي الْمُنَاسَبَهُ تُعْرَفُ، وَاعْتِضَادِ نَصِّ صَاحَبَهُ، ٨٧٠ وَعِنْدَ الْامْتِثَالِ أَيْ: لأَجْلِهِ ٨٧١ وَلا تُعَدَّىٰ عِنْدَ كَوْنِهَا: مَحَلْ حُكْم، وَخَاصَ جُزْيِه، وَالْوَصْفِ حَلْ (٣). ٨٧٢ وَجُوِّزَ التَّعْلِيلُ - فِي الْمُنْتَخَبِ عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ- بِاسْمِ لَقَبِ (٤). ٨٧٣ وَجَزْمًا الْمُشْتَقِّ. وَالْمَبْنِيُّ مِنَ الصِّفَاتِ شَبَهُ صُورِيُّ.

<sup>(</sup>١) في سلم المطالع: (نرى).

<sup>(</sup>٦) في (ع): (وانتحلا).

<sup>(</sup>٣) في (ع)، و(غ): (جل).

<sup>(</sup>٤) في (غ): (باسم اللقب).

بَلِ ادَّعَوا وُّقُوعَهُ بِتَيْن، وَعَكْسُهُ يُحْكَىٰ ؛ وَلَكِنْ غُلِّطَا، رَأَى إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ شَرْعَا، عَقْلًا؛ إذ الْـمُحَالُ فِي إِيقَاعِهِ. تَضَادَدَا، وَالْمَنْعَ، وَالْفَرْقَ حَكُوا. أَن لَا يُسرَىٰ ثُبُوتُهَا مُؤَخَّرًا-تَعُودَ بِالإِبْطَالِ فِيهِ أَصْلًا. - لا بِالْعُمُوم - الْخُلْفُ فِي النُّصُوصِ (١). مُعَارَضًا بِمَا يُنَافِي وُجِلَا-تُنَافِ إِجْمَاعًا وَنَصًّا يُتُلَىٰ. إِنْ خَالَفَ الْمَزِيدُ مُقْتَضَاهُ. تَعْلِيلَ بِالْمُبْهَمِ (٢). أَو وَصَفًا جَلا-دَلِيلُهَا لِحُكْم فَرْع؛ حَاصِلِ-وَالْخُلْفُ فِي الثَّلَاثِ عَن نُّصُوصِ. أَوْ حُكْم الأصْلِ ثَابِتًا بِالْقَطْع. مُخَالِفًا لَهَا عَلَىٰ الصَّوَابِ. عَلَىٰ جَوَاذِ عِلَّتَيْن؛ أَعْنِي-

٨٧٤ وَجَوَّزَ الْبِحُلُّ بِعِلَّتَيْنِ؛ ٥٧٥ - وَقِيلَ: فِي الْمَنْصُوص لا مَا اسْتُنبِطاً، ٨٧٦ وَقِيلَ: فِي تَعَاقُب، وَالْمَنْعَا ٨٧٧ - وَالآمِدِيُّ الْقَطْعَ بِامْتِنَاعِهِ ٨٧٨ - وَجَازَ حُكْمَانِ بِعِلَّةٍ ؛ وَلَوْ ٨٧٩ وَمِنْ شُرُوطِهِ كَمَا تَقَرَّرَا: ٨٨٠ عَنْ حُكْم الأصْلِ عِنْدَنَا. وَأَن لا ٨٨١- وإِنْ تَعُدْ عَلَيْهِ بِالْخُصُوص ٨٨٠- وَأَنَّ مُسْتَنْبَطُهَا مَا وَرَدَا ٨٨٣ فِي الأَصْلِ. لَا الْفَرْعِ لَنَا. وَأَنْ لَا ٨٨٤- وَلَـمْ تَـزِدْ عَلَىٰ الَّـنِي حَـوَاهُ ٨٨٥ وَأَنْ تَكُونَ ذَاتَ تَعْيِين؛ فَلَا ٨٨٦ غَيْرَ مُ قَلَّرٍ. وَغَيْرَ شَامِل ٨٨٧- بِجِهَةِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ. ٨٨٨- وَلَيْسَ شَرْطًا كَوْنُهَا فِي الْفَرْع ٨٨٩- 1/ انْتِفَاءُ مَنْهَبِ الصَّحَابِيْ ٨٩٠ أُمَّا انْتِفَا مُعَارِضِ فَمَبْنِيْ

<sup>(</sup>١) في (ع): (المنصوص).

<sup>(</sup>۱) في (ع): (في المبهم).

٨٩١- وَصْفًا لَهَا يَصْلُحُ لَا مُنَافِي لَكِن يَـوُّولُ الأَمْرُ لِاخْتِلَافِ؛ ٨٩٠ - كَالطُّعْم مَعْ كَيْلِ بِبُرٍّ لَمْ يُنَافْ وَفِي كَتُفَّاح يَوُولُ لِلْخِلَافْ. مُعْتَرِضًا، وَقِيلَ: أَلْزِمْ، وَالْتَزَمْ-٨٩٣ وَلَيْسَ نَفْيُ الْوَصْفِ عَنْ فَرْعِ لَزِمْ ٨٩٤ - قَالِثُهَا - إِنْ ذَكَرَ الْفَرْقَ. وَلَا إِبْدَاءُ أَصْلِ شَاهِدٍ فِيمَا اعْتَلَىٰ. ٨٩٥ لِلْمُسْتَدِلِّ الدَّفْعُ لِلْمُوَارَبَهُ(١): بِالْمَنْعِ، وَالْقَدْحِ، وَبِالْمُطَالَبَهُ-٨٩٦- بِكُوْنِهِ مُوَّتِّ رًا وَالشَّبَهِ؛ إِن لَمْ يَكُنْ سَبْرٌ وَتَقْسِيمٌ بهِ. ٨٩٧ - وَبِبَيَانِ أَنَّ مَا عَدَاهُ فِي صُورَةِ اسْتَقَلَّ؛ لَوْ هَذَا يَفِي-تَعْمِيمَهُ. وَإِن يَقُل لِّلْمُعْتَرِضْ:-٨٩٨- بِظَاهِرٍ عَام؛ إِذَا لَمْ يَعْتَرِضْ وَصْفِكَ» فَالدَّفْعُ بِهَذَا مَا كَفَىٰ-٨٩٩- «قَدْ ثَبَتَ الْحُكْمُ بِهَا مَعَ انْتِفَا وَقِيلَ: مُطْلَقًا؛ وَقَالَ: (٢) «يَنْخَزِلْ». ٩٠٠ إِن لَمْ يَكُنْ مَعْ ذَاكَ وَصْفُ الْمُسْتَدِلْ، مُلْغًىٰ فَذَا «تَعَدُّدَ الْوَضْع» عُرِفْ؛ ٩٠١- ثُمَّ إِذَا مُعْتَرِضٌ أَبْدَى خَلَفْ ٩٠٠ فَائِدَةُ الإِلْغَاءِ زَالَتْ، إِلَّا أَن يُلْغِيَ الْمُبْدَىٰ مَنِ اسْتَدَلّا-إِنْ سَلَّمَ الْمَظِنَّةَ الَّت (٣) تُعْنَىٰ. ٩٠٣ لَا بِقُصُورِهِ، وَضَعْفِ الْمَعْنَىٰ؛ رُجْحَانُ وَصْفِ الْمُسْتَدِلِّ؟ اخْتُلِفًا. ٩٠٤ - وَقِيلَ: يَكْفِي فِيهِمَا. وَهَلْ كَفَىٰ ٩٠٥ - وَبِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ لِلْحِكْمَةِ قَدْ يَأْتِي اعْتِرَاضٌ مَعَ كَوْنِهِ اتَّحَدْ-٩٠٦- ضَابِطُ أَصْلِهِ وَفَسْعٍ؛ فَيُصَارُ لِحَذْفِهِ خُصُوصَهُ عَنِ اعْتِبَارْ.

<sup>(</sup>١) كذا في البلوغ النافع وسلم المطالع. وفي (ع) و(غ): (للمجانبه).

<sup>(</sup>٢) كذا في هامش (ع) ويعني به ابن السبكي في «جمع الجوامع»، وفي الصلب من (ع): (وعندي)، وفي (غ) والبلوغ النافع: (وقيل).

<sup>(</sup>٣) «الَّتْ» لغة في «التي». وفي (ع) و(غ): (الَّذ تعنى)، وفي البلوغ النافع: (الَّذ يُعنَى) أي: المستدِل.

🔆 الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع

٩٠٧- وَإِنْ تَكُ الْعِلَّةُ فَقْدَ شَرْطٍ آوْ وُجُودَ مَانِعٍ: فَجُلُّهُمْ رَأَوْا- ٩٠٧- وَإِنْ تَكُ الْعِلَّةُ فَقْدَ شَرْطٍ آوْ وُجُودَ مَانِعٍ: فَجُلُّهُمْ رَأَوْا- ٩٠٨- يَلْزَمُ مِنْ ذَاكَ وُجُودُ الْمُقْتَضِي، وَالْفَخْرُ وَالسُّبْكِيُّ ذَا لَا يَرْتَضِي. ٩٠٨- يَلْزَمُ مِنْ ذَاكَ وُجُودُ الْمُقْتَضِي، وَالْفَخْرُ وَالسُّبْكِيُّ ذَا لَا يَرْتَضِي.



# ﴿مُسَالِكُ الْعِلَةُ ﴾

٩٠٩ - اَلاَّوَّلُ: الإِجْمَاعُ. فَالنَّصُّ: الْعَلِيْ؟ ٩١٠ - (لِسَبَبِ)، وَبَعْدُ (مِنْ أَجْلِ) فَ(كَيْ) ٩١١ - كَاللَّام، فَالإِضْمَارِ، فَالْبَا، فَالْفَا؛ مِنْ شَارِع، فَمِنْ فَقِيهٍ يُلْفَى -٩١٢- رَاوِ، فَغَيْرِهِ. وَمِنْهُ فَاقْتَفِ: ٩١٣- الثَّالِثُ: الإِيمَا: اقْتِرَانُ الْوَصْفِ ٩١٤- بِالْحُكْمِ - أَيًّا كَانَ- لَوْ لَمْ يَكُنِ ٩١٥- كَحُكْمِهِ بَعْدَ سَمَاعٍ وَصْفِ. ٩١٦- مُفَادُهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ تَعْلِيلًا. وَ(١) بَيْنَ حُكْمَيْنِ أَتَىٰ تَفْصِيلا:-٩١٧- بِوَصْفٍ، أَوْ بِشَرْطٍ، آوْ باسْتِثْنَا، أَوْ غَايَةٍ، وَنَحْوُهَا (١) «لَكِنَّا». ٩١٨- وَ(٣) كَوْنِهِ قَدْ رَتَّبَ الْحُكْمَ عَلَىٰ وَصْفٍ. وَمِن مُفَوِّتٍ (١) قَدْ حَظَلا. ٩١٩ - وَلَيْسَ شَرْطًا أَن يُنَاسِبَ الَّذِي أُومِىْ إِلَيْهِ الْحُكْمَ فِي الْقَوْلِ الشَّذِيْ. -٩٢٠ اَلرَّابِعُ التَّقْسِيمُ وَالسَّبْرُ: وَذَا: حَصْرُكَ الآوْصَافَ وَإِبْطَالُ اللَّذَا - ٩٢٠ اَلْدَا اللَّذَا اللَّوْصَافَ وَإِبْطَالُ اللَّذَا -

مِثْلُ «لِعِلَّةِ كَـذَا»، ثُمَّ يَلِي-وَمَعَهَا «إِذَنْ». أو الظَّاهِرُ أَيْ:-«إِنَّ» وَ «إِذْ » وَمَا مَضَىٰ فِي «الأَحْرُفِ». اللَّفْظِ -لا مُسْتَنْبَطٍ مَعْ خُلْفِ-مُعَلِّلًا كَانَ بَعِيدَ الْمَقْرَنِ. أَوْ ذِكْرِهِ فِي الْحُكْمِ وَصْفًا مَنْفِي-

<sup>(</sup>١) في سلم المطالع: (أو).

<sup>(</sup>٢) في (ع): (أو نحو ما).

<sup>(</sup>٣) في سلم المطالع: (أو).

<sup>(</sup>٤) في (ع): (تفوت).

٩٢١- لَيْسَ بِصَالِح فَفِي الْبَاقِي انْحَصَرْ. وَيُكْتَفَىٰ فِيهِ بِقَوْلِ مَن نَّظَرْ: -٩٢٢ «بَحَثْتُ - وَالْأَصْلُ الْعَدَمْ - فَلَمْ أَجِدْ»، ٩٢٣- وَالْحَصْرُ وَالإِبْطَالُ: حَيْثُ عَنَّا ٩٢٤- وَهْوَ -لَدَى الأَكْثَرِ- لِلْمُنَاظِرِ ٩٢٥- ثَالِثُ هَا: لِنَاظِرٍ، وَالرَّابِعُ: ٩٢٦- فَإِن بِوَصْفٍ زَائِدٍ خَصْمٌ يَفِي ٩٢٧- وَالْـمُسْتَدِلُّ لَا انْقِطَاعَ خَذَلَهُ ٩٢٨ - وَحَيْثُ أَبْطَلَا سِوَى وَصْفَيْنِ ٩٢٩-مِنْ طُرُقِ الإِبْطَالِ: أَن يُبَيِّنَا ٩٣٠ وَأُنتَ لَمْ تَظْهَرِ الْمُنَاسَبَهُ ٩٣١ مِن بَعْدِ بَحْثٍ». فَإِنِ الْخَصْمُ ادَّعَىٰ ٩٣٢- فَمَا لَهُ بَيَانُهَا؛ لِلانْتِقَالْ، ٩٣٣- ٱلْخَامِسُ: الإِخَالَةُ، الْمُنَاسَبَهُ: ٩٣٤- تَعْيِينُهُ لِعِلَّةٍ بِإِبْدَا ٩٣٥- تَحَقُّقُ اسْتِقْ لَالِهِ: بِنَفْي مَا

وَظَنُّهُ يَكْفِيهِ أَعْنِى الْمُجْتَهِدُ. قَطْعًا فَقَطْعِيٌّ، وَإِلَّا ظَنَّا. مَعَ الْخُصُومِ حُجَّةٌ وَالنَّاظِرِ. إِذْ(١) لَيْسَ فِي تَعْلِيلِهِ مُنَازِعُ. بَيَانَـهُ الصَّلَاحَ لَـمْ يُكَلَّفِ، حَتَّىٰ إِذَا يَعْجِزُ عَنْ أَن يُبْطِلَهُ. فَلْيَكْفِهِ التَّرْدِيدُ بَيْنَ ذَيْنِ. لِلْخَصْمِ أَنَّ الْوَصْفَ طَرْدٌ؛ لَوْ(٢) هُنَا. فِيهِ؛ وَيَكْفِي: «لَمْ أَجِدْ مُنَاسَبَهْ-أَنَّ كَذَاكَ وَصْفَهُ الَّذِي رَعَىٰ (٢)-بَلْ رُجِّحَ السَّبْرُ بِتَكْثِيرِ الْمَحَالُ. وَسَمِّ تَخْرِيجَ الْمَنَاطِ كَاسِبَهْ:-مُنَاسِبِ مَعَ اقْتِرَانٍ قَصْدَا. سِوَاهُ بِالسَّبْرِ. وَمَا قَدْ لَاءَمَا (٤) -

<sup>(</sup>١ ()كذا في البلوغ النافع وسلم المطالع؛ أي: حين. وفي (ع) و(ع): (إن)، ابن عدود: دخول «إن» على الفعل الجامد مشكل!.

<sup>(</sup>١) في (ع)، (غ): (أو).

<sup>(</sup>٣) في (ع)، والبلوغ النافع: (وعي).

<sup>(</sup>٤) في (ع) و (غ): (لايما).

٩٣٦ - فِي الْعُرْفِ - فِعْلَ الْعُقَلَا: الْمُنَاسِبُ، وَقِيلَ: بَلْ دَافِعُ ضُرِّ جَالِبُ، ٩٣٧- وَقِيلَ: مَا تَلْقَاهُ بِالْقَبُولِ حِينَ عَرَضْتَهُ عَلَىٰ الْعُقُولِ، ٩٣٨ - وَقِيلَ: وَصْفٌ ظَاهِرٌ لَهُ انْضِبَاطْ يَحْصُلُ عَقْلًا إِذْ بِهِ الْحُكْمُ يُنَاطْ -٩٣٩ صَالِحٌ ٱنْ يَكُونَ شَرْعٌ قَصَدَهُ مِنْ جَلْبِ إِصْلَاحٍ وَدَفْعٍ مَفْسَدَهُ. ٩٤٠ فَإِن يَكُنْ لَمْ يَنْضَبِطْ أَوْ مَا ظَهَرْ: ٩٤١- وَقُسِّمَ الْحُصُولُ لِلْمَقْصُودِ مِنْ ٩٤٢- كَالْبَيْعِ وَالْقِصَاصِ. أَوْ مُحْتَمِلا ٩٤٣ - أَوْ نَفْيُهُ أَرْجَحُ ؛ مِثْلُ أَن نَّكَحْ ٩٤٤ - جَوَازُ تَعْلِيلٍ بِكُلِّ مِنْهُ مَا ؟ ٩٤٥ وَإِن يَفُتْ قَطْعًا: فَقِيلَ: يُعْتَبُر، ٩٤٦ فِيهِ تَعَبُّدُ ؛ كَالِاسْتِبْرَا وَقَدْ ٩٤٧- أَوْ لَا، مِثَالُهُ: لُحُوقُ النَّسَبِ ٩٤٨- ثُمَّ الْـمُنَاسِبُ ثَلَاثًا قُسِّمَا: ٩٤٩- وَبَعْدَهُ الْحَاجِيُّ، فَالتَّحْسِينِيْ. ٩٥٠ فَالنَّفْسِ، فَالْعَقْلِ، فَالْأَنْسَابِ، فَمَالْ، ٩٥١ - كَحَدِّ نَـزْرِ مُسْكِر. وَالشَّانِي: ٩٥٢- أُوَّلَهَا. وَكَالْخِيَارِ مُكْمِلُهُ. ٩٥٣- كَسَلْبِ عَبْدٍ مَنْصِبَ الشَّهَادَةِ.

مُلَازِمٌ -وَهْوَ الْمَظِنَّةُ- اعْتُبرْ. مَا شُرِعَ الْحُكْمُ لَهُ: عِلْمًا، وَظَنْ؛ عَلَىٰ السَّوَا ؛ كَحَدِّ خَمْرِ مَثَلًا. آيِسَةً قَصْدَ وِلَادٍ؛ وَالأَصَحْ-مِثْلُ جَوَازِ الْقَصْرِ إِذْ تَنَعَّمَا. وَعِنْدَنَا: الأَصَحُ مَا لَهُ أَثَرُ؛ بَاعَ وَفِي مَجْلِسِ بَيْعِ اسْتَرَدْ، لِمَشْرِقِيْ زَوْجَتُهُ بِالْمَغْرِبِ. مَا بِالضَّرُورِيِّ لَدَيْهِمْ وُسِمَا، فَذُو الضَّرُورَةِ كَحِفْظِ الدِّينِ، وَالْعِرْضِ. وَالْمُلْحَقُ مَا بِهِ اكْتِمَالْ؛ -بَيْعٌ فَإِيجَارٌ(١). وَقَدْ يُدَانِى-وَالثَّالِثُ: الْمَعْرُوفُ لا يُزَلْزِلُهُ ؛ يَلِيهِ: مَا عَارَضَ؛ كَالْكِتَابَةِ.

<sup>(</sup>١) في (ع): (وإيجار).

٩٥٥- بِنَصِّ ٱوْ إِجْمَاع: الْمُؤَثِّرُ، أَوْ لَا بِأَنْ كُانَ بِهِ الْمُعْتَبَرُ-٩٥٦- تَرْتِيبُ حُكْمِهِ عَلَى الْوَفْقِ وَلَوْ لِلْجِنْسِ فِي الْجِنْسِ: مُلائِمًا رَأَوْا. ٩٥٧- أَوْ ثَبَتَ الإِلْغَا فَلَا يُعَلَّلُ بِهِ. وَإِنْ لَمْ يَثْبُتَا فَالْمُرْسَلُ؛ ٩٥٨ - وَمَالِكٌ يَقْبَلُ هَذَا مُطْلَقًا، ٩٥٩- مَعَ الْـمُنَادَاةِ عَلَيْهِ بِالنَّكِيرْ، ٩٦٠ وَآخَـرُونَ فِي الْعِبَادَاتِ. وَمَا ٩٦١- فَلَيْسَ مِنْهُ؛ وَهْوَ حَقٌّ قَطْعَا، ٩٩٢- مَصْلَحَةٌ كُلِّيَّةٌ قَطْعِيَّةً. ٩٦٣- لِلْقَطْعِ بِالْقَوْلِ بِهِ، لَا أَصْلِهِ. ٩٦٤- مَسْأَلَةٌ: تَنْخَرِمُ الْمُنَاسَبَهُ ٩٦٥-رَاجِحَةٌ أَوِ اسْتَوَتْ، وَقِيلَ: لا؛ ٩٩٦- اَلشَّبَهُ: السَّادِسُ: وَهْوَ: مَرْتَبَهْ ٩٦٧- وَقَالَ قَاضِيهِمْ: هُوَ الْمُنَاسِبُ ٩٦٨- فَانْ قِيَاسٌ عِلَّةٍ تَعَلَّزَا: ٩٦٩ - وَالصَّيْرَفِيُّ وَأَبِسُو إِسْحَاقًا

٩٥٤- ثُمَّ الْمُنَاسِبُ: إِذَا يُعْتَبَرُ فِي عَيْنِ حُكْم عَيْنُ وَصْفٍ يَظْهَرُ-وَابْنُ الْجُويْنِيْ كَادَ أَن يُوَافِقًا؛ وَمُطْلَقًا قَدْ رَدَّهُ الْجَمُّ الْغَفِير، دَلُّ عَلَىٰ اعْتِبَارِهِ مَا قَدْ سَمَا(١)-وَذَاكَ: مَا لِلِأَصْطِرَارِ يُرْعَىٰ وَشَرْطُ قَطْعِهَا رَآهُ(٢) الْحُجَّةُ-قَالَ: وَظَنُّهُ الْقَوِيْ كَمِثْلِهِ. إِذَا تُرَىٰ مَفْسَدَةٌ مُصَاحِبَه-وَخُلْفُهُ لَفْظِيٌّ؛ ٱذْ لَا عَمَلًا. تُجْعَلُ (٣) بَيْنَ الطَّرْدِ وَالْمُنَاسَبَهُ، بِتَبَع؛ وَكُلُّ قَوْم جَانَبُوا. فَالشَّافِعِيُّ حُجَّةً لَهُ يَـرَى، رَدًّا. كَمَا لَوْ أَمْكَنَتْ (1) وفَاقًا

<sup>(</sup>١) في (ع) و (غ): (قَدْ وُسِمَا).

<sup>(</sup>٢) في سلم المطالع ورواية ابن عدود: (يراه).

<sup>(</sup>٣) في (ع) و (غ): (يجعل).

<sup>(</sup>٤<mark>)</mark> في (ع): (مكنت).

حُكْم وَوَصْفٍ، ثُمَّ صُورِيٌّ يَفِي. عِلَّةً آوْ مُسْتَلْزِمًا لَهَا: انْظُرَا. عَنِ الإِمَامِ الشَّافِعِيُّ مَحْكِيُّ. يُوجَدُّ حُكْمٌ وَلِفَقْدٍ فُقِدَا. وَقِيلَ: بَلْ قَطْعًا. وَقِيلَ: لَا يُفِيدُ. نَفْيُ الَّـذِي بِعِلَّةٍ مِنْهُ أَجَـلُ؛ إِن يُبْدِ وَصْفًا غَيْرَ ذَاكَ: يَتْتَهِضْ-فَإِنْ تَكُنْ لِفَرْعِهِ مُعَدِّيَهُ:-أَوْ آخَرِ: فَلْيُطْلَبِ التَّرْجِيحُ بَيْنْ. وَالأَكْ شَرُونَ: أَنسَهُ يُردُّ، فَرْعَ النِّزَاعِ فَلْيُفِدْهَا أَبِدَا، إلَّا مُنَاظِرًا خِلَافَ الْمُجْتَهِدُ. يَدُلُّ ظَاهِرٌ عَلَىٰ التَّعْلِيلِ عَنْ-خُصُوصُهُ بِالإِجْتِهَادِ الْجَارِي-عِـدَّةُ (٢) أَوْصَافٍ فَيُلْغِي مَا عَرَا. تَحْقِيقُهُ. وَمَا هُوَ التَّخْرِيجُ مَرْ. يُلْحَقُ فِي سِرَايَةِ الْعَبْدِ الإِمَا.

٩٧٠- أَعْلَاهُ: قَيْسُ غَالِبِ الأَشْبَاهِ فِي ٩٧١- وَفَخْرُنَا: حُصُولَهَا فِيمَا يُرَى ٩٧٢- قُلْتُ: وَلَا يُعْتَمَدُ الصُّورِيُّ ٩٧٣ - ٱلدَّوَرَانُ: حَيْثُ وَصْفٌ وُجِدَا ٩٧٤ - وَالأَكْشُرُونَ: أَنَّهُ ظَنًّا مُفِيدُ(١)، ٩٧٥ - وَأَنسَّهُ لَا يَـلْزَمُ الَّـذِي اسْتَدَلْ ٩٧٦ وَلَوْ سِوَىٰ مُنَاظِرِ. وَالْمُعْتَرِضْ ٩٧٧ - جَانِبُ مُسْتَدِلِّهِ بِالتَّعْدِيَة، ٩٧٨- يَضُـرُ عِنْدَ مَانِع لِعِلَّتَيْنْ، ٩٧٩- تَقَارُنُ الْحُكْمِ لِوَصْفٍ: طَرْدُ. ٩٨٠- وَقِيلَ: إِنْ قَارَنَهُ فِيمَا عَدَا ٩٨١- وَقِيلَ: فِي فَرْدٍ، وَقِيلَ: لَمْ يُفِدُ ٩٨٢- اَلتَّاسِعُ: التَّنْقِيحُ لِلْمَنَاطِ: أَنُّ ٩٨٣ - وَصْفٍ فَيُلْغَىٰ عَنِ الِاعْتِبَادِ ٩٨٤- ثُمَّ يُنَاطُ بِالْأَعَمِّ. أَوْ يَرَىٰ ٥٨٥- إِثْبَاتُهُ الْعِلَّةَ فِي بَعْضِ الصُّوَرْ: ٩٨٦-عَاشِرُهَا: إِلْغَاءُ فَارِقٍ، كَمَا

<sup>(</sup>١) في (ع): (يفيد).

<sup>(</sup>١) في سلم المطالع: (أو تُرى عدةُ).



٩٨٧- وَهْوَ مَعَ الطُّرْدِ وَمَا قَدْ صَحِبَهْ مِنْ دَوَرَانِ قَصْرُهَا (١) ضَرْبُ شَبَهْ ١٠-٩٨٨- إِذْ يَحْصُلُ الظَّنُّ بِهَا فِي الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ لِنَوْعِ الْحِكْمَةِ

# ﴿خَاتَمَةً ﴾

٩٨٩- لَيْسَ تَأْتِّي الْقَيْسِ مَع عِّلِّيةِ وَصْفٍ، وَلا عَجْزُكَ عَنْ إِفْسَادِ تِي-٩٩٠- دَلِيلَ عِلَّيَّتِهِ عَلَىٰ الأَصَحْ؛ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَالِآعْجَ ازِ وَضَحْ -- O

<sup>(</sup>١) في سلم المطالع: (قصدها).



٩٩١- «اَلنَّقْضُ» - أَيْ: تَخَلُّفٌ لِلْحُكْم عَنْ عِلِّيَّةٍ - يَقْدَحُ فِيهَا كَيْفَ عَن، سَمَّىٰ، وَقِيلَ: قَادِحٌ كَيْفَ حَصَلْ-لا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ، وَالْفَخْرُ اعْتَمَىٰ-خِلَافِهَا، وَقِيلَ: عَكْشُهُ جَلَا، دَلَّ بِمَلْزُومِ الْوُجُودِ فِي مَحَلْ-لِيَنْتَقِضْ دَلِيلُكَ انْتِقَالا:-

٩٩٠ وَالْحَنَفِيُّ: لَا ؛ وَتَخْصِيصَ الْعِلَلْ ٩٩٣- إِلَّا لِفَقْدِ شَرْطٍ آوْ لِمَانِع، وَقِيلَ: إِلَّا لَهُمَا أُو وَّاقِع-٩٩٤ فِي مَعْرِضِ اسْتِثْنَاءٍ ٱوْ نُصَّتْ بِمَا ٩٩٥- إِلَّا عَلَىٰ مَذَاهِبِ مُعَمِّمَهُ وُرُودُهَا، وَقِيلَ: فِي الْمُحَرِّمَهُ، ٩٩٦- وَقِيلَ: فِي مَنْصُوصَةٍ يَقْدَحُ لَا ٩٩٧- وَقِيلَ: فِي الْمَنْصُوصِ لَا بِظَاهِرِ عَام وَفِي سِوَاهُ لَا لِلْغَابِرِ، ٩٩٨ - وَالْخُلْفُ - فِي الْأَصَحِّ - مَعْنَوِيُّ؛ عَلَيْهِ نَحْوُ خَرْمِهَا مَبْنِيُّ. ٩٩٩- جَوَابُكُ: مَنْعُ وُجُودِ الْعِلَّةِ، أَوِ انْتِفَاءِ الْحُكْم فِي الْمُورَدَةِ؛ ١٠٠٠- إِن لَمْ يَكُنْ مَذْهَبَ مُسْتَدِلِّهَا، وَذِكْرُ مَانِع لِمَنْ يَبْذُلُهَا. ١٠٠١ - وَالْأَكْثَرُ: الْمَنْعُ مِنِ اسْتِدْلَالِ عَلَىٰ وُجُودِهَا ؛ لِلِانْتِقَالِ، ١٠٠٠- ثَالِثُهَا: إِن لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ بِالْقَدْحِ أَوْلَىٰ مِنْهُ لَا يُخِيلُ (١). ١٠٠٣ - وَإِنْ عَلَىٰ وُجُودِهَا مَنِ اسْتَدَلْ ١٠٠٤ - نَـقْضِ وَأَبْـــدَىٰ مَنْعَهُ فَقَالَا

<sup>(</sup>١) أي: لا يُشكِل، وفي سلم المطالع: (لا نُحيل) أي: لا نمنع.

ثَالِثُهَا: عَلَىٰ الْخُصُوم مُطْلَقًا، لِنَقْض مَعْنَى - قَدْحُهُ الْمَشْهُورُ إِمَّا مَعَ الإِبْدَالِ أَوْ مَا أَبْدَلا؛ فَمِثْلُ أَمْن وَاجِبٌ أَدَاؤُهَا» فَمُبْدِلٌ عِبَادَةً يَنْتَقِضُ-لَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاجِبٌ وَمَا يَلِي، -كَحَائِض- مُسْتَلْزِمَ الأَدَاءِ. فِي قَوْلِ مَنْع عِلَّتَيْنِ الرَّاجِع. لِنَفْيِهَا أَعْنِي انْتِفَاءَ الْعِلْم؛ مِنْهُ: لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَدَمُ. مُنَاسِبٌ. وَإِنَّـمَا ذَا دَخَـلًا-وَلَمْ تَكُن نُّصَّتْ. وَذَاكَ أَرْبَعُ:

١٠٠٥ - فَالْحَقُّ لَا يُسْمَعْ، وَإِنْ قَالَ - اقْبَلِ -: يَـلْزَمُ إِمَّـا نَقْضُهَا أَوِ الدَّلِيـ(١) ل ١٠٠٦ - وَفَي إِقَامَةِ دَلِيلِهِ عَلَىٰ تَخَلُّفِ الْحُكْمِ الْخِلَافُ اللَّذْ خَلا. ١٠٠٧- وَفِي وُجُوبِ الإِحْتِرَازِ: الْمُنْتَقَىٰ ١٠٠٨ - وَغَيْرُ مُسْتَثْنَىٰ قَوَاعِدَ شُهِرْ لِنَاظِرِ؛ وَقِيلَ: أَوْلَمْ يَشْتَهِرْ. ١٠٠٩ - وَمُدَّعِي الإِثْبَاتِ وَالنَّفْي عَلَىٰ فَرْدٍ وَلَوْ غَيْرَ مُعَيَّن جَلَا ١٠١٠- يُنْقَضُ بِالْعَامِ مِنَ النَّفْي وَمِنْ إِثْبَاتِهِ وَالأَمْرُ بِالْعَكْسِ زُكِنْ. ١٠١١- «اَلْكَسْرُ» - وَهْوَ نَقْضُهُ الْمَكْسُورُ ١٠١٢- إِسْقَاطُهُ بَعْضَ الَّذِي قَدْ عَلَّلَا ١٠١٣- نَحْوُ: «صَلَاةٌ وَاجِبٌ قَضَاؤُهَا ١٠١٤- يُلْغِي خُصُوصَ هَـذِهِ الْمُعْتَرِضُ ١٠١٥- بِصَوْم حَائِضٍ، وَإِن لَمْ يُبْدَلِ ١٠١٦- وَلَيْسَ كُلُّ وَاجِبِ الْقَضَاءِ ١٠١٧- "تَخَلُّفُ الْعَكْسِ" مِنَ الْقَوَادِح ١٠١٨- وَالْعَكْسُ حَدُّهُ: انْتِفَاءُ الْحُكْم ١٠١٩- إِذْ عَـدَمُ الدَّلِيلِ لَيْسَ يَـلْزَمُ ١٠٢٠ وَ (عَدَمُ التَّأْثِيرِ) أَنَّ الْوَصْفَ لا ١٠٢١ قِيَاسَ مَعْنَىٰ وَالَّذِي لَا يُجْمَعُ (٢)،

<sup>(</sup>۱) انظر التعليق على البيت رقم (٥٠٧).

<sup>(</sup>١) في (ع): (والتي لا تجمع).

·8);--

وَالأَصْلِ: «بَيْعٌ لَمْ يَكُن مَرْئِيًّا-يُـقَالُ: لا تَأْثِيرَ لِلتَّرَائِي؛ فِي الأَصْلِ قَدْ عَارَضَ هَذَا الْقَائِلُ. فِي ذِكْرِهِ فَائِدَةٌ: كَالمُشْرِكُونْ-فَلَا ضَمَانَ لَاحِتٌ كَالْحَرْبِيْ» فَائِلَةٌ فَلَا يُضَاهِى الأَوَّلا؛ وَقَدْ يَكُونُ فَيْدُهُ ضَرُورِيْ: وَقَبْلَ هَا مَعْصِيَةٌ مَا سَبَقَتْ مُسْتَجْمِرًا(\*) كَعَدَدِ الْجِمَارِ » لَيْسَ لَهُ التَّأْثِيرُ فِي كِلَيْهِمَا خَـوْفَ انْتِقَاضِهِ بِرَجْمٍ مَنْ زَنَى. لَمْ تُغْتَفَرْ تِلْكَ وَإِلَّا الْخُلْفَ دِنْ (٣) فَكُمْ يَجِبْ إِذْنُ إِمَام الْعَصْرِ» يَحْذِفْهُ لَمْ يُنْقَضْ بِشَيْءٍ؛ وَأَتَىٰ-تَقْوِيَةً لِمَا حَوَىٰ مِنَ الشَّبَهُ.

١٠٢٢ فِي الْوَصْفِ أَيْ(١): بِكَوْنِهِ طَرْدِيًّا. ١٠٢٣- فَبَاطِلٌ كَالطَّيْرِ فِي الْسَهَوَاءِ» ١٠٢٤ فَعَجْزُ تَسْلِيم كَفَىٰ؛ وَالْحَاصِلُ: ١٠٢٥ وَالْحُكْمِ وَهُوَ أَضْرُبُ: قَدْ لَا يَكُونْ ١٠٢٦ قَدْ أَتْلَفُوا مَالًا بِدَارِ الْحَرْبِ ١٠٢٧- فَدَارُ حَرْبِ عِنْدَهُمْ طَرْدٍ فَلَا ١٠٢٨ لِأنَّــهُ طَالَبَ بِالتَّأْثِيرِ. ١٠٢٩ (عِبَادَةُ بِحَجَرِ تَعَلَّقَتْ ١٠٣٠ - فَلْيُعْتَبَرْ تَعَدُّدُ الأَحْجَارِ ١٠٣١ - فَقُولُهُ: «مَعْصِيَةٌ مَا قُدِّمَا» ١٠٣٢ - لَكِنَّهُ احْتِيجَ لِـ ذِكْرِهِ هُنَا ١٠٣٣ وَقَدْ يُفِيدُ لَا ضَرُورِيًّا: فَإِنْ ١٠٣٤ مِثَالُهُ: (٤) «مَفْرُوضَةٌ كَالظُّهُرِ ١٠٣٥ فَقَوْلُهُ: «مَفْرُوضَةٌ» حَشْوٌ مَتَىٰ ١٠٣٦- بِـهِ لِكَيْ أَصْلًا بِفَرْعِ قَـرَّبَهُ

<sup>(</sup>١) في (ع): (في وصفٍ أي).

<sup>(</sup>١) في سلم المطالع: (فليَعتبِر تعددَ الأحجار مستجمرٌ).

<sup>(</sup>٣) في سلم المطالع (زن).

<sup>(</sup>٤) في (ع): (فيما له).

١٠٣٧- رَابِعُهَا: فِي الْفَرْعِ: مِثْلُ: «تَعْقِدُ ١٠٣٨ - وَهُوَ كَثَانٍ؛ إِذْ (١) لِغَيْرِ الْكُفْءِ لَا ١٠٣٩ - تَنَازُع فِي الْفَرْضِ؛ تَخْصِيصُ صُوَرْ ١٠٤٠ وَجَائِئُ، ثَالِثُهَا: مَعَ الْبِنَا؛ ١٠٤١ ﴿ الْقَلْبُ ﴾: دَعْوَىٰ أَنَّ مَا اسْتَدَلَّ بِهْ ١٠٤٢ - وَمُسمَّكِنُ تَسْلِيمُ صِحَّةٍ مَعَهُ، ١٠٤٣ - وَاقْبَلْ عَلَىٰ الأَوَّلِ لَا مُعَارَضَه (٣)؛ ١٠٤٤ - أَوْ لَا فَهَادِحْ، وَقِيلَ: شَاهِدُ ١٠٤٥ وَمِنْهُ مَا صَحَّحَ رَأْيَ الْقَالِبِ ١٠٤٦ صَرِيحًا آوْ لَا؛ فَمِثَالُ الأَوَّلِ: ١٠٤٧ - فَ لَا تَسرَاهُ كَالشِّسرَا مُعْتَبَرَا» ١٠٤٨ - وَالشَّانِ: «لُبْثُ لَا يَكُونُ قُرْبَهُ ١٠٤٩ فَقُلْ: فَلَا يُشْتَرَطُ الصَّوْمُ كَذَا. ١٠٥٠- مُصَرِّحًا: «عُضْوٌ فَلَا يَكْفِي أَقَلْ ١٠٥١- «فَمِثْلَهُ بِالرُّبْعِ لَا يُقَدَّرُ».

بِنَفْسِهَالِغَيْرِ كُفْءٍ يَفْسُدُ» يُؤَتِّرُ التَّقْييدُ. وَلْيَرْجِعْ إِلَىٰ-مِنَ النِّزَاعِ بِالْحِجَاجِ وَالنَّظَرْ، أَيْ: غَيْرَ ذِي الْفَرْضِ عَلَيْهِ قَدْ بَنَا. فِيهَا عَلَىٰ ذَاكَ (٢) عَلَيْهِ إِن نَّبهْ. وَقِيلَ: تَصْحِيحٌ، وَقِيلَ: مَنْعَهْ؛ فَإِن يُسَلِّمْ صِحَّةً مُعَارَضَهُ، زُورِ عَلَيْهِ وَلَهُ فَفَاسِدُ. مَعْ كَوْنِهِ أَبْطَلَ رَأْيَ الصَّاحِبِ-«عَقْدٌ بِحَقِّ غَيْرِهِ وَلا يَلِي-يُقَالُ: عَقْدٌ فَيَصِحُ كَالشِّرَا. بِنَفْسِهِ فَلِلْوُقُوفِ أَشْبَهْ» وَمِنْكُ مَا يُسورَدُ إِبْطَالًا لِلذَا:-مُطْلَقِ الْإِسْمِ مِثْلَ وَجْهٍ " فَلْيُقَلْ:-أَوْ لَا: كَـ (عَقْدِ عِـ وَضِ يُعْتَبَرُ-

<sup>(</sup>١) في (ع): (أو).

<sup>(</sup>١) في (ع): (ذا كَرَّ).

<sup>(</sup>٣) في (غ): (لا مفاوضه).

١٠٥٢ مَعْ جَهْلِ مَا عُوِّضَ كَالأَنْكِحَةِ» ١٠٥٣ وَمِنْهُ - وَالْقَاضِي لَهُ لَا يَقْتَفِي -: ١٠٥٤ ﴿ طَهَارَةٌ بِمَائِعٍ فَلَا تَجِبُ ١٠٥٥ - فَقُل لَّهُ: فَيَسْتَوِي جَامِدُهَا ١٠٥٦ «اَلْقَوْلُ بِالْمُوجَبِ» - فِي التَّنْزِيل ١٠٥٧- مَعَ بَقًا النِّزَاعِ؛ فِيمَا ثُقِّلًا(٢): ١٠٥٨- يُنَافِرُ الْقِصَاصَ كَالْحَرْقِ» يُقَالْ: ١٠٥٩ - وَقَوْلُـنَا: «تَـفَاوُتُ الْوَسَائِل ١٠٦٠ كَالْمُتَوَسَّلِ إِلَيْهِ فَيُقَال: ١٠٦١ - وُجُ ودُ شَرْطِهِ وَمُقْتَضِيهِ. ١٠٦٢- إِذَا يَقُولُ: لَيْسَ هَـذَا مَأْخَذِي. ١٠٦٣ - بَعْضَ كَلَام غَيْرِ مَشْهُورٍ وَقَدْ ١٠٦٤ ﴿ وَالْقَدْحُ فِي الظُّهُورِ وَالْمُنَاسَبَهُ ١٠٦٥ لِكَوْنِهِ يُفْضِي إِلَىٰ الْقَصْدِ «وَفِي ١٠٦٦ ﴿ النَّفَرْقُ ﴾ رَاجِعٌ إِلَىٰ الْمُعَارَضَهُ

فَقُلْ: فَلَا يُشْرَطْ خِيَارُ(١) الرُّؤْيَةِ. "قَلْبُ الْمُسَاوَاةِ"؛ كَقَوْلِ الْحَنَفِيْ:-نِيَّتُهَامِثْلُ نَجَاسَةٍ تُصِبْ» وَمَائِعٌ وَأَصْلُكُمْ شَاهِدُهَا. شَاهِـدُهُ-: التَّسْلِيمُ لِلتَّلِيل-«قَتْلُ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا فَلَا-مُسَلَّمٌ وَلَيْسَ يَقْتَضِي بِحَالْ. لَا يَمْنَعُ الْقِصَاصَ فِي التَّثَاقُلِ-مُسَلَّمٌ وَغَيْرُ لازِم بِحَالً-وَالْخَصْمَ صَدِّقْ فِي الْأَصَحِّ فِيهِ (٣)-وَالْـمُسْتَدِلُّ إِنْ تَـرَاهُ يَنْبِذِ-خَافَ بِهِ الْمَنْعَ: عَلَيْهِ ذَا وَرَدْ. وَفِي صَلَاحِيَّةِ حُكْم صَاحَبَهْ"؛ ضَبْطِ». جَوَابُهَا: بَيَانُ مَا خَفِي. فِي الأصْلِ أَوْ فِي الْفَرْعِ لَا مُعَارَضَهُ (٤)،

<sup>(</sup>١) في (ع) و(غ): (نَشرِط خيارَ).

<sup>(</sup>١) رواية ابن عدود: (ثَقَّلا).

<sup>(</sup>٣) في (ع): (والحق تصديق الخصيم فيه)، ورواية ابن عدود: وجود شرط ووجود المقتضى والخصم صُدِّق في الأصح المرتضى

<sup>(</sup>٤) في (ع): (لا تعارضه).



١٠٦٧ - وَقِيلَ: فِي كِلَيْهِمَا. وَالرَّاجِحُ ١٠٦٨ - وَأَنَّ هُ يُمْنَعُ تَعْدَادُ الْأَصُولُ؛ ١٠٦٩ وَمَن يُجَوِّزْ قَالَ: يَكْفِي لَوْ فَرَقْ ١٠٧٠- بِكُلِّهَا. ثُمَّ اقْتِصَارُ الْمُسْتَدِلْ ١٠٧١- ثُمَّ "فَسَادُ الْوَضْعِ" أَنْ لَا يُوْجَدَا ١٠٧٢ صَلَاحُهَا لِللاعْتِبَارِ فِي أَنِ ١٠٧٣ كَالأَخْذِ لِلتَّخْفِيفِ وَالتَّوْسِعَةِ ١٠٧٤ وَمِنْهُ تَحْقِيقُ اعْتِبَارِ الْجَامِع ١٠٧٥ أَوْ فِيهِ نَصٌّ. وَجَوَابُ السَّالِكُ: ١٠٧٦- «فَسَادُ الإعْتِبَارِ» أَن يُخَالِفَا ١٠٧٧- أُعَـهُ. وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ ١٠٧٨ - جَوَابُهُ: بِالطَّعْنِ، وَالتَّأْوِيلِ، ١٠٧٩- ثُمَّ «الْمُطَالَبَةُ بِالتَّصْحِيحِ لِعِلَّةٍ»، تَقْدَحُ فِي الصَّحِيحِ. ١٠٨٠ جَوَابُهُ: إِثْبَاتُ ذَاكَ عِلَّهُ. ١٠٨١ - «كَفَّارَةُ لِلزَّجْرِ عَنْ جِمَاعِ ١٠٨٢- تَعَيَّنَ اخْتِصَاصُهَا كَالْحَدِّ» ١٠٨٣ - جَوَابُهُ: لِللاعْتِبَارِ وَضَّحَا

-وَإِنْ سُوَالانِ يُقَلْ-: ذا قَادِحُ(١). وَإِن بِمَنْع عِلَّتَيْنِ لَا نَقُولْ، مِنْ وَاحِدٍ، ثَالِثُهَا: لَا إِنْ لَحِقْ-عَلَىٰ جَوَابِ وَاحِدٍ خُلْفٌ نُتقِلْ. دَلِيلُهُ بِالْهَيْئَةِ الَّتِي بَدَا-يُرَتَّبَ الْحُكُمُ بِهِ وَيُقْرَنِ؟ وَالنَّفْي وَالإِثْبَاتِ مِنْ أَضْدَادِ تِي. فِي ضِدِّ حُكْمِهِ بِلَا مُنَازِع تَقْرِيرُهُ لِكُوْنِهِ كَنَالِكْ. إِجْمَاعًا آوْ نَصًّا. وَمِـمًّا سَلَفَا-عَنِ الْمُنُوعَاتِ لَهُ تَخْيِيرُ. وَالْمَنْع، أَوْ عَارَضَ بِالدَّلِيلِ. وَمِنْهُ أَن يَمْنَعَ وَصْفَ الْعِلَّهُ؛ يُحْذَرُ فِي الصَّوْمِ فَبِالْوِقَاعِ-يُقَالُ: بَلْ عَنْ فِطْرِهِ الْمُشْتَدِّ(١)، مُحَقِّقًا؛ إِذْ خَصْمُهُ قَدْ نَقَّحَا.

<sup>(</sup>١) في (ع): (نَقلُه قادح).

<sup>(</sup>٢) في سلم المطالع: (المنسَدِّ).

١٠٨٤ وَمِنْهُ مَنْعُ حُكْمِ الْأَصْلِ، ثُمَّ فِي قَطْعِ بِهِ: ثَالِثُهَا: غَيْرُ الْخَفِيْ، ١٠٨٥ رَابِعُهَا: اعْتِبَارُ عُرْفٍ لِلْبَلَدُ، ١٠٨٦- إِن يَقُم الدَّلِيلُ لَا يَنْقَطِعُ ١٠٨٧ - وَقُدْ يُجَاءُ بِمُنُوعٍ فَصْلِ ١٠٨٨- «سَلَّمْتُهُ دُونَ قِيَاس يَحْصُلُ» ١٠٨٩- «سَلَّمْتُهُ لَا أَنَّ هَـذَا عِلَّتَهْ» ١٠٩٠- «سَلَّمْتُ لَا وُجُودَهُ فِي الْفَرْع». ١٠٩١ - وَمِنْ هُنَا يُعْرَفُ: لِلْوُعَاةِ ١٠٩٢ وَلَوْ مِنَ ٱنْـوَاع، وَلَوْ تَرتَّبَتْ

١٠٩٣ - تَسْلِيمُ مَتْلُوٍّ عَلَىٰ التَّقْدِيرِ،

١٠٩٤- ثُمَّ «اخْتِكَافُ ضَابِطٍ فِي الْفَرْع

١٠٩٥ جَوَائِهُ: بِأَنَّهُ الْمُشْتَرَكُ

١٠٩٦ - وَالْإِعْتِرَاضَاتُ لِمَنْع تَرْجِعُ.

١٠٩٧ - طَلَبُهُ بَسِيَانَ مَعْنَىٰ يَحْصُلُ

١٠٩٨- ثُمَّ عَلَىٰ مُعْتَرِضِ فِيمَا اصْطُفِي -

١٠٩٩- ذِكْرَ اسْتِوَا مَحَامِلِ، وَلْيُشْتِ

وَقِيلَ: لَا يُسْمَعُ الْمُعْتَمَدُ: -مُعْتَرِضٌ بَل لِاعْتِرَاضِ يَرْجِعُ. كَ«لَمْ نُسَلِّمْ لَكَ حُكْمَ الأَصْل»، «سَلَّمْتُـهُ لا أنسَّهُ مُعَلَّلُ» «سَلَّمْتُ لَا الْوُجُودَ» «لَا تَعْدِيتَهْ» ثُمَّ يُحَابُ كُلُّهَا: بِالدَّفْع. جَـوَازُ إِيـرَادِ مُعَارَضَاتِ؛ وَهْيَ الَّتِي فِي ذِكْرِ تَالِيهَا ثَبَتْ-وَالثَّالِثُ: التَّفْصِيلُ فِي الْمَذْكُورِ. وَالأَصْلِ»؛ إِذْ لا ثِقَةٌ بِالْجَمْع. أَوْ أَنَّ الِٱفْضَاءَ سَوَاءً(١) يُدْرَكُ. وَقَبْلَهَا «اسْتِفْسَارُهُ» يَطَّلِعُ (٢):-حَيْثُ غَرِيبٌ لَفْظُهُ أَوْ مُجْمَلُ. بَـيَانُ هَـذَيْنِ، وَلَـمْ يُكَلَّفِ-بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدمُ التَّفَاوُتِ.

(١) رواية ابن عدود: (سواعٌ).

<sup>(</sup>٢) في (ع):

<sup>(</sup>والاعتراضات لمنع راجعة وقبلها استفساره مطالعة).



١١٠٠- وَالْمُسْتَدِلُّ فَقْدَ ذَيْنِ يُظْهِرُ أَوْ بِاحْتِمَالٍ لَفْظَهُ يُفَسِّرُ، ١٠٠- لا بِسِوَىٰ مُحْتَمِلٍ عَلَىٰ الأَصَحْ. وَفِي قَبُولِ مُدَّعَاهُ أَن وَضَحْ-١٠٠ فِي قَصْدِهِ؛ دَفْعًا لإِجْمَالٍ يُوَافْ لِعَدَمِ الظُّهُورِ فِي الْغَيْرِ: خِلَافْ. ١١٠٠- فِي قَصْدِهِ؛ دَفْعًا لإِجْمَالٍ يُوافْ لِعَدَمِ الظُّهُورِ فِي الْغَيْرِ: خِلَافْ. ١١٠٣- آخِرُهَا «التَّقْسِيمُ»: كَوْنُ اللَّفْظِ ذَا تَسرَدُّدٍ بَيْنَ احْتِمَالَيْنِ إِذَا-١١٠٠ آخِرُهَا «التَّقْسِيمُ»: كَوْنُ اللَّفْظِ ذَا تَسرَدُّدٍ بَيْنَ احْتِمَالَيْنِ إِذَا-١١٠٠ بَعْضُهُمَا يُمْنَعُ. وَالْمُخْتَارُ: وُرُودُهُ. وَرَدُّه يُصَارُ: 1١٠٥ عَنْ فَلُ مُونُ وَلَدُهُ لَوْعُرْفَا، أَوْ ظَاهِرٌ؛ وَلَوْ ذَلِيلٌ (١) يُلْفَىٰ ١٠٠٠ اللَّفْظُ مَوْضُوعٌ لَهُ لَوْعُرْفَا، أَوْ ظَاهِرٌ؛ وَلَوْ ذَلِيلٌ (١) يُلْفَىٰ

---

<sup>(</sup>١) في سلم المطالع: (لو لدليل).



١١٠٦- ٱلْمَنْعُ لَا يَعْتَرضُ الْحِكَايَة، بَلِ الدَّلِيلَ. وَهْوَ قَبْلَ الْغَايِهُ-

١١٠٧- لِبَعْضِهِ: مُجَرَّدًا، أَوْ عَارَضَهُ مُسْتَنِدًا، وَسَمِّهِ الْمُنَاقَضَهُ ١١٠٨ - وَالْاحْتِ جَاجُ مِنْهُ لِلَّذِي مَنَعْ غَصْبٌ؛ مُحَقِّقُ الْخِلَافِ مَا اسْتَمَعْ. ١١٠٩- أَوْ بَعْدُ: مَعْ مَنْعِ دَلِيلِهِ عَلَىٰ تَخَلُّفِ الْحُكْمِ فَنَقْضٌ أُجْمِلًا ١١١٠- أَوْ لا وَقَد دَّلَّ بِمَا قَدْ نَاقَضَهْ ثُبُوتُ مَدْلُولٍ: فَذَا الْمُعَارَضَة ١١١١- كَمِثْل: «مَا قُلْتَ وَإِنْ عَلَيْهِ دَلَّ فَعِنْدِي فِيهِ مَا يَنْفِيهِ» ١١١٠- وَانْقَلَبَ الْمُورِدُ مُسْتَدِلًا، وَيَدْفَعُ الْمَمْنُوعُ بِاللَّذْ دَلًّا. ١١١٣- فَإِن يَعُدُ لِمَنْعِهِ: كَمَا مَضَى، وَهَكَذَا حَتَّىٰ إِذَا الأَمْرُ اقْتَضَىٰ-١١١٤- إِفْحَامَ مُسْتَدِلِّهِ إِنِ انْقَطَعْ بِكَثْرَةِ الْمُنُوعِ، أَوْ حَتَّىٰ وَقَعْ-١١١٥- إِلْـزَامُ خَصْمٍ؛ بِانْتِهَاءِ الْمَانِعِ إِلَىٰ ضَرُورِيْ، أَوْ يَقِينِيْ (١) شَائِع.

<sup>(</sup>١) رواية ابن عدود: (إلى ضرور أو يقين).



---

0

<sup>(</sup>١) ابن عدود: أي: عينيٌّ.

<sup>(</sup>٢) كذا في (ع) والبلوغ النافع، وفي (غ): (فالآثار بها)، وفي سلم المطالع: (فالأثْرِ لها)، ورواية ابن عدود: (فالإثْر لها).





وَلا قِيَاسًا. نَحْوُ: عَكْسٍ. وَكَبَاقُ؛-تَكْلِيفُ غَافِلِ- دَلِيلًا مُلْزِمَا-أَصْلِ. وَمِنْهُ فِي الَّذِي الْبَعْضُ رَأَوْا:-أَوْ فُقِدَ الشَّوْطُ. وَهَذَا نَرْتَضِي. وَنَاقِصٌ أَيْ: بِكَثِيرِ الصُّورِ؛ يُحْتَجُ بِاسْتِصْحَابِ أَصْلِ عُدِمًا. مُغَيِّرٌ. وَمَا بِهِ الشَّرْعُ بِدَا-وَالْخُلْفُ فِي الأَخِيرِ غَيْرُ مُشْتَبِهْ:-وَقِيلَ: إِن مُعَارِضٌ ذُو مَنْعٍ-

١١٢٦ وَهُوَ: دَلِيلٌ لَيْسَ نَصًّا وَاتِّفَاقْ ١١٢٧- نَحْوُ: الدَّلِيلُ يَقْتَضِي أَنْ لَا وَقَدْ خُولِفَ فِي كَذَا لِمَعْنَىٰ قَدْ فُقِدْ-١١٢٨ هُنَا فَأَبْقِهِ لِلذَاكَ الْمَسْلَكِ. وَكَانْتِفًا الْحُكْمِ لِنَفْيِ الْمُدْرَكِ؛ ١١٢٩- كَالْحُكْمُ يَسْتَدْعِي - وَإِلَّا لَزِمَا ١١٣٠ وَلَا دَلِيلَ هَهُنَا بِالسَّبْرِ أَوْ ١١٣١ قَدْ وُجِدَ الْمَانِعُ أَوْ مَا يَقْتَضِي ١١٣٢ - وَمِنْهُ: الْإِسْتِقْرَاءُ: ثُمَّ ذُو التَّمَامُ بِالْكُلِّ إِلَّا صُورَةَ النِّزَاعِ دَامْ؛ ١١٣٣- حُجَّتُهُ قَطْعِيَّةٌ لِلأَكْثَر. ١١٣٤- ظَنِّيَّةٌ، وَسَمٍّ هَذَا تُصِب: إِلْحَاقَ فَرْدٍ بِالْأَعَمِّ الْأَغْلَبِ. ١١٣٥- وَمِنْهُ: الإسْتِصْحَابُ:قَالَ الْعُلَمَا: ١١٣٦ - وَالنَّصِّ وَالْعُمُوم حَتَّىٰ يَرِدَا ١١٣٧ - دَلُّ عَلَىٰ ثُـبُوتِهِ؛ لِسَبَيهُ؛ ١١٣٨- ثَالِثُهَا: فِي الدَّفْع دُونَ الرَّفْع،

فَقِيلَ (١): مُطْلَقًا، وَقِيلَ: ذُو سَبَبْ؛ وَشُكَّ -مَعْ تَغْيِيرِهِ- فِي سَبَيْهُ؛ اَلشَّابِتُ الْيَوْمَ بِذَاكَ الزَّمَنِ-

١١٣٩ مِنْ ظَاهِرٍ، وَقِيلَ: ظَاهِرٌ غَلَبْ؛ ١١٤٠ - كَقُلَّتَيْنِ بَالَ نَحْوُ الظُّبْيِ (١) بِهُ ١١٤١ - وَقِيلَ: إِنْ عَهْدُ يَطُلُ فَلْيُعْتَمَدُ (٣) أَصْلُ وَإِلَّا لَا؛ وَهَـذَا الْمُعْتَمَدُ. ١١٤٢ وَامْنَعْ لِسَحْبِ حَالِ الْاتِّفَاقِ فِي مَحَلِّ خُلْفٍ، وَرَآهُ الصَّيْرَفِيْ. ١١٤٣ - فَحَدُّ الإسْتِصْحَابِ فِي ذَا الشَّانِ: ثُبُوتُ أَمْرِ فِي الزَّمَانِ الثَّانِي - ١١٤٣ ١١٤٤- لِكُوْنِهِ فِي الزَّمَنِ الْغَبِيرِ؛ لِفَقْدِ مَا يَصْلَحُ لِلتَّغْيِيرِ. ١١٤٥ - أُمَّا الَّذِي فِي أَوَّلٍ مَصْحُوبُ لِكَوْنِهِ فِي الثَّانِ فَالْمَقْلُوبُ. ١١٤٦ - وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ: لَوْ لَمْ يَكُنِ ١١٤٧- لَكَانَ غَيْرَ ثَابِتٍ، فَيَقْضِي بِأَنَّـهُ لِلِآنَ غَيْرُ مَقْضِي

# ﴿مُسْأَلَةً ﴾

١١٤٨ لَا يُطْلَبُ الدَّلِيلُ مِمَّنْ قَدْ نَفَى إِنِ ادَّعَىٰ عِلْمًا ضَرُورِيًّا وَفَى. ١١٤٩ - أَوْ لَا ( ٤): يُطَالَب بِّدَلِيلٍ فِي الْأَبَرْ. وَالْأَخْذُ بِالْأَقَلِّ فِي "الإِجْمَاعِ" مَرْ. ١١٥٠ - وَفِي وُجُوبِ الأَخْذِ بِالأَخَفِّ، أَوْ أَشَدِّهَا، أَوْ لَا وَلَا: خُلْفًا (٥) حَكَوْا

<sup>(</sup>١) في (ع): (يقبل).

<sup>(</sup>٢) في سلم المطالع ورواية ابن عدود: (الطيرِ). والمثبت موافق لما في شرح الناظم وباقي النسخ. (٣) في (ع): (فالمعتمد).

<sup>(</sup>٤) في سلم المطالع ورواية ابن عدود: (إلّا).

<sup>(</sup>٥) كذا في سلم المطالع ورواية ابن عدود. وفي (ع) و(غ) والبلوغ النافع: (خلفٌ).



## ومسالة ب

١١٥١- إِخْتَلَفُوا هَلْ كَانَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ نَبِيُّنَا مُكَلَّفُوا هَلْ كَانَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ نَبِيُّنَا مُكَلَّفُوا هَلْ كَانَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ نَبِيُّنَا مُكَلَّمُ وَالْحَنْعَ وَالْحَنْعَ بَعْدَ الْوَحْيِ وَيَكِن نَقْلَا مَانَعَ بَعْدَ الْوَحْيِ لَكِن نَقْلَا مَانَعَ بَعْدَ الْوَحْيِ لَكِن نَقْلَا

## ﴿ مُسْالَةً ﴾

١١٥٤ - اَلْحُكُمُ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي ذِي النَّفْعِ وَالضُّرِ قَدْ مَرَّ. وَبَعْدَ الشَّرْعِ: - ١١٥٥ - رُجِّحَ أَنَّ الأَصْلَ تَحْرِيمُ الْمَضَارُ وَالْحِلُّ فِي ذِي النَّفْعِ؛ وَالسُّبْكِيُّ صَارُ - ١١٥٦ - رُجِّحَ أَنَّ الأَصْلَ تَحْرِيمُ الْمَالِ؛ فَذَاكَ حَظْرٌ بِالْحَدِيثِ الْعَالِي ١١٥٦ - إِلَىٰ خُصُوصِهِ بِغَيْرِ الْمَالِ؛ فَذَاكَ حَظْرٌ بِالْحَدِيثِ الْعَالِي

### ﴿مُسْالَةٌ ﴾

١١٥٧- اَلاَّكُ شَرُونَ لَيْسَ الِاسْتِحْسَانُ بِحُجَّةٍ، وَخَالَفَ النُّعْمَانُ. ١١٥٧- وَحَدُّهُ: قِيلَ: دَلِيلٌ يَنْقَدِحْ فِي نَفْسِهِ وَبِاللِّسَانِ لَا يَصِحْ (٢)؛ ١١٥٨- وَرُدِّدُ: إِنْ كَانَ لَهُ تَحَقُّقُ: فَلْيُعْتَبَرْ، أَوْ لَا: فَلَا؛ مُتَّفَقُ. ١١٩٠- وَقِيلَ: بَلْ هُوَ الْعُدُولُ عَنْ قِيَاسْ إِلَىٰ أَشَدَّ؛ وَهْوَ أَمْرٌ لَا الْتِبَاسْ. ١٦٦٠- وَقِيلَ: أَنْ يُعْدَلَ عَنْ حُكْمِ الدَّلِيلْ لِعَادَةٍ؛ وَفِي جَوَابٍ ذَاكَ قِيلْ:

<sup>(</sup>١) في سلم المطالع ورواية ابن عدود: (والمرتضَى الوقفُ).

<sup>(</sup>١) رواية ابن عدود: (لا يَضِحُ) بالضاد.

١١٦٢- بِأَنَّهَا إِنْ تَبَتَتْ حَقًّا فَقَدْ قَامَ دَلِيلُهَا، وَإِلَّا فَلْتُرَدْ. ١١٦٣- فَإِن تَحَقَّقُ (١) مِنْهُ مَا تُنُوزِعَا فِيهِ: فَمَنْ قَالَ بِهَذَا شَرَّعَا. ١١٦٣- فَإِن تَحَقَّقُ (١) مِنْهُ مَا تُنُوزِعَا فِيهِ: فَمَنْ قَالَ بِهَذَا شَرَّعَا. ١١٦٤- وَلَيْسَ مَا اسْتَحْسَنَ - مِنْ مُخْتَلَفِ - اَلشَّافِعِيْ؛ كَحَلِفٍ فِي الْمُصْحَفِ

# ﴿ مُسْالَةً ﴾

١١٦٥- قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: عَلَىٰ الصَّحَابِيْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَىٰ الصَّوَابِ. السَّبُكِيِّ وَالْفَحْرِ: إِلَّا فِي التَّعَبُّدِيّ؛ وَالْمُولِ لَا نِزَاعْ. ١١٦٧- وَقِيلَ: حُجَّةٌ عَلَىٰ الْقَيْسِ وَفَىٰ؛ وَكَالدَّلِيلَيْنِ إِذَا مَا اخْتَلَفَا. ١١٦٩- وَقِيلَ: بَلْ دُونَ الْقِيَاسِ؛ ثُمَّ فِي تَخْصِيصِهِ الْعُمُومَ قَوْلانِ قُفِي. ١١٦٩- وَقِيلَ: إِن يُنَافُ قَيْسًا. وَقِيلَ: مَعَ تَقْرِيبٍ يُوافْ. ١١٧٠- وَقِيلَ: إِن يُنَافُ قَيْسًا. وَقِيلَ: وَعُثْمَانَ. وَقِيلَ: مَع عَلِيْ. ١١٧٠- وَقِيلَ: قَوْلُ الصَّاحِبَيْنِ الْكُمَّلِ. قِيلَ: وَعُثْمَانَ. وَقِيلَ: مَع عَلِيْ. ١١٧١- وَقِيلَ: فَلِلَا لَدَّلِيلِ لَا تَقْلِيدِ الْمُدَّلِيلِ لَا تَقْلِيدَا إِرْقُلِيلِ لَا تَقْلِيلِ لَا تَقْلِيلِ لَا تَقْلِيلِ لَا تَقْلِيدِا

١١٧٣- إِلْهَامُنَا لَيْسَ -لِفَقْدِ الثِّقَةِ مِنْ غَيْرِ مَعْصُومٍ بِهِ- بِحُجَّةِ. ١١٧٣- وَبَعْضُ أَهْلِ الْجَبْرِ قَدْ رَآهُ. وَالسُّهْرَوَرْدِيْ خَصَّ مَنْ حَوَاهُ.

<sup>(</sup>١) الأصل أن يقول: «فإن تحققَ»؛ لأنه فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، ولكنه أسكن الفعل لضرورة الوزن. انظر كتاب: ما يجوز للشاعر في الضرورة، لمحمد بن جعفر القيرواني (ص: ٢٢٥).



١١٧٥- إِيقَاعُهُ فِي الْقَلْبِ مَا يَثْلَجُ لَهُ، بِهِ يَخُصُّ اللهُ مَنْ قَدْ كَمَّلَهُ



١١٧٦- ٱلْفِقْهُ مَبْنَاهُ -عَلَىٰ مَا حَرَّرَهُ أَصْحَابُنَا- قَوَاعِدٌ مُخْتَصَرَهُ(١): ١١٧٧-بشَكِّ الْيَقِينُ لَا يُزالُ. وَأَنَّ كُلَّ ضَرَرٍ مُسزَالُ. ١١٧٨ - وَبِالْمَشَاقِ يُجْلَبُ التَّيْسِرُ. وَأَنَّهُ لِلْعَادَةِ الْمَصِيرُ. ١١٧٩ - وَزَادَ بَعْضٌ خَامِسَ الْقَوَاعِدِ: أَنَّ أُمُورَ الشَّخْصِ بِالْمَقَاصِدِ 

<sup>(</sup>١) رواية ابن عدود: (مشتهِره).



﴿ الْكِتَابُ السَّادِسُ: في التَّعَادُلِ وَالتَّرَاجِيحِ ﴾

لِلشَّافِعِيْ فِي بِضْعَ عَشْرَ مَوْضِعًا؛ عِلْمًا وَدِينًا وَعَلَىٰ إِنْقَانِهِ ؛ وَقِيلَ: قَيِّدُ(١) نَاسِبًا أَوْ أَرْسِكَهُ.

١١٨٠ مُمْ تَنِعٌ تَعَادُلُ الْقَوَاطِعِ. كَذَا الأَمَارَتَيْنِ أَيْ: فِي الْوَاقِعِ -١١٨١- عَلَىٰ الصَّحِيحِ. وَإِذَا تُوُهِّمَا: فَالْوَقْفُ، وَالتَّخْيِيرُ، أَوْ تَرْكُهُمَا، ١١٨٢- أَوْ ذَا بِغَيْرِ وَاجِبِ وَفِيهِ مُخَيَّرٌ؛ خُلْفٌ بِهِ نَحْكِيهِ. ١١٨٣ - وَحَيْثُ عَن مُجْتَهِدٍ قَوْلانِ: تَعَاقَبَا: فَالْقَوْلُ عَنْهُ الثَّانِي. ١١٨٤- أَوْ لا: فَمَا يُذْكَرُ فِيهِ الْمُشْعِرُ بِكُونِهِ أَرْجَعَ، أَوْ لَا يُذْكَرُ-١١٨٥ فَهُ وَ مُ رَدَّدُ؛ وَهَ ذَا وَقَعَا ١١٨٦ - وَهُ وَ ذَلِيلٌ لِعُلُوِّ شَانِهِ ١١٨٧- ثُمَّ رَأَىٰ الْقَفَّالُ مَا يُصَحِّحُ وَأْيَ أَبِي حَنِيفَةٍ مُرَجَّحُ، ١١٨٨- وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَتَرْجِيحُ النَّظَرْ أَوْلَىٰ؛ وَبَعْدَهُ فَقِفْ إِذْ مَا ظَهَرْ. ١١٨٩ وَقَوْلُهُ مُخَرَّجًا فِي الْمَسْأَلَة مِنَ النَّظِير حَيْثُ لَا يُعْرَفُ لَهْ-١١٩٠ قَوْلٌ بِهَا، وَقِيلَ: لَا يُنْسَبُ لَهُ، ١١٩١ - وَحَيْثُ نَصَّ فِي نَظِيرَيْنِ عَلَىٰ تَـخَالُفٍ: فَطُرُقٌ قَـدْ حَصَلًا. ١١٩٢ - وَعُكَرِّفِ التَّرْجِيحُ: بِالتَّقْوِيَةِ إِحْدَىٰ الأَمَارَتَيْنِ عَامِلًا بِتِي-

<sup>(</sup>١) في (ع) و(غ): (قيْدًا).

ٱلْقَاضِ: إِلَّا مَا بِظَنِّ قَدْ حَصَلْ؛ وَقِيلَ: إِن يَرْجَحْ بِظَنِّ خُيِّرَا. مَرّ. وَنَاسِخٌ أَخِيرٌ مِنْهُمَا؛ فَاعْمَلْ بِهِ، وَخَالَهُ تُ أَفْرَادُ. أو الأدِلِّةِ عَلَىٰ الصَّحِيح. فَنَاسِخٌ، أَوْ لا: فَخُذْ غَيْرَهُمَا. ٱلْجَمْعُ وَالتَّرْجِيحُ: فَلْيُخَيَّرَا. فَاتْرُكْهُمَا، أَوْ لا: كَأَنْ تَقَارَنَا

١١٩٣- وَصْفًا. وَبِالرَّاجِح يَلْزَمُ الْعَمَلُ، ١١٩٤ فَكُونُهُ مُرَجِّحًا مَا اعْتُبِرَا، ١١٩٥- وَلَيْسَ فِي الْقَطْعِيِّ تَرْجِيحٌ؛ لِمَا ١١٩٦ - وَلَـوْ أَخِيرًا نَّـقَـلَ الآحَـادُ ١١٩٧ وَكُثْرَةُ السِّرُوَاةِ ذُو تَرْجِيح، ١١٩٨- بِالْمُتَعَارِضَيْنِ إِن يُمْكِنْ عَمَلْ -وَلَوْ بِوَجْهِ-: فَهُوَ أَوْلَىٰ فِي الأَجَلْ؛ ١١٩٩- وَلَا يُعَدُّمُ عَلَىٰ الْكِتَابِ سُنَّةٌ ٱوْ بِالْعَكْسِ فِي الصَّوَابِ. ١٢٠٠ - أَوْ يَتَعَذَّرُ: وَالأَخِيرُ عُلِمَا: ١٢٠١- وَإِنْ تَعَارَنَا: وَقَد تَعَذَّرَا ١٢٠٢- أَوْ جُهِلا: فَحَيْثُ نَسْخُ أَمْكَنَا:

١٢٠٣- تُرَجَّحُ الأَخْبَارُ: بِالْعُلُقِ، وَالْفِقْهِ فِي رَاوِ لَهَا، وَالنَّحْوِ، ١٢٠٤ وَلُغَةٍ، وَضَبْطِهِ، وَفِطْنَتِهُ، وَلَوْ رَوَىٰ بِلَفْظِهِ وَيَقْظَتِهُ، ٥١٠٠ وَوَرَع، وَشُهْرَةِ الْعَدَالَة، وَفَقْدِ بِدْعَةٍ، وَعِلْمِهَا لَهْ-١٢٠٦- بِالْاخْتِبَارِ، أَوْ تَرَىٰ مُزَكِّيَهُ أَكْثَرَ عَلَّا، وَصَرِيح التَّزْكِيَهُ، ١٢٠٧ مَعْرُوفِ - قِيلَ أَوْ شَهِيرِ - النَّسَبِ، وَحِفْظِ مَـرْوِيٍّ، وَذِكْـرِ السَّبَبِ، ١٢٠٨-مُعَوِّلًا لِحِفْظِهِ لَا الْكُتُب، سَمَاعِهِ لَا مِن وَرَاءِ الْحُجُبِ، ١٢٠٩ - وَقُوَّةِ الطَّرِيقِ، وَالأَصْلُ أَقَرْ، وَمِنْ أَكَابِرِ الصِّحَابِ، وَذَكَرْ؛

١٢١٠- ثَالِثُهَا: فِي غَيْرِ أَحْكَامِ النِّسَا، آخِرِ إِسْلَامٍ؛ وَقِيلَ: عُكِسَا، وَقِيلَ: عَكْسُهُ لأَهْلِ الْعِلْم، أَوْ فِيهِ تَهْدِيدٌ وَتَأْكِيدٌ وَفَئ، بِسَبَبِ؛ إِلَّا بِصُورَةٍ لِلْاَا عَلَىٰ الأَصَحِّ، وَهُوَ بِالْبَاقِي حَرِي، عَلَىٰ اسْم جِنْسِ مَعَ «أَلْ»، ثُمَّ الَّذِي وَمَا يَكُونُ فِيهِ تَخْصِيصٌ أَقَلْ، وَسَبْقُ ذَيْنِ لِلْمَفَاهِيم رِضًا، خِلَافِهِ. وَمَاعَنَ أَصْلِ نُعِلَا، وَقِيلَ: لَا فِي الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ بَانْ، ثَالِثُهَا: سَوَاءٌ الْحَظْرُ وَتِي، وَمُثْبِتِ الْوَضْعِ عَلَىٰ مَا كَلَّفَا، أَمْرِ، وَالِآخْبَارُ عَلَىٰ ذَيْنِ اعْتَلَىٰ، يُعْقَلُ مَعْنَاهُ لِـمَا(١) لَن يُفْهَمَا.

١٢١١- مُبَاشِرٍ، صَاحِبِهَا، حُرِّ، حَمَلْ بَعْدَ بُلُوغ، وَبِلَفْظٍ؛ لا خَلَلْ، ١٢١٢- غَيْرِ مُدَلِّسٍ، وَلَا ذِي اسْمَيْنِ، وَكُونِهِ مُخَرَّجَ الشَّيْخَيْنِ. ١٢١٣- وَالْقَوْلُ، فَالْفِعْلُ، فَصَمْتُ، فَالْفَصِيحْ؛ لا زَائِـدًا فَصَاحَةً عَلَىٰ الصَّحِيحْ، ١٢١٤ - وَالْقُرَشِيْ، وَالْمَدَنِيْ، وَمَا اشْتَمَلْ عَلَىٰ زِيَادَةٍ، وَحَاوٍ لِلْعِلَلْ، ١٢١٥ وَمَا بِهِ الْعِلَّةُ قَبْلَ الْحُكْمِ؛ ١٢١٦- وَمُشْعِرٌ عُلُو شَأْنِ الْمُصْطَفَى، ١٢١٧- وَذُو عُمُوم مُطْلَقٍ عَلَىٰ الَّذَا ١٢١٨- وَالْعَامُ شَرْطِيًّا عَلَىٰ الْمُنَكَّرِ ١٢١٩ - وَالْجَمْعُ رَاجِحٌ عَلَىٰ «مَا» «مَنْ»، وَذِي ١٢٢٠ مَا خُصٌّ؛ وَالْهِنْدِيُّ: عَكْسُهُ أَجَلْ، ١٢٢١ عَلَىٰ إِشَارَةٍ وَالِآيمَاءِ: اقْتِضَا، ١٢٢٢ - وَالْمُرْتَضَىٰ تَقَدُّمُ الْفَحْوَىٰ عَلَىٰ ١٢٢٣ - وَمُشْبِتُ ، ثَالِثُ هَا يَسْتَويَانْ، ١٢٢٤- وَالأَمْرِ، وَالْحَظْرِ عَلَىٰ الإِبَاحَةِ؛ ١٢٢٥ وَدَافِع الْحَدِّ عَلَىٰ الَّذْ مَا نَفَىٰ، ١٢٢٦ - وَبِاتِّفَاقٍ قُدِّمَ النَّهِيُ عَلَىٰ ١٢٢٧- وَالْحَتْمُ وَالْكُرْهُ عَلَىٰ النَّدْبِ، وَمَا

<sup>(</sup>١) في (ع)، و(غ)، والبلوغ النافع: (لمن).

لَوْ مُرْسَلًا، أَوْ قَدْ رَآهُ الأَكْثَرُ، ثَالِثُهَا: إِنْ كَانَ ذَا انْتِسَابِ-رَابِعُهَا: إِنْ أَحَدَ الشَّيْخَيْن؛ فِي الْحِلِّ وَالتَّحْرِيم وَالْقَضَا عَلِيْ-اَلشَّافِعِيُّ: فِي الْفُرُوضِ قَدِّمَا-وَفِي سِوَاهَا قَبْلَهُ ابْنُ جَبَل. وَقُدِّمَ الْخَالِي عَنِ النِّزَاعِ ؟ صَحَابَةٌ، وَالْكُلُّ، وَالَّذِي انْقَرَضْ. يَقْوَىٰ دَلِيلُ الأَصْلِ، أَوْ عَلَىٰ السَّنَنْ يُقْطَعَ بِالْعِلَّةِ، أَوْ يَغْلِبَ ظَنْ، وَذَاتَ أَصْلَيْنِ عَلَىٰ الْمَرْضِيِّ، أَوْصَافِهَا؛ وَقِيلَ: عَكْسُ ذِي وَتِي، أَصْلِ، وَفِي التَّعْلِيلِ لَمْ يُخْتَلَفِ، أَوْ عِلَّةً أُخْرَىٰ؛ وَبَعْضُ رَدَّهُ، قَطْعًا، فَظَنَّا، فَبِإِيمَاءٍ يُخَصُّ، فَالدُّورَانِ؛ وَحَكَوْا فِي الْمَرْتَبَهْ:-اَلْكُ وَرَانَ بَعْدَ سَبْرِهَا يَلِي، وَغَيْرُ ذِي تَرَكُّبِ عَلَىٰ الأَصَحْ،

١٢٢٨- وَمَا يُوَافِقُهُ دَلِيلٌ آخَرُ، ١٢٢٩- أَوْ أَهْلُ طَيْبَةَ، أَوِ الصَّحَابِيْ؛ ١٢٣٠ إِلَىٰ تَمَيُّزِ بِنَصِّ عَيْنِيْ (١)، ١٢٣١ وَقِيلَ: إِن يُخَالِفِ ابْنُ جَبَلِ ١٢٣٢ وَالإِرْثِ زَيْدٌ: لَمْ يُرَجَّحْ بِهِمَا، ١٢٣٣- وفَاقَ زَيْدٍ فَمُعَاذ فَعَلِيْ، ١٢٣٤ - وَأُخِّرَ النَّصُّ عَنِ الإِجْمَاعِ، ١٢٣٥ قَالِثُهَا: سَوَاءُ، وَالَّذِي فَرَضْ ١٢٣٦ - وَرُجِّحَ الْقِيَاسُ هَاهُنَا: بِأَنْ ١٢٣٧- أَيْ: فَرْعُهُ مِنْ جِنْسِ أَصْلِهِ. وَأَنْ ١٢٣٨- وَكُونِهَا بِالْمَسْلَكِ الْقَوِيِّ، ١٢٣٩ - وَصِفَةً ذَاتِبَّةً، وَقِلَةِ ١٢٤٠ وَذَاتُ الِاحْتِيَاطِ، وَالْعُمُوم فِي ١٢٤١ - وَمَا يُوافِقُ أُصُولًا عِلَّهُ، ١٢٤٢ وَمَا ثُبُوتُهَا بِإِجْمَاع، فَنَصْ؛ ١٢٤٣ - فَالسَّبْرِ، فَالْمُنَاسَبَاتِ، فَالشَّبَهُ، ١٢٤٤ - اَلنَّصَ، فَالإِجْمَاعَ، قِيلَ: وَاجْعَلِ ١٢٤٥ - وَعِلَّةٌ عَلَىٰ دَلَالَةٍ رَجَحْ،

<sup>(</sup>١) في (ع) وسلم المطالع: (عين).



وَبَعْدَهُ الْعُرْفِيُّ، فَالشَّرْعِيُّ، فَقَطْ، وَفِي الْقَاصِرَةِ الْخِلَافُ بَادْ-اَلاَّعْرَفِ، النَّاتِيْ، الصَّرِيحِ، وَالأَعَمْ؛ ١٢٥٢ وَلَيْسَ لِلْمُرَجِّحِ انْحِصَارُ، وَقُصَوَّةُ الظَّنِّ لَـ هُ مَثَارُ

١٢٤٦ - وَالْوَصْفُ لِلْحَقِيقَةِ الْمَعْزِيُّ، ١٢٤٧- ثُمَّ الْوُجُودِيْ وَالْبَسِيطُ رَجَحَا عَلَىٰ سِوَاهُمَا، وَمَا قَدْ وَضَحَا-١٢٤٨- فِيهَا اطِّرَادٌ وَانْعِكَاسٌ، فَاطِّرَادْ ١٢٤٩ - مَعْ غَيْرِهَا؛ ثَالِثُهَا: سِيَّانِ، وَزَائِ لِهُ فُرُوعُهَا قَوْلانِ. ١٢٥٠ وَفِي حُدُودِ الشَّرْعِ: قَدِّم مُّلْتَزِمْ ١٢٥١ قِيلَ: الأَخَصُّ، وَوِفَاقُ النَّقْلِ صَحْ، وَمَا الطَّرِيقُ لِاكْتِسَابِهِ رَجَحْ.

**9**-

---





١٢٥٣- بَذْلُ الْفَقِيهِ الْوُسْعَ فِي تَحْصِيلِ ظَنِّ بِالآحْكَامِ مِنَ الدَّلِيلِ. ١٢٥٤- ثُمَّ الْفَقِيهُ اسْمٌ عَلَىٰ الْمُجْتَهِدِ: ٱلْبَالِغ، الْعَاقِلِ؛ وَالْعَقْلَ احْدُدِ:-٥٥٥- مَلَكَةٌ يُدْرَكُ مَعْلُومٌ بِهَا، وَقِيلَ: الْآدْرَاكُ، وَقِيلَ: مَا انْتَهَىٰ-١٢٥٦- إِلَىٰ الضَّرُورِيِّ. فَقِيهِ النَّفْسِ؛ لَوْ يَنْفِي الْقِيَاسَ؛ لَوْ جَلِيًّا قَدْ رَأَوْا. ١٢٥٧- يَدْرِي دَلِيلَ الْعَقْلِ وَالتَّكْلِيفَ بِهْ. حَلَّ مِنَ الآلاتِ وُسْطَىٰ رُتَبِهْ-١٢٥٨- مِن لُغَةٍ وَالنَّحْوِ وَالْـمَعَانِي ١٢٥٩ - وَمِنْ كِتَابٍ وَالأَحَادِيثِ الَّذِي ١٢٦٠ وَحَقَّقَ السُّبْكِيُّ: أَنَّ الْمُجْتَهِدُ ١٢٦١- أَحَاطَ بِالْمُعْظَم مِنْ قَوَاعِدِ حَتَّىٰ ارْتَقَىٰ لِلْفَهْم لِلْمَقَاصِدِ. ١٢٦٢- وَلْيُعْتَبَرُ -قَالَ: لِفِعْلِ الِاجْتِهَادُ ١٢٦٣- أَن يَعْرِفَ الإِجْمَاعَ؛ كَيْ لَا يَخْرِقًا. ١٢٦٤ - وَنَاسِخَ الْكُلِّ وَمَنْسُوخًا. وَمَا صُحِّحَ وَالآحَادَ مَعْ ضِلِّهِمَا. ١٢٦٥ وَحَالَ رَاوِي سُنَّةٍ؛ وَيَكْتَفِي (١)

وَمِنْ أُصُولِ الْفِقْهِ وَالْبَيَانِ. يَخُصُّ الْأَحْكَامَ؛ بِدُونِ حِفْظِ ذي. لَا كَوْنِهِ وَصْفًا غَدَا فِي الشَّخْصِ بَادْ-:-وَسَبَبَ النُّزُولِ؛ قُلْتُ: أَطْلِقًا. الآنَ بِالرُّجُوعِ لِلْمُصَنَّفِ.

<sup>(</sup>١) في (ع) و(غ): (وَنَكْتَفِي).

وَلَا اللَّهُ كُورَةُ، وَلَا الْعَدَالَةُ. وَاللَّفْظِ؛ هَلْ مَعْهُ قَرِينَةٌ تَفِي؟ يُمْكِنُ تَخْرِيجُ الْوُجُوهِ حَيْثُ عَنْ-وَدُونَــهُ: مُجْتَهِدُ الْفُتْـيَا: وَذَا-مِنْ كَوْنِهِ رَجَّحَ قَوْلًا وُهِّنَا. وَجَائِزٌ وَوَاقِعِ لِلْهَادِي؛ وَالرَّابِعُ: الْوَقْفُ؛ وَلِلْخَطَا فَقَدْ. مُصَرِّحًا، قِيلَ: وَلَوْ بضِمْنِهِ، وَفِي الْوُقُوعِ: الْبُعْدُ، وَالْوَقْفُ مَزِيدُ

١٢٦٦- لا: الْفِقْهُ، وَالْكَلَامُ، وَالْحُرِّيَّةُ، ١٢٦٧- وَالْبَحْثَ عَن مُعَارِضِ فَلْيَقْتَفِي، ١٢٦٨ - وَدُونَهُ: مُجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ: مَنْ ١٢٦٩- عَلَىٰ نُصُوصِ عَنْ إِمَامِهِ حَذَا. ١٢٧٠ - ٱلْـمُتَـبَحِّرُ الَّـذِي تَـمَكَّنَا ١٢٧١- وَالْمُرْتَضَىٰ تَجَزِّي الإجْتِهَادِ. ١٢٧٢- ثَالِثُهَا: فِي الْحَرْبِ وَالآرَا فَقَدْ، ١٢٧٣ وَعَصْرِهِ \* ثَالِثُهَا: بِإِذْنِهِ ١٢٧٤ وَقِيلَ: لِلْوُلاةِ، قِيلَ: وَالْبَعِيدُ.

# ﴿ مُسْالَةً ﴾

١٢٧٥ وَاحِدُ الْـمُصِيبُ فِي أَحْكَام ١٢٧٦ مُخْطٍ أَثِيمٌ كَافِرٌ لَمْ يُعْذَرِ؛ ١٢٧٧- لا إِثْمَ فِي الْعَقْلِيِّ؛ ثُمَّ الْمُنْتَقَىٰ ١٢٧٨ - وَقِيلَ: زَادَ الْعَنْبَرِيْ: كُلٌّ مُصِيبْ. ١٢٧٩- كُلُّ لَـدَى(٢) صَاحِبَي النُّعْمَانِ

(لا إثم في العقليِّ؛ قيل: مطلقا

عَقْلِيَّةٍ؛ وَمُنْكِرُ الإِسْكَمِ وَقَدْ رَأَىٰ الْجَاحِظُ ثُمَّ الْعَنْبَرِيْ:-إِن يَكُ مُسْلِمًا، وَقِيلَ: مُطْلَقَا(')، وَفِي الَّتِي لا قَاطِعٌ فِيهَا: يُصِيبُ-وَالْسَسَاذِ وَالشَّيْخِ وَبَاقِلَّانِيْ؛

<sup>(</sup>١) في (ع):

وقيل: إن يُسلِم؛ وعنه المنتقين).

<sup>(</sup>١) في (ع) و(غ): (لِذي).

وَإِن يُقَصِّرُ: فَعَلَيْهِ اتُّفِقَا

١٢٨٠- فَـذَانِ قَـالا: إِنَّ حُكْمَ اللهِ تَـابِعُ ظَـنَّهِ بِـلَا اشْتِبَـاهِ. ١٢٨١ - وَالْأَوَّلُ وِنَ: ثَمَّ أَمْرٌ لَوْ حَكَمْ كَانَ بِهِ؛ مَنْ لَمْ يُصَادِفْهُ اتَّسَمْ -١٢٨٢- أَصَابَ لَا حُكْمًا وَلَا انْتِهَاءَ بَلِ اجْتِهَادًا فِيهِ وَابْتِدَاءَ. ١٢٨٣ وَالأَكْ شَرُونَ وَاحِدٌ، وَفِيهِ للهِ حُكْمٌ قَبْلَهُ؛ عَلَيْهِ-١٢٨٤ أَمَارَةُ، وَقِيلَ: لَا؛ وَالْمُعْتَمَدُ: كُلِّفَ أَن يُصِيبَهُ مَن اجْتَهَدُ؛ ١٢٨٥ وَأَنَّ مَنْ أَخْطَأَهُ لَا يَأْثُـمُ (١) بَلْ أَجْرُهُ -لِقَصْدِهِ- مُنْحَتِمُ. ١٢٨٦ - وَفَرْدٌ الْمُصِيبُ بِالإِجْمَاعِ مَعْ قَاطِع (٢)، وَقِيلَ بِالنِّزَاعِ؛ ١٢٨٧ - وَنَفْيُ إِثْم مُخْطِئِ ذُو الإنْتِقَا،

## الله الله

قَطْعًا؛ فَإِنْ خَالَفَ نَصًّا بَادِ، ١٢٨٨- لَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ فِي الإجْتِهَادِ ١٢٨٩- أَوْ ظَاهِرًا - وَلَوْ قِيَاسًا لَا خَفِيْ-، أَوْ حُكْمُهُ بِغَيْرِ رَأْيِهِ يَفِي، -١٢٩٠ أَوْ بِخِلَافِ نَصِّ مَنْ قَلَّدَهُ: يُنْقَضْ؛ وَإِن يَنْكِحْ وَمَا أَشْهَدَهُ-١٢٩١- ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادٌ مِنْهُ أَوْ إِمَامِهِ: فِي حَظْرِهَا خُلْفٌ حَكُوْا. إعْلَامُ مُسْتَفْتٍ بِهِ؛ كَيْمًا رَهِبْ(٣)، ١٢٩٢ وَمَنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ: وَجَبْ

<sup>(</sup>١) في (ع): (وأنَّ من أخطاه لا يُؤَثَّمُ).

<sup>(</sup>١) في (ع): (بقاطع).

<sup>(</sup>٣) كذا في (ع) و(غ) والبلوغ النافع، ورواية لابن عدود. وفي سلم المطالع ورواية أخرى لابن عدود: (كي يَنقَلِبُ).

١٢٩٣ - وَالْفِعْلُ لَا يُنْقَضْ؛ وَلَا يَضْمَنُ مَا يَتْلَف، فَّإِنْ لِقَاطِع فَأَلْزِمَا

# ﴿مُسْالَةً ﴾

١٢٩٤- يَجُوزُ أَن يُقَالَ لِلنَّبِيِّ: «أَحْكُمْ بِمَا تَشَاءُ -أَوْ صَفِيٍّ-:-١٢٩٥- فَهْوَ صَوَابٌ»، وَيَكُونُ مُدْرَكًا شَرْعًا؛ وَتَفْوِيضًا يُسَمَّىٰ ذَلِكًا. ١٢٩٦- ثَالِثُهَا: الْمَنْعُ لِعَالِم؛ وَلَمْ يَقَع عَّلَىٰ الأَقْوَىٰ، وَمُوسَىٰ قَدْ جَزَمْ. ١٢٩٧ - نَظِيرُ هَذَا: الْخُلْفُ فِي أَصْلِ شُهِرْ: تَعْلِيقٌ أَمْسِ بِاخْتِيَارِ مَنْ أُمِوْ

حَيْثُ دَلِيلُهُ عَلَيْهِ مَا زُكِنْ. وَلَوْ يَكُونُ لَمْ يَصِرْ مُجْتَهِدَا، إِن يَجْتَهِدُ وَظَنَّ: لَا يُقَلِّدُ. ثَالِثُهَا: الْجَوَازُ لِلْقَاضِي وَضَحْ، أَعْلَىٰ، وَقِيلَ: فِي الَّذِي لَهُ جَرَىٰ

١٢٩٨ - ٱلْحَدُّ لِلتَّقْلِيدِ: أَخْذُ الْقَوْلِ مِنْ ١٢٩٩- وَلَازِمٌ لِغَيْرِ ذِي اجْتِهَادِ، وَقِيلَ: إِن بَانَ انْتِفَا الْفَسَادِ، ١٣٠٠- وَقِيلَ: مَا لِعَالِم أَنْ قَلَّدَا؛ ١٣٠١- قِيلَ: وَلَا الْعَامِيُّ. وَالْمُجْتَهِدُ: ١٣٠٢- كَذَاكَ إِنْ لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَىٰ الأَصَحْ، ١٣٠٣- وَقِيلَ: لِلضِّيقِ، وَقِيلَ: إِن يَرَىٰ

١٣٠٤- إِن يَتَكَرَّرْ حَادِثٌ: وَقَد طَرَا مَا يَقْتَضِي الرُّجُوعَ، أَوْ مَا ذَكَرَا-١٣٠٥ - دَلِيكَ الْأَوَّلَ: جَـدَّدَ النَّظَرْ حَتْمًا عَلَىٰ الْمَشْهُورِ. دُونَ مَنْ ذَكَرْ.

١٣٠٦ - وَهَكَذَا: إِعَادَةُ الْمُسْتَفْتِي سُؤَالَهُ؛ وَلَوْتِبَاعَ (١) مَيْتِ

تَقْلِيدُهُ إِن يَعْتَقِدْ سَاوَىٰ وَمَازْ؛ ذَا فِي الْمُعَامَلَاتِ. لا مَنْ جُهلا. بِالسَّتْرِ، وَالْوَاحِدِ فِي ذَا: الْمُقْتَفَىٰ مُسْتَرْشِدًا، وَلْيُبْدِ إِنْ كَانَ جَلِيْ

١٣٠٧- ثَالِثُهَا الْمُخْتَارُ فِي الْمَفْضُولِ: جَازْ ١٣٠٨- فَالْبَحْثُ عَنْ أَرْجَحِهِمْ لَا يَلْزَمُ. أَوْ يَعْتَقِدْ رُجْحَانَ فَرْدٍ مِنْهُمُ-١٣٠٩ - فَلْيَتَعَيَّنْ. وَالَّـذِي عِلْمًا رَجَحْ فَوْقَ الَّذِي فِي وَرَع عَلَىٰ الأَصَحْ. ١٣١٠ وَقُلَّدَ الْمَيِّتُ فِي الْقَوِيِّ ثَالِثُهَا بِشَرْطِ فَقْدِ الْحَيِّ ١٣١١- وَجُوِّرُ اسْتِفْتَاءُ مَنْ قَدْعُرِفًا أَهْلًا لَهُ، أَوْ ظُنَّ حَيْثُ لَا خَفَا؛ ١٣١٢- بِشُهْرَةٍ بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةُ، أَوِ انْتِصَابِهِ وَالْاسْتِفْتَا لَهُ؛ ١٣١٣ - وَلَـوْ يَكُونُ قَاضِيًا، وَقِيلَ: لا ١٣١٤ وَحَتْمُ بَحْثِ عِلْمِهِ، وَالِاكْتِفَا ١٣١٥ - وَجَازَ عَنْ مَأْخَذِهِ إِن يَسْأَلِ

١٣١٦- يَجُوزُ لِلْمُجْتَهِدِ الْمُقَيِّدِ بِالْمَذْهَبِ الإِفْتَاءُ فِي الْمُعْتَمَدِ، ١٣١٧- ثَالِثُ هَا: لِفَقْدِهِ، وَالرَّابِعُ: جَازَلِمَنْ قَلَّدَ؛ وَهُوَ الْوَاقِعُ. ١٣١٨- وَالْمَنْعَ لِلْعَامِيِّ مُطْلَقًا -وَلَوْ دَلِيلُهَا نَصًّا- عَلَىٰ الأَقْوَىٰ رَأَوْا. ١٣١٩- جَازَ خُلُو الْعَصْرِ عَن مُجْتَهِدِ، وَمُطْلَقًا يَمْنَعُ قَوْمُ أَحْمَدِ،

<sup>(</sup>١) في سلم المطالع ورواية ابن عدود: (تبيع).



١٣٢٠ وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ لَا إِنْ أَتَتِ أَشْرَاطُهَا؛ وَالْمُرْتَضَىٰ لَمْ يَثْبُتِ. ١٣٢١- إِذَا بِقُوْلِ مُفْتٍ الْعَامِيْ عَمِلْ: لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ إِجْمَاعًا نُقِلْ. ١٣٢٢- وَقِيلَ: بِالإِفْتَاءِ يَلْزَمُ الْعَمَلْ، وَقِيلَ: بِالشُّرُوع، قِيلَ: أَوْ حَصَلْ-١٣٢٣- مِنْهُ الْتِزَامُ، وَرَأَىٰ السَّمْعَانِيْ إِن مَالَتِ النَّفْسُ لِلِاطْمِئْنَانِ، ١٣٢٤ وَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِيْ: إِنْ فُقِدْ سِوَاهُ وَالتَّخْيِيرَ جَوِّزْ إِن وُجِدْ. ١٣٢٥ - وَصُحِّحَ الْجَوَازُ فِي حُكْم سِوَاهْ. وَالْإِلْتِ تِزَامُ بِمُعَيِّنِ رَآهُ-١٣٢٦- أَرْجَحَ أَوْ مُسَاوِيًا. وَأَنَّ لَهُ خُرُوجَهُ عَنْهُ؛ وَلَوْ فِي مَسْأَلَهُ، ١٣٢٧- ثَالِثُهَا: لَا الْبَعْضِ؛ وَالتَّتَبُّعُ لِرُخُصِ -عَلَىٰ الصَّحِيح- يُمْنَعُ

## ﴿مُسْأَلُةً ﴾ (١)

لِلْفَخْرِ وَالأُسْتَاذِ ثُمَّ الآمِدِي، ١٣٢٨- يَمْتَنِعُ التَّقْلِيدُ فِي الْعَقَائِدِ ١٣٢٩- وَالْعَنْبَرِيْ جَوَّزَهُ، وَقَدْ حَظَرْ أَسْلَافُنَا كَالشَّافِعِيْ فِيهَا النَّظَرْ. ١٣٣٠- ثُمَّ -عَلَىٰ الأَوَّلِ- إِن يُقَلِّدِ: فَمُؤْمِنٌ عَاصِ عَلَىٰ الْمُعْتَمَدِ، ١٣٣١- لَكِنْ أَبُو هَاشِم لَمْ يَعْتَبِرِ إِيمَانَهُ وَقَدْ عُزِي لِلأَشْعَرِيْ؛ ١٣٣٢- قَالَ القُشَيْرِيُّ: عَلَيْهِ مُفْتَرَىٰ وَالْحَقُّ: إِن يَأْخُذْ بِقَوْلِ مَنْ عَرَا-

<sup>(</sup>١) شرع الناظم هنا في ذكر مسائل الاعتقاد بعد أن فرغ من مباحث علم أصول الفقه، وأُنبِّه هنا إلى أن كثيرًا من مسائل الاعتقاد التي سيذكرها جرى فيها على ما قررَّه الأشاعرة ومن وافقهم من المتكلمين، وليست على مذهب سلف هذه الأمة واعتقاد أهل السنة والجماعة، وليراجع في ذلك كتاب: «الجليس الصالح النافع بتوضيح معاني الكوكب الساطع»، للشيخ محمد علي آدم الأثيوبي أمتع الله به، فقد بين مخالفات النظم لاعتقاد السلف في المسائل الآتية

١٣٣٣- بِغَيْرِ حُجَّةٍ بِأَدْنَىٰ وَهُم لَمْ يَكْفِهِ، وَيَكْتَفِي بِالْجَزْم. ١٣٣٤- فَلْيَجْزِمِ الْعَقْدَ وَلَا يُنَاكِثُ: بِأَنَّمَا الْعَالَمُ حَقًّا حَادِثُ(١). ١٣٣٥ - صَانِعُهُ اللهُ الَّذِي تَوَحَّدَا، ١٣٣٦- وَالْوَاحِدُ: الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَنْقَسِمْ وَلَا يُشَبَّهُ بِوَجْهٍ قَدْ رُسِمْ. ١٣٣٧ وذَاتُهُ كُلَّ اللَّهُ وَاتِ نَافَتِ. وَعِلْمُهَا لِلْخَلْقِ غَيْرُ ثَابِتِ، ١٣٣٨ - وَاخْتَلَفُوا: هَلْ عِلْمُهَا فِي الآخِرَهْ ١٣٣٩ - لَيْسَ بِجَوْهَرِ، وَلا بِجِسْم، ١٣٤٠ وَلَـمْ يَـزَلْ شُبْحَانَهُ وَلَا مَكَانْ ١٣٤١- وَأَحْدَثَ الْعَالَمَ لَا لِمَنْفَعَهُ ١٣٤٢ - فَهُ وَ لِـ مَا يُرِيدُ فَعَّالٌ وَلَا ١٣٤٣ - وَلَيْسَ شَيْءٌ مِثْلُهُ. ثُمَّ الْقَدَرْ ١٣٤٤ وَوَاجِبٌ تَنْزِيهُ الْاعْتِقَادِ ٥٣٤٥ وَنَصَّ فِي «إِحْيَائِهِ» الْغَزَالِيْ: مَنْ قَالَ هَـذَا فَاسِدُ الْخَيَالِ. ١٣٤٦- قُدْرَتُهُ لِكُلِّ مَا لَمْ يَسْتَجِلْ. وَعِلْمُهُ لِكُلِّ مَعْلُوم شَمِلْ ١٣٤٧- لِكُلِّ كُلِّيٍّ وَجُزْئِيْ (٢) وسُكُونْ. يُرِيدُ مَا يَعْلَمَ أَنَّهُ يَكُونْ، ١٣٤٨ - أَوْ لا: فَلَا يُرِيدُ. وَالْبَقَاءُ لَيْسَ لَـهُ بَـدُءٌ وَلاَ انْتِهَاءُ. ١٣٤٩ لَمْ يَزَلِ الْبَارِي بِأَسْمَاهُ الْعُلَىٰ وَبِصِفَاتِ ذَاتِهِ؛ وَهْتَ الْأَلَىٰ - ١٣٤٩

قَدِيمٌ أَيْ: مَا لِـوُجُـودِهِ ابْتِـدَا. يُمْكِنُنَا؟ قَوْلانِ لِلأَشَاعِرَهُ. أَوْ عَرَض كَاللَّوْنِ أَوْ كَالطَّعْم، مُنْفَرِدًا في ذَاتِهِ وَلا زَمَانْ. يَرُومُهَا؛ وَلَوْ يَشَامَا اخْتَرَعَهُ، يَلْزَمُهُ شَيْءٌ تَعَالَىٰ وَعَلَا، مِنْهُ الَّذِي يَحْدُثُ مِنْ خَيْرِ وَشَرْ. عَن الْـحُلُولِ وَعَن اتِّحَادِ

<sup>(</sup>١) رواية ابن عدود: (ولا يناكثْ \* بأنّ ذا العالمَ حقًّا حادثْ).

<sup>(</sup>١) رواية ابن عدود: (وجزء).

١٣٥٠ دَلَّ عَلَيْهَا الْفِعْلُ مِنْ إِرَادَةِ ١٣٥١- أَوْ كَوْنِهِ مُنَزَّهًا عَنِ الْغِيَرْ؛ ١٣٥٢ - أَسْمَاقُهُ سُبْحَانَهُ مُوَقَّفَهُ، ١٣٥٣ - وَيُكْتَفَىٰ بِمَرَّةٍ، وَالْمَصْدَرِ، ١٣٥٤ وَمَا أَتَىٰ بِهِ الْهُدَىٰ وَالسُّنَنُّ ١٣٥٥- بهَا كَمَا جَاءَتْ مُنَزِّهِينَا: ١٣٥٦ - وَالْجَهْلُ بِالتَّفْصِيلِ لَيْسَ يَقْدَحُ ١٣٥٧ - كَلَامُهُ الْقُرْآنُ لَيْسَ يُخْلَقُ. ١٣٥٨ - أَلْسُنُنَا بِهِ، وَفِي الْمَصَاحِفِ ١٣٥٩- يُثِيبُ بِالطَّوْعِ، وَبِالْعِصْيَانِ: ١٣٦٠- لِمَا عَدَا الشِّرْكِ. وَلِلْبَارِي الْبَدِيعْ ١٣٦١ - وَضَرُّ أَطْفَالِ الْوَرَىٰ وَالْعُجْم؛ ١٣٦٢ - وَالْـخُلْفُ في ذُرِّيَّـةِ الْكُفَّارِ: ١٣٦٣ - وَقِيلَ: بِالْبَرْزَخِ، وَالْمَصِيرِ ١٣٦٤ وقِيلَ: بِالْوَقْفِ. وَوُلْدُ الْمُسْلِم ١٣٦٥ يَرَاهُ فِي الْمَوْقِفِ ذُو الإِيمَانِ، ١٣٦٦- وَالْخُلْفُ فِي الْجَوَازِ فِي الدُّنْيَا، وَفِي ١٣٦٧- مَنْ كَتَبَ اللهُ سَعِيدًا فِي الأَزَلْ

عِلْم حَيَاةٍ قُدْرَةٍ مَصَاءَةِ(١)، سَمْعِ كَلَامٍ وَالْبَقَاءِ وَالْبَصَرْ. ثَالِثُهَا: الإسْمُ فَقَطْ دُونَ الصِّفَهُ. وَالْفِعْلِ، وَالْمَظْنُونِ في الْمُعْتَبَر. مِنَ الصِّفَاتِ الْمُشْكِلاَتِ نُؤْمِنُ مُفَوِّضِينَ، أَوْ مُؤَوِّلِينَا. بِالِاتِّفَاقِ، وَالسُّكُوتُ أَصْلَحُ. وَهُو -بِلَا تَحِوُّز- مَا تَنْطِقُ-خُطَّ، وَمَحْفُوظٌ بِصَدْرِ الْعَارِفِ. عَاقَبَ أَوْ يُنْعِمُ بِالْغُفْرَانِ؛ إِثَابَةُ الْعَاصِي وَتَعْذِيبُ الْمُطِيعْ-وَيَسْتَحِيلُ وَصْفُهُ بِالظُّلْم قِيلَ: بِجَنَّةٍ، وَقِيلَ: النَّارِ، تُرْبًا، وَالِامْتِ حَاثُ عَنْ كَثِيرٍ، فِي جَنَّةِ الْـخُلْدِ بِإِجْمَاع نُّمِي. وَحَسَبَ الْمَقَامِ فِي الْحِنَانِ، نَوْم، وَفي الْوُقُوعِ لِلْهَادِي اقْتُفِي. فَهُوَ السَّعِيدُ ثُمَّ بَعْدُ لا بَدَل،

<sup>(</sup>١) في رواية ابن عدود (شهادَةِ)، وفي سلم المطالع: (شهادَهُ).

١٣٦٨ - وَهَكَذَا الشَّقِيُّ؛ وَالَّذِي (١) عَلِمْ ١٣٦٩- وَلَمْ يَزَلْ عَيْنَ الرِّضَا مِنْهُ عَلَا: ١٣٧٠- ثُمَّ الرِّضَامِنْهُ مَعَ الْمَحَبَّةِ غَيْرُ الْمَشِيئَةِ مَعَ الإِرَادَةِ؛ ١٣٧١ - فَلَيْسَ يَرْضَىٰ الْكُفْرَ لِلْعِبَادِ وَفِعْلُهُ مِنْهُمْ عَلَىٰ الْـمُرَادِ. ١٣٧٢- هُوَ الَّذِي يَـرْزُقُ؛ ثُمَّ الرِّزْقُ: مَا ١٣٧٣- بيده السهدي (١) مَعَ الإضلال؛ ١٣٧٤ - وَالِاهْتِكَا: الإِيمَانُ. وَالتَّوْفِيقُ ١٣٧٥ - الْخَلْقُ لِلْقُدْرَةِ وَالدَّاعِيَةِ ١٣٧٦ فَضِدُّهُ: الْخِذْ لَانُ. وَاللُّطْفُ: الَّذِي ١٣٧٧- وَالْخَتْمُ وَالطَّبْعُ مَعَ الأَكِنَّةِ: ١٣٧٨ - أَرْسَلَ لِلأَنْسَامِ رُسْلاً وَافِرَهُ ١٣٧٩ - وَخَصَّ مِنْ بَيْنِهِمُ مُحَمَّدَا: بِأَنَّهُ خَاتَهُ هُمْ، وَالْمُبْتَدَا، ١٣٨٠ وَبَعْثِهِ لِلثَّقَلَيْنِ أَجْمَعِينْ، وَفَضْلِهِ عَلَىٰ جَمِيعِ الْعَالَمِينْ. ١٣٨١- يَلِيهِ: إِبْرَاهِيمُ، ثُمَّ مُوسَىٰ، وَنُوحُ، وَالرُّوحُ الْكَرِيمُ عِيسَىٰ؟ ١٣٨٢- وَهُمْ أُولُو الْعَزْم، فَمُرْسَلُو الْأَنَام،

بأن يَمُوتَ مُؤْمِنًا (٢) مِنْهَا سَلِمْ (٣). شَيْخُ التُّقَىٰ الصِّلِّيقُ زَادَهُ عُلَا. يَحْصُلُ مِنْهُ النَّفْعُ لَوْ مُحَرَّمَا. أَيْ: خَلْقُ الْإهْتِدَاءِ وَالضَّلَالِ؛ -فِيمَا هُوَ الأَشْهَرُ وَالتَّحْقِيقُ-: لِطَاعَةٍ، وَقِيلَ: خَلْقُ الطَّاعَةِ، بِهِ صَلاحُ الْعَبْدِ آخِرًا خُلْد. ٱلْخَلْقُ فِي الْقُلُوبِ لِلضَّلاَلَةِ. بالْمُعْجِزَاتِ الظَّاهِرَاتِ الْبَاهِرَهُ، فَالأَثْبِيَاءُ، فَالْمَلائِكُ الْكِرَامْ.

<sup>(</sup>١) في سلم المطالع: (صوابه: «فالذي علم»؛ إذ المناسب التفريع بالفاء).

<sup>(</sup>١) في (غ) والبلوغ النافع: (مسلمًا).

<sup>(</sup>٣) رواية ابن عدود: (بأنّه يموت مؤمنًا سلم).

<sup>(</sup>٤) رواية ابن عدود: (الهَدْيُ).

قِيلَ: وَلِيٌّ، أَوْ نَبِيٌّ، أَوْ رَسُولْ(٢)، وَالْمَنْعُ (٣) فِي الْجَمِيعِ رَأْيُ الْمُعْظَمِ. لِعَادَةٍ مَعَ ادِّعًا مُوافِقُ، تَصْدِيقُ قَلْبٍ أَي: الِاطْمِئْنَانُ، بكِلْمَةِ الشَّهَادَتَيْنِ يُعْتَبَرْ، وَمِنْهُ شَطْرٌ عِنْدَ جُلِّ السَّلَفِ. إِنْ شَاءَ رَبِّى "؛ خَشْيَةً أَنْ يُفْتَنُ (1)؛ وَأَنْكَرَ الْفَوْلَ بِهَذَا الْحَنَفِيْ. قَبُولُـهُ لِلزَّيْدِ وَالنُّقْصَانِ. وَشَرْطُهُ: الإِسمَانُ. وَالتَّمَامُ-أَنْ تَعْبُدَ اللهَ عَلَىٰ الْعِيَانِ. يُخَلَّدُ الْفَاسِقُ فِيهَا (٥) لِلْمَلَا. نَبِيُّنَا وَهْوَ الْمَقَامُ الأَرْفَعُ. وَالنَّفْسُ بَعْدَ الْمَوْتِ تَبْقَىٰ لِلْمِلَلْ (٦)؛

١٣٨٣ - وَاخْتَلَفَتْ (١) فِي خَضِرٍ أَهْلُ النُّقُولْ: ١٣٨٤- لُقْمَانَ، ذِي الْقَرْنَيْنِ، حَوَّا، مَرْيَمٍ؛ ١٣٨٥ - مُعْجِزَةُ الرَّسُولِ: أَمْـرُ خَـارِقُ ١٣٨٦ - وَلَمْ يَكُنْ عُورِضَ. وَالإِيمَانُ: ١٣٨٧- وَإِنَّـمَا بِالنُّطْقِ مِمَّنْ قَدْ قَدَرْ ١٣٨٨ - وَالنُّطْقُ: شَرْطٌ فِيهِ عِنْدَ الْخَلَفِ، ١٣٨٩- وَجَازَ أَن يَقُولَ: «إِنِّي مُؤْمِنُ ١٣٩٠ - بَلْ هُوَ أَوْلَىٰ عِنْدَ جُلِّ السَّلَفِ، ١٣٩١- وَالْمُرْتَضَىٰ عَنْ عُظَمَاءِ الشَّانِ: ١٣٩٢ - وَعَمَلُ الْسِجَوَارِحِ الْإِسْكَرُمُ ١٣٩٣- بَعْدَ خُصُولِ ذَيْنِ بِالإِحْسَانِ: ١٣٩٤ - وَالْفِسْقُ لَا يُزِيلُ الِٱيمَانَ وَلَا ١٣٩٥ - أَوَّلُ شَافِع وَمَنْ يُشَفَّعُ: ١٣٩٦- وَلَا يَمُوتُ الْمَرْءُ إِلَّا بِالأَجَلْ.

<sup>(</sup>١) في البلوغ النافع: (واختلفوا).

<sup>(</sup>٢) كذا في سلم المطالع ورواية ابن عدود. وفي (ع) و(غ) والبلوغ النافع: (ونبي ورسول).

<sup>(</sup>٣) رواية ابن عدود: (والوقف)!.

<sup>(</sup>٤) قال في سلم المطالع: (بإهمال «أنْ»)، ورواية ابن عدود: (أن يفتنوا).

<sup>(</sup>٥) رواية ابن عدود: (فيما).

<sup>(</sup>٦) رواية ابن عدود: (في الأجلّ) أي: القول الأجلِّ.

١٣٩٨ - وَشَهَّرُوا بَقَاءَ عُجْبِ الذَّنب، ١٣٩٩- وَالرُّوحُ عَنْهَا أَمْسَكَ النَّبِيُّ مَعْ ١٤٠٠ حَتُّ كَرَامَاتٌ لِللَّوْلِيَاءِ؟ ١٤٠١- لِـوَلَـدٍ بِـدُونِ وَالِـدٍ وَمَا ١٤٠٢- وَلَا نَرَىٰ تَكْفِيرَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، ١٤٠٣ مِنَ الْفُرُوضِ النَّصْبُ لِلإِمَام ١٤٠٤ حَتُّ عَـذَابُ الْقَبْرِ، كَالسُّوَالِ؛ ١٤٠٥ - وَالْحَشْرُ، مَعْ مَعَادِنَا الْجِسْمَانِيْ، ١٤٠٦ - وَالنَّارُ وَالْهِ جَنَّةُ مَخْلُوقَانِ ١٤٠٧ طُلُوعُ شَمْسِهَا(١) وَمَعْهَا الْقَمَرُ مِن مَغْرِب بَعْدَثَ لَاثٍ تُنْظَرُ، ١٤٠٨ - وَيَخْرُجُ الدَّجَّالُ، ثُمَّ يَنْزِلُ عِيسَىٰ؛ وَفِي رَمْلَةِ لُدِّيَفْتُلُ، ١٤٠٩ - ٱلْخَسْفُ، وَالدَّابَةُ، وَالدُّخانُ، ١٤١٠ وَأَفْضَلُ الأُمَّةِ: صِدِّيتٌ، يَلِي فَعُمَرٌ، فَالأُمَويُّ، فَعَلِيْ، ١٤١١- فَسَائِرُ الْعَشْرَةِ، فَالْبَدْرِيَّةُ، فَأَحُدٌ، فَالْبَيْعَةُ الزَّكِيَّةُ. ١٤١٢ - وَأَفْضَلُ الأَزْوَاجِ بِالتَّحْقِيقِ: خَدِيجَةٌ مَعَ ابْنَةِ الصِّدِّيقِ. ١٤١٣ - وَفِيهِ مَا: ثَالِثُهَا: الْوَقْفُ. وَفِي عَائِشَةٍ وَابْنَتِهِ الْخُلْفُ قُفِي؛

١٣٩٧ - وَفِي فَنَاهَا قَبْلَ بَعْثٍ: حَصَلًا تَـرَدُّدٌ؛ وَصَحَّحَ السُّبْكِيُّ: لا. وَالْمُزَنِيْ: يَبْلَىٰ؛ وَأُوِّلْ تُصِب. سُؤَالِهِ؛ فَلَا تَخُضْ فِيهَا وَدَعْ. قَالَ الْقُشَيْرِيُّ: بِلَا انْتِهَاءِ-أَشْبَهَهُ ؛ قِيلَ: وَهَلَا الْمُعْتَمَىٰ. وَلَا الْخُرُوجَ أَيْ: عَلَىٰ الأَئِمَّةِ. -وَلَوْ لِمَفْضُولٍ- عَلَىٰ الأَنَام. لِـمَنْ عَـدَا الشَّهِيدِ وَالأَطْفَالِ، وَالْحَوْض، وَالصِّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ. ٱلْيَوْمَ. وَالأَشْرَاطُ ذَاتُ الشَّانِ: وَبَعْدَ هَذَا يُرْفَعُ الْقُرْآنُ.

<sup>(</sup>١) رواية ابن عدود: (شمسنا).

١٤١٤ - وَالْهُرُ تَضَىٰ: تَقَدُّمُ الزَّهْرَاءِ ؛ بَسِلْ وَعَسَلَىٰ مَسرْيَهِ الْسَغَسرَّاءِ. ١٤١٥ - وَمَا بِهِ عَائِشَةٌ قَدْ رُمِيَتْ فَإِنَّهَا - بِغَيْرِ شَكِّ - بُرِّكَتْ. ١٤١٦- ثُمَّ الَّذِي بَيْنَ الصَّحَابَةِ شَجَرْ نُمْسِكُ عَنْهُ وَنَـرَىٰ الْكُلَّ اثْتَجَرْ. ١٤١٧- وَالشَّافِعِيْ وَمَالِكٌ وَالْحَنْظَلِيْ إِسْحَاقُ وَالنُّعْمَانُ وَابْنُ حَنْبَل ١٤١٨ - وَابْنُ عُيَيْنَةَ مَعَ الشُّورِيِّ وَابْنُ جَرِيرٍ مَعَ الْأَوْزَاعِيِّ ١٤١٩ - وَالطَّاهِرِيْ وَسَائِرُ الأَئِمَّهُ: عَلَىٰ هُدًىٰ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَهُ. ١٤٢٠ وَالْأَشْعَرِيُّ الْحُجَّةُ الْمُعَظَّمُ إِمَامُنَا فِي السُّنَّةِ الْمُقَدَّمُ. ١٤٢١ - وَأَنَّ مَا كَانَ الْجُنَيْدُ يَلْزَمُ وَصَحْبُهُ فَهُوَ طَرِيقٌ قَيِّمُ. 





١٤٢٢ - أُوَّلُ وَاجِب عَلَىٰ الْمُكَلَّفِ: مَعْرِفَةُ اللهِ، وَقِيلَ: الْفِكْرُ فِي-

١٤٢٣ - دَلِيلِهِ، وَقِيلَ: أَوَّلُ النَّظَرْ، وَقِيلَ: قَصْدُهُ إِلَيْهِ الْمُعْتَبَرْ. ١٤٢٤ وَمَنْ تَكُونُ نَفْسُهُ أَبِيَّهُ: يَجْنَحُ لِلْمَرَاتِب الْعَلِيَّةُ. ١٤٢٥ وَمَن يَكُونُ عَارِفًا بِرَبِّهِ مُصَوِّرًا لِبُعْدِهِ وَقُرْبِهِ:-١٤٢٦- رَجَا وَخَافَ فَأَصَاخَ فَارْتَكَبْ مَأْمُورَهُ وَمَا نَهَىٰ عَنْهُ اجْتَنَبْ؛ ١٤٢٧- أَحَبَّ أُللهُ فَكَانَ عَقْلَهُ وَسَمْعَهُ وَيَدَهُ وَرِجْلَهُ ١٤٢٨ - وَاعْتَدَّهُ مِنْ أَوْلِيَاهُ إِنْ دَعَا أَجَابَهُ أَوِ اسْتَعَاذَهُ أَعَا(١) ذه ١٤٢٩ - أُمَّا الَّذِي هِمَّتُهُ دَنِيَّهُ: فَلا مُنِالاَةً لَهُ سَنِيَّهُ ١٤٣٠ فَفَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ يَجْهَلُ وَتَحْتَ سُبْلِ الْمَارِقِينَ يَدْخُلُ ١٤٣١ - فَخُذْ صَلَاحًا بَعْدُ أَوْ فَسَادَا وَشِقْوَةً تُرْدِيكَ أَوْ إِسْعَادَا ١٤٣٢ وَقُرْبًا أَوْ بُعْدًا وَسُخْطًا أَوْ رِضَا وَجَنَّةَ الْفِرْدَوْس أَوْ نَارَ لَظَىٰ. ١٤٣٣ وَزِنْ بِشَرْع كُلَّ أَمْرِ خَاطِرِ: فَإِن يَكُن يُـؤْمَرْ بِهِ: فَبَادِرٍ؟ ١٤٣٤ - وَإِنْ تَخَفْ وُقُوعَهُ عَلَىٰ صِفَهْ مَنْهِيَّةٍ فَمَاعَلَيْكَ مِنْ سَفَهُ ٥٤٥- فَحَاجَةُ اسْتِغْفَارِنَا إِلَيْهِ لَا يُوجِبُ تَرْكَهُ بَلِ الذِّكْرُ عَلَا،

<sup>(</sup>١) انظر التعليق على البيت رقم (٥٠٧).



خَشِيتَ عُجْبًا ثُمَّ دَاوِهِ وَزِنْ. فَإِنْ تَمِل لِّفِعْلِهِ(١) فَاسْتَغْفِر، لَمْ يَكُ يَعْمَلْ أَوْ بِهِ تَكَلَّمَا. وَفَجْأَةَ الْـمَــمَاتِ وَالْسِفَـوَاتِ وَاذْكُرْ عَظِيمَ عَفْوِهِ يَسْهُلْ بِكَا. وَمَا حَوَتْ مِنْ حَسَنِ؛ وَهْيَ النَّدُمْ، أَنْ لَا يَعُودَ، وَادِّرَاكُ الْمُمْكِن. وَلَوْ يَكُونُ بَعْدَ نَقْضِ يَكْثُرُ، مَعْ فِعْلِهِ آخَرَ؛ لَوْ كَبِيرًا. أَوْلَىٰ مِنَ الْـوُقُـوع فِي مَفْسَدَةِ، ثَلَّثَ أَوْ يَنْقُصُ (٢) عَنْهُ: مَا غَسَلْ. وَشَأْنُهُ الإِيشَارُ لا فِي الْقُرَبِ. مِنْ بَعْدِ عِلْم وَاجِبِ وَالسُّنَنِ. وَالصَّمْتُ إِلَّا ذَاكِرًا، وَالْفِكْرُ، وَالْكَسْبُ خُلْفٌ؛ أَيُّ ذَيْنِ أَفْضَلُ؟

١٤٣٦ مِنْ ثَمَّ قَالَ السَّهْرَ وَرْدِيْ: اعْمَلْ وَإِنْ ١٤٣٧ - وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا نُهِي عَنْهُ: احْذَرِ ١٤٣٨ - وَالْهَمُّ وَالْحَدِيثُ مَغْفُورَانِ مَا ١٤٣٩ إِنْ لَمْ تُطِعْ فِي تَرْكِهَا الأَمَّارَهُ فَجَاهِدَنَّهَا وَشُرنَّ الْغَارَهُ، ١٤١٠ فَإِنْ فَعَلْتَ تُب، فَإِنْ لَمْ تُقْلِع: لِلَّذَّةِ أَوْ كَسَل مُوسِّع-١٤٤١ - فَلْتَذْكُ ـرَنَّ هَاذِمَ اللَّذَّاتِ ١٤٤٢- أَوْ لِقُنُوطٍ: فَاخْشَ مَقْتَ رَبِّكَا ١٤٤٣ - وَاعْرِضْ عَلَىٰ نَفْسِكَ تَوْبَةً تُؤَمْ ١٤٤٤ وَشُرْطُهَا: الإِقْلاَعُ، وَالْعَزْمُ السَّنِيْ ١٤٤٥ - وَصَحَّتِ التَّوْبَةُ قَالَ الأَكْثَرُ: ١٤٤٦ عَنْ أَيِّ ذَنْبِ كَانَ؛ لَوْ صَغِيرًا، ١٤٤٧ وَإِنْ شَكَكْتَ: قِف؛ فَّتَرْكُ طَاعَةِ ١٤٤٨ مِنْ ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ: مَنْ شَكَّ هَلْ ١٤٤٩- نَعَمْ؛ عَلَىٰ الصُّوفِيِّ تَرْكُ اللَّعِبِ. ١٤٥٠ وَالْاعْتِزَالُ فِي زَمَانِ الْفِتَنِ ١٤٥١ وَالصَّبْرُ، وَالْيَقِينُ، ثُمَّ الشُّكُرُ، ١٤٥٢ - وَتَسرُكُهُ السُّوَّالَ وَالتَّوَكُّلُ

<sup>(</sup>١) في (ع): (لغفلة).

<sup>(</sup>٢) في سلم المطالع: (نقص).

مَا خَالَفَ التَّوَكُّلَ اكْتِسَابُ، أَفْضَلُ مِنْ فَقْرِ وَمَالٍ؛ لِلْعَفَافْ (١). وَرَجَّحُوا: أَخْذَ الْمَلَا دُونَ الْخَلا. وَتَسرْكُ مُحْتَاجِ لَـهُ؛ تَسرَهُّبُ. فَقَدْ غَدَا اللهُ بِرِزْقِ كَافِلَهُ. فَـرْقَ أُمُـودِ فِي افْتِرَاقِهَا خَفَا؛ وَالْحُبِّ للهِ وَمَعْهُ الْمُنْجَلِيْ، وَالطُّنِّ، وَالدَّعْوَةِ وَالرِّيَاسَةِ، وَالِاجْتِهَادِ فِي اتِّبَاعِ وَالْغُلُوْ، وَالْحِقْدِ وَالْوَجْدِ، وَجُودٍ وَسَرَف، تَـوَاضُع، وَالْكِبْرِ وَالصِّيَانَةِ، وَهَكَذَا الرَّجَاءُ وَالتَّمَنِّي، وَالصَّبْرِ، مَعْ هَدِيَّةٍ وَالرَّشْوَةِ، وَبَلَهٍ فِي الْقَلْبِ وَالسَّلَامَةِ، بِذِكْرِ مَا يُمْنَحُهُ وَالْفَخْرِ. سُبْحَانَهُ، خَالِقُ كَسْبِ عَبْدِهِ؛ إِبْدَاعِهِ- تَصْلُّحُ؛ فَاللَّهُ عَلَا-وَعَبْدُهُ مُكْتَسِبٌ لا مُبْدِعُ.

١٤٥٣- قَالِثُهَا: التَّفْصِيلُ، وَالصَّوَابُ: ١٤٥٤- وَلَا ادِّخَارُ قُوتِ عَامٍ. وَالْكَفَافُ ٥٥٥- وَالْخُلْفُ فِي أَخْذٍ وَتَرْكٍ نُتِقِلا؛ ١٤٥٦ وَلَيْسَ مِنْ زَهَادَةٍ تَعَزُّبُ، ١٤٥٧ وَالْعِلْمُ خَيْرٌ مِنْ صَلَاةِ النَّافِلَهُ؛ ١٤٥٨- وَالْمَرْءُ مُحْتَاجٌ إِلَىٰ أَن يَعْرِفَا ١٤٥٩- كَالْفَرْقِ بَيْنَ الْعَجْزِ وَالتَّوَكُّل، ١٤٦٠ وَالنُّصْحِ وَالتَّأْنِيبِ، وَالْفِرَاسَةِ ١٤٦١ - وَقُوَّةٍ فِي أَمْرِ دِينِ وَالْعُلُوْ، ١٤٦٢ وَاللَّذُلِّ وَالْعَفْوِ، وَتَيْهٍ وَشَرَفْ، ١٤٦٣ - وَالْكِبْرِ وَالْهَيْبَةِ، وَالْمَهَانَةِ ١٤٦٤ وَالِاحْتِرَازِ مَعَ سُوءِ الظَّنِّ، ١٤٦٥ وَرِقَّةٍ وَجَزَع، وَالْقَسُوةِ ١٤٦٦ - وَذِكْ رِهِ لِلْحَالِ وَالشِّكَايَةِ، ١٤٦٧ - وَثِـقَــةٍ وَعِـــزَّةٍ، وَالشُّـكُـر ١٤٦٨ - وَكُلُّ أَمْسِ وَاقِعِ بِإِذْنِهِ ١٤٦٩- قَـدَّرَ فِيهِ قُـدْرَةً لِلْكَسْبِ - لا ١٤٧٠ خَالِقُ لَا مُكْتَسِبٌ مَا يَصْنَعُ،

<sup>(</sup>١) في (ع): (من فقر ومن غني مواف).

\*X8.

١٤٧١- وَتَ مَا نَظُمْ نُهُ مُيَسَرًا سَهْ لَا بَدِيعًا مُوجَزًا مُحَرَّوًا اللهِ جُرَةِ اللهِ جُرَةِ اللهِ جُرةِ اللهِ جُرةِ اللهِ جُرةِ اللهِ جُرةِ اللهِ جُرةِ اللهِ اللهَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) ابن عدود: في نسخة (عُمِّمَتْ).

<sup>(</sup>١) ابن عدود: في نسخة (وتُمِّمَتْ).





الصفحة	الموضوع
<i>6</i>	مقدمة المحقق
	ترجمة جلال الدين السيوطي
	التعريف بمنظومة الكوكب الساطع
	اسم النظم ونسبته إلى مؤلفه
	منهج النظم
1 &	مميزات منظومة الكوكب الساطع
10	شرح المنظومة
17	وصف النسخ الخطية المعتمدة
	عملي في هذه المنظومة
74	نماذج من صور النسخ الخطية المعتمدة
۲۹	نظم الكوكب الساطع محققًا
٣١	* الْمُقَدِّمَةُ
٣٤	مَسْأَلَةٌ
٣٥	مَسْأَلَةٌ
	مَنْأَلَةٌ

### الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع

٣٦	مَسْأَلَةٌ
٣٦	مَسْأَلَةً
٣٧	مَسْأَلَةٌ
٣٧	مَسْأَلَةٌ
٣٨	مَسْأَلَةٌ
٣٨	مَسْأَلَةٌ
٣٨	مَسْأَلَةٌ
٣٩	مَسْأَلَةٌ
٣٩	خَاتَمَةٌ
كِتَاب، وَمَبَاحِثِ الأَقْوَالِ	* اَلْكِتَابُ الأَوَّلُ فِي الْ
٤١	الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ.
٤٣	مَسْأَلَةٌ
٤٤	مَسْأَلَةٌ
٤٤	مَسْأَلَةٌ
٤٥	مَسْأَلَةٌ
٤٥	مَسْأَلَةٌ
٤٦	مَسْأَلَةٌ
٤٦	مَسْأَلَةٌ
٤٧	مَسْأَلَةٌ
٤٨	لْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ
٥٠	سَأَلَةٌ
٥٠	نسألة
0 \	نسْأَلَةٌ



oY	اَلْحُرُوفُ
٥٦	اَلاََمْـــرُ
٥٦	
٥٧	مَسْأَلَةٌ
٥٨	مَسْأَلَةٌ
٥٩	مَسْأَلَةٌ
٠٠	النَّهْيُ
٦٠	مَسْأَلَةٌ
٠١	اَلْعَامُّ
71	مَسْأَلَةٌ
٦٤	اَلتَّحْصيصُ
٦٧	مَسْأَلَةً
<b>ጓ</b> ለ	مَسْأَلَةٌ
٦٩	الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ
٧٠	اَلظَّاهِرُ وَالْمُؤَوَّلُ
٧١	
VY	
VY	
٧٣	
V £	مَسْأَلَةً
Vo	خَاتَمَةٌ
V٦	
٧٨	
	المحارم في أم مبار

### € الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع

۹	مَسْأَلَةٌ
٠٢	مَسْأَلَةٌ
١٣	
١٥	
٠٦	
W	مَسْأَلَةٌ
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	مَسْأَلَةٌ
١٨	مَسْأَلَةٌ
۱۸	خَاتِمَةٌ
۱۰	* اَلْكِتَابُ الثَّالِثُ فِي الإِجْمَاعِ
١٣	مَسْأَلَةٌمَسْأَلَةٌ
١٣	
۹٥	* اَلْكِتَابُ الرَّابِعُ: فِي الْقِيَاسِ
1 • Y	مَسَالِكَ الْعِلْةِ
\ • V	خَاتِمَةٌ
۱۰۸	اَلْقَوَادِحُا
117	
\\\	
114	* ٱلْكِتَابُ الْخَامِسُ: فِي الْإَسْتِدْلَالِ
119	مَسْأَلَةً
١٢٠	
١٢٠	
١٧.	و أَانَّةُ

### الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع

١٢	١	 			 							 																					250	أأل	û	0
١٢	١	 			 							 																					2:0	ÍŁ	0	0
17	۲	 		 	 							 																				250	أ	ت	خا	
171	٣	 			 							 		7	عب	_	100	الأ	19	ل	ادُ	الم الم	ال	, ,	ف	,	ام	اد	13	11	9	يا ر	:5	أن	1	17
17	٤	 		 	 							 												**									200	أأل	û	10
۱۲۸																																				
17	٩	 	 	 	 							 																					210	أل	0	-
۳																																				
۳																																				
۳																																				
۱۳																																				
۱۳۰																																				
۱۳۰																																				
۱۳۱																																				
1 5																																				

